جهاد الخازن

المحافظون الجدد والمسيحيّون الصّهيونيّون



المحافظون الجدد
والمسيحيون الصهيونيون

المحافظون الجدد
والمسيحيون الصهيونيون

جهاد الخازن

المحافظون الجدد والمسيحيون الصهيونيون



دار الساقي

الطبعة الأولى ٢٠٠٥

ISBN 1 85516 790 5

دار الساقي
بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ٢٠٣٣
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

المحتويات

المقدمــة

أتابع نشاط أنصار إسرائيل في الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ ما يزيد على ربع قرن، وقد رأيتهم يدخلون الحكم ويخرجون، في ما يشبه الباب الدوّار، ويعملون في مراكز البحث حول هذه الإدارة أو تلك، إلاَّ أنّني أعترف بأنّني لم أتصوّر أن يأتي يوم يسيطرون فيه على السياسة الخارجية الأميركيّة كما هي الحال الآن مع إدارة جورج بوش، فقد رأيتهم يمارسون نفوذاً، وتوقّعت أن يقدّموا مصلحة إسرائيل على مصلحة الولايات المتحدة، وأن يتجسّس بعضهم لإسرائيل، إلاَّ أنّني لم أتوقّع أن يصلوا إلى الحكم، وأن يحاولوا تدمير القضيّة الفلسطينيّة والعراق، وأن يوجِّهوا السياسة الأميركيّة لمحاربة العرب والمسلمين في كل مكان.

وما كانت هذه الدراسة ممكنة من دون إصرار الصديقة مي غصوب على نشرها كتاباً أو كتيّباً، ومن دون مساعدة الزميلة سوزانا طربوش التي تعاونت معها دائماً في جمع المادة، وهي مادّة توكّأت فيها على خبراء معروفين في المحافظين الجدد أذكر منهم جيم لوب وكارين كوياتكوفسكي وستيفن غرين وجاستن ريموندو. وبما أنّني كنت أكتب أحياناً بالإنكليزيّة ثم أترجم إلى العربيّة، فإنّني أشكر أيضاً الزميلة فاتنة الدجاني فقد ساعدتني في ترجمة الجزء الأخير من المادة والوثائق.

أستطيع أن أعود بالموضوع إلى تاريخ محدّد هو التاسع من آذار (مارس) ١٩٧٨، ففي ذلك اليوم ضبط الصديق مايكل سابا، وهو أميركي من أصل عربي واسع الثقافة والقدرة، ستيفن بريان، المسؤول في لجنة الشؤون الخارجيّة في الكونغرس في حينه ونائب مساعد وزارة الدفاع لسياسة الأمن الدولي بعد ذلك، وهو يعرض على وفد إسرائيلي زائر وثائق البنتاغون عن القواعد السعوديّة، ويرسم معهم «سياستنا»، أي السياسة الإسرائيليّة في وجه الإدارة الأميركيّة التي يفترض أنّه منها ويمثّلها.

كان بريان والإسرائيليّون حول طاولة في مطعم فندق ماديسون، وكان مايكل سابا يجلس إلى طاولة مجاورة، وسجّل الحديث الذي وصل إليه من دون طلب. وكنت في تلك الأيّام أنزل في فندق ماديسون وأنا أعد لفتح مكتب جريدة عربيّة جديدة تصدر من لندن هي «الشرق الأوسط». وسمعت بموضوع بريان الذي جعله الصديق مايكل محور جهده الوطني كله، وتابعته منذ ذلك الحين، وخصوصاً بعد أن فتحت مكتبي الخاص في مبنى ماديسون للمكاتب الملاصق للفندق بعد ذلك بسنتين.

ستيفن بريان أوقف عن العمل بعد أن شكا مايكل سابا رسميّاً، وبدل أن يحاكم ويعاقب ضمّه ريتشارد بيرل، وكان وكيل وزارة الدفاع، إليه في الوزارة مساعداً.

ما يجمع بين أفراد عصابة إسرائيل هو وقاحة متناهية. وستيفن بريان متهم بتسليم صور القواعد السعوديّة إلى إسرائيليين، فينتقل إلى وزارة الدفاع حيث الأسرار الدفاعيّة للشرق الأوسط كله. وبعد ٢٥ سنة يُتهم المحافظون الجدد، أو عصابة إسرائيل إياها، بالتخطيط لتدمير العراق خدمة لإسرائيل، فيرسلون أحدهم الجنرال المتقاعد جاي غارنر، من المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي إلى العراق ليترأس بلداً من ٢٤ مليون عربي ومسلم.

ربما كان الموضوع أبعد من مجرّد وقاحة، فما يجمع بين أعضاء

العصابة كلهم عنصريّة أو فوقيّة تجعلهم يحتقرون الناس الآخرين، فهم أفضل وإسرائيل أهم. وثمّة حلف معروف بين أنصار إسرائيل والمسيحيين المتجدّدين من قاعدة جورج بوش الانتخابيّة في الولايات الجنوبيّة، أو ما يعرف بحزام التوراة، إلاّ أنّني أشعر بأنّهم يحتقرون المسيحيين الأميركيين مع العرب والمسلمين، ويستعملونهم لحاجتهم، من دون نسيان أنّهم «أفضل».

وقد أزيد هنا أنّ نفوذ المحافظين الجدد أكبر كثيراً من حجمهم، وتحالفهم مع المسيحيين الجدد مثل طيِّب على ذلك. فهؤلاء لا يزيدون على ٢٠ في المئة من جميع مسيحيي أميركا، والكنائس الأميركيّة الأخرى كلّها أصدرت بيانات واضحة جدّاً ضدّ الحرب على العراق، ومع ذلك فهم متحالفون مع جناح بوش من المعمدانيين الجنوبيين، أي الأقليّة الحاكمة. وأهم من ذلك أنّهم هم أقلّيّة بين اليهود الأميركيين، فهؤلاء في غالبيتهم العظمى من الديموقراطيين الليبراليين، وجورج بوش لم يحصل على أكثر من عشرين في المئة من أصوات اليهود الأميركيين، وهو يفوز بالرئاسة مرّتين.

أرجو من القارىء العربي وهو يقرأ الحلقات عن عصابة إسرائيل أن يتذكّر أنّ هؤلاء أقلّيّة، وأنّ غالبيّة اليهود الأميركيين تؤيِّد السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومع العرب والمسلمين كلهم. وكما أنّ بعض أسوأ أعداء القضيّة الفلسطينيّة (والعراق وإيران وسورية وغيرها) من صقور إسرائيل في الإدارة الأميركيّة وحولها، فإنّ بعض أفضل المدافعين عن القضيّة الفلسطينيّة هم أيضاً من اليهود الأميركيين. وأسوأ ما يمكن أن نرتكب هو أن يردّ عربي على العنصريّة بمثلها.

الفصل الأول

بين الفكر والسياسة

ثمة كتب كثيرة عن المحافظين الجدد بين أفضلها «أميركا وحدها: المحافظون الجدد والنظام العالمي» من تأليف ستيفن هالبر وجوناثان كلارك، وأيضاً «الأمّة الصواب أو الصائبة: لماذا أميركا مختلفة» من تأليف جون ميكلثويت وأدريان وودردج. غير أنّ تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانيّة ربما كان قدّم أفضل دراسة عن المحافظين الجدد في سلسلة «قوّة الكوابيس» التي كتبها وأنتجها آدم كيرتس، وقارنهم فيها بالأصوليين الإسلاميين، ولكن من دون أن يركّز كثيراً على علاقة المحافظين الجدد بإسرائيل وعملهم لها. وإذا شاء القارئ أن يعود إلى ما يقول المحافظون الجدد عن أنفسهم فهناك كتاب لأحدهم، أروين ستايزر، بعنوان «المحافظة الجديدة».

آدم كيرتس درس الأصول الفلسفيّة للمحافظين الجدد، فغالبيّتهم من طلاّب فكر البروفسور ليو شتراوس (١٨٩٩ ـ ١٩٧٣)، وهو لاجئ يهودي من ألمانيا درّس في جامعة شيكاغو، وركّز على لحمة خرافات المجتمع التي ليست بالضرورة صحيحة. وهو يدعو إلى عدم احتقار النسبيّة، ويعجب بالافتراضات المجرّدة، كما كان يؤمن بالمطلق، ويقرّ «الكذب النبيل» كما طورّه أفلاطون، إلاّ أنّ أغرب ما فيه أنّه لم يلزم نفسه شيئاً محدّداً في السياسة

الخارجيّة أو الداخليّة. وثمّة كتاب ممتاز عن شتراوس بعنوان «ليو شتراوس وسياسة الإمبراطوريّة الأميركيّة» كتبته آن نورتون، وهي توضح فيه أنّه لا يوجد في كتابة شتراوس «ما يؤيِّد حملة صليبيّة يهوديّة أو مسيحيّة ضدّ الإسلام». ويبدو أنّه كما كان ماركس يقول إنّه ليس ماركسيّاً، فإنّ شتراوس لم يكن شتراوسيّاً، غير أنّ أتباعه وجدوا أنفسهم في موقع السلطة فجأة وغلبهم الغرور، مع أحقاد قديمة، فخطّطوا لحرب على العراق. ويبقى بول وولفوفيتز الابن الروحي لشتراوس، غير أنّ آخرين تأثّروا به بوضوح، مثل وليام كريستول وروبرت كاغان وفرانسيس فوكوياما.

وأجد هذا الأخير، وهو صاحب نظريّة «نهاية التاريخ»، مثلاً جيِّداً على أنّ المحافظين الجدد ليسوا فكراً واحداً، فهو كان طرفاً في خلاف علني مع تشارلز كراوتهامر، أحد المنظرين المتطرِّفين الذي امتهن الكتابة ضدّ العرب والمسلمين، ممّا سأعود إليه في صفحات لاحقة.

بدأ كيرتس روايته للمحافظين الجدد والأصوليين الإسلاميين في صيف ١٩٤٩، ففي جامعة شيكاغو كان شتراوس بدأ ينشر نفوذه. وفي الوقت نفسه كان سيّد قطب يزور بلدة غريلي في ولاية كولورادو لدرس نظام التعليم الأميركي، ويعود وقد امتلأ رفضاً وكرهاً للمجتمع الأميركي، ولينشر أفكاره ونعرف أن كتباً مثل «معالم في الطريق» و«في ظلال القرآن» ألهمت جيلاً من النشطين الإسلاميين بعده. وهو كتب مقالات عن تجربته الأميركيّة عكست رأيه في مجتمع وجده بدائيّاً في الإعجاب بالقوّة العضليّة والقوى المادِّية، بقدر ما يستهين بالمثل والمبادئ والأخلاق في حياته الفرديّة وحياته العائليّة.

وتسجّل السلسلة أوجه الشبه بين عمل المحافظين الجدد قديماً وحديثاً، فهم بالغوا في تصوير أسلحة الاتحاد السوفياتي، وعندما يسمع المتفرّج دونالد رامسفيلد يتحدّث عن تلك الأسلحة قبل ٣٠ سنة، وعن أسلحة صدام حسين عشيّة الحرب على العراق لا يملك إلاّ أن يجد أنَّ الفارق الوحيد هو أنّ رامسفيلد هرم وتساقط أكثر شعر رأسه.

ومرّة أخرى تضمّ السلسلة شخصيّات معروفة من العصابة إيّاها مثل بول وولفوفيتز وريتشارد بيرل ووليام كريستول وأبيه إيرفنغ ومايكل ليدين وريتشارد بايبس، والد دانيال بايبس.

كيرتس قدّم ثلاث حلقات، في ثلاث ساعات، وهو مهّد لكلّ حلقة بالفكرة التي أوحت له بالعمل، وهي أنّ السياسيين في الماضي كانوا يقدِّمون إلى المواطنين رؤية متفائلة لحياتهم، غير أنّ هذه الرؤية فشلت، وأصبح السياسيّون لا يعدون بأن يحقّقوا الأحلام، بل أن يحمونا من الكوابيس. وهكذا فهم سينقذوننا من أخطار لا نراها، وأكبر خطر هو الإرهاب الدولي. . . والقصّة تدور حول فريقين: المحافظين الجدد والراديكاليين الإسلاميين، فكلاهما انبثق من فشل الحلم الليبرالي، وقد غيّرا العالم في شكل لم يكونا يقصدانه، فكل طرف بنى رؤية على شكل كابوس يمثّله الطرف الآخر، وكل طرف وجد سلطته ونفوذه في التخويف من الطرف الآخر.

ووجد المحافظون الجدد ضالّتهم في ليو شتراوس الذي يقول عنه البروفسور هارفي مانسفيلد، من جامعة هارفارد، أنّه كان غريب الأطوار لا يجري مقابلات صحافيّة، أو يتحدّث على الراديو، أو يكتب مقالات سياسيّة، إلاّ أنّه أراد وجود طلاّب حوله يؤمنون مثله بأنّ الليبراليّة الغربيّة قادت إلى العدم.

ويقول البروفسور ستانلي روزين الذي كان من طلاّب شتراوس سنة ١٩٤٩ أنّ هذا كان من المعجبين بالتلفزيون الأميركي، وكان يعجّل لدى انتهاء محاضرته ليتفرّج على مسلسل «دخّان المسدّس»، فقد كان يعتبر تأثيره في المجتمع الأميركي جيّداً، لأنّه يعرض صراعاً بين الخير والشر، والبطل يرتدي قبّعة بيضاء، وهو أسرع في الوصول إلى مسدسه، والبرنامج يظهر كيف يهزم الخير الشرّ في النهاية.

هل يلاحظ القارئ كيف أنّ المعركة بين الخير والشرّ تتكرّر في أحاديث جورج بوش وتوني بلير؟

هي أيضاً في فكر سيِّد قطب الذي عاد إلى مصر لينشط سياسيّاً، ضمن صفوف الإخوان المسلمين، إلاّ أنّه اعتقل سنة ١٩٥٤ وعذّب بعد حادث المنشيّة، ونُفِّذ حكم الإعدام فيه في ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٦٦, غير أنّ تحذيره من جاهليّة جديدة لقي آذاناً صاغية، والبرنامج يقول إنّه «في اليوم الذي تلى إعدامه أسَّس طالب صغير جماعة سرِّيّة أملاً باستئناف مسيرة سيِّد قطب. الطالب كان اسمه أيمن الظواهري الذي أصبح في وقت لاحق أقرب حليف لأسامة بن لادن».

وفيما بدا سنة ١٩٦٦ أنّ أفكار سيّد قطب دُفنت معه، كانت أفكار ليو شتراوس تنتشر في طول الولايات المتحدة وعرضها، فالنظام السياسي الليبرالي أدى إلى انهيار النظام والأمن في مدن أميركيّة كبرى.

وهنا يدخل على الخط إيرفنغ كريستول كأحد المريدين بعد أن كان صحافيّاً ليبراليّاً. إيرفنغ هو والد وليام كريستول، رئيس مشروع القرن الأميركي الجديد، ورئيس تحرير «ويكلي ستاندارد» الناطقة باسم المحافظين الجدد التي يملكها روبرت ميردوخ. ويفسِّر إيرفنغ كريستول موقفه بالقول إنّ قوانين كثيرة صدرت في الستينات والسبعينات، وكان كل ليبرالي يتوقّع أن تؤدِّي إلى انخفاض الجريمة، وانخفاض الإدمان على المخدّرات، وانخفاض الولادات غير الشرعيّة، إلاّ أنّ الليبراليين كانوا مخطئين، وإصلاحاتهم فشلت.

وأصبح إيرفنغ كريستول جزءاً من مجموعة من المفكِّرين في واشنطن تحاول أن تفهم أسباب فشل السياسات الليبراليّة المتفائلة. وهم وجدوا الجواب في نظريّات ليو شتراوس.

البرنامج يشرح أنّ هؤلاء المفكّرين شكّلوا نواة المحافظين الجدد، وبعضهم، مثل بول وولفوفيتز وفرانسيس فوكوياما، درس أفكاره في جامعة

شيكاغو حيث علّم (الدكتور هشام شرابي الذي توفّي هذه السنة من خرّيجي جامعة شيكاغو). ولكن آخرين مثل وليام كريستول درسوا نظريّات شتراوس في هارفارد..

وعلى الرغم من أنّ المحافظين الجدد بدأوا كمفكّرين مثاليين يحاولون وقف انهيار المجتمع، فإن ارتباطهم بإسرائيل أو تجسّسهم لها، حتى عندما تقودها حكومة متطرّفة من مجرمي الحرب، جعلهم أنصار الجريمة، ودم النساء والأطفال على أيديهم، من فلسطين إلى العراق.

وإذا كان لي شخصيّاً من أمل بوقف تجاوزات المحافظين الجدد في ولاية جورج بوش الثانية فهو لأنّني أتوقّع للدكتورة كوندوليزا رايس نجاحاً كبيراً في وزارة الخارجيّة الأميركيّة، فهي من ناحية مجتهدة وذكيّة، ومن ناحية أخرى تحظى بثقة الرئيس جورج بوش، وتبادله ولاء بولاء.

ومع هذا وذاك فهي يمينيّة مستقلّة، وليست من المحافظين الجدد الذين خطفوا السياسة الخارجيّة الأميركيّة وسخّروها لخدمة إسرائيل على حساب المصالح الأميركية.

أتحدّث عن الدكتورة كوندوليزا رايس مع خلفية حلقات «قوّة الكوابيس» التي بثّت للمرّة الأولى في تشرين الثاني(نوفمبر) ٢٠٠٤ واستقبلت بحماسة من المتفرّجين الذين أرسلوا إلى التلفزيون أكثر من ألفي رسالة إلكترونيّة تطالب بإعادة البثّ، وكان أن استجابت هيئة الإذاعة البريطانيّة، وبثّت الحلقات الثلاث مرّة ثانية في ١٨ و١٩ و٢٠ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٥.

سأعود إلى الحلقات في هذه الدراسة ولكن أسجّل هنا أنّه عندما اختار الرئيس بوش الدكتورة رايس وزيرة للخارجيّة خلفاً لكولن باول كتبت في زاويتي الصحافيّة مرحّباً باختيارها، وتوقّعت لها نجاحاً أكثر من سلفها، كما توقّعت أن تبتعد عن المحافظين الجدد في وزارتها.

وهي بالفعل لم تخيّب أملي، فقد استبعدت جون بولتون، وكيل الوزارة

للحدّ من التسلّح والأمن الدولي، الذي رشّحته العصابة نائباً لها. وقد اعتبرت بولتون الذي يشبه حيوان البحر والروس بشنبه الهابط على فمه كشلاّل، وحجمه، من أسوأ المحافظين الجدد، فعداوته تتجاوز الفلسطينيين إلى العرب والمسلمين، وهو إسرائيلي الهوى بالكامل. وكان مرّة وصف كوريا الشماليّة بأنّها «كابوس جهنّمي» وردت عليه بأنه «حثالة». ولم أتّفق مع كوريا الشماليّة أو بولتون إلاّ في وصفهما أحدهما الآخر.

الدكتورة رايس أبعدت بولتون عن وزارة الخارجيّة فرشّحه الرئيس بوش سفيراً للولايات المتحدة لدى الأمم المتّحدة، وهو ترشيح يعكس نفوذاً هائلاً للمحافظين الجدد، فمرشّحهم عدو معروف للأمم المتحدة، وسفراء الدول الأخرى، بما فيها الدول الحليفة للولايات المتحدة، سيجدون صعوبة في التعامل معه.

الدكتورة رايس اختارت روبرت زوليك نائباً لها، ولعلّ من القرّاء من يذكر اسمه عندما عمل أربع سنوات ممثّلاً تجاريّاً للولايات المتحدة، وهو عمل أكسبه بعداً دوليّاً وخبرة تضاف إلى ما اكتسبت الوزيرة في عملها أربع سنوات مستشارة للأمن القومي.

وفي حين قرأت أنّ تعيين زوليك ليس نصراً لجناح برنت سكوكروفت، مستشار الأمن القومي السابق المعتدل، في الحزب الجمهوري، فإنّه هزيمة للمحافظين الجدد مع تفضيل زوليك التحالفات والتفاوض، على استعمال القوّة بانفراد كما يريد أمثال بولتون. ووجدت كثيرين يعتبرون زوليك من المحافظين الجدد، والسبب تأييده القوي لإسرائيل، وما لا خلاف فيه هو أنّه أفضل من بولتون كثيراً.

واختارت الدكتورة رايس نيكولاس بيرنز وكيل وزارة للشؤون السياسيّة، وهو ديبلوماسي محترف ومعتدل صاحب خبرة طيّبة اكتسبها من عمله في أوروبا، كما اختارت روبرت جوزف ليخلف بولتون. وهذا أيضاً ديبلوماسي

محترف قريب في تفكيره من زوليك. وبيرنز نيكولاس بيرنز غير وليام بيرنز، المبعوث إلى الشرق الأوسط.

الدكتورة رايس في مهمّتها الجديدة ليست أن تنقل البيت الأبيض إلى وزارة الخارجيّة بل أن تنقل الوزارة إلى البيت الأبيض، وهي لا بد من أن تحاول جهدها «تطويع» الوزارة لتنفيذ أجندة الرئيس. والصعوبة ليست فقط مع الديبلوماسيين المحترفين، فهي أقرب إلى الرئيس من غيرها، وتستعمل ثقته في شكل جيد، إلاّ أنّها تواجه أيضاً تحالف ديك تشيني ودونالد رامسفيلد، ومعهما المحافظون الجدد وأجندتهم الإسرائيلية. وكوندوليزا رايس أقوى من تشيني وحده أو رامسفيلد وحده، إلاّ أنّهما مجتمعين أقوى منها كما تبيّن في السنوات الأربع الأخيرة وأعتقد أنّ من السابق لأوانه إصدار حكم على جهدها لإصلاح العلاقة مع أوروبا، ولدفع عمليّة السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل.

وتبقى الدكتورة رايس مثلاً فريداً على احتمال التغيير في ولاية بوش الثانية. وما عدا ذلك فلا جديد تحت الشمس، أو لا جديد تحت شمس المحافظين الجدد، وسأحاول أن أثبت في صفحات لاحقة أن بول وولفوفيتز وريتشارد بيرل ودوغلاس فايث وآخرين اتهموا قبل عقود بما اتهم به لاري فرانكلين السنة الماضية من تسريب معلومات سرّيّة إلى إسرائيل من طريق اللوبي اليهودي الرسمي (إيباك).

اليوم عندي مثل عن مبالغة الجماعة، قديماً وحديثاً، من حلقات آدم كيرتس «قوّة الكوابيس» هو المبالغة في تصوير خطر غير موجود فعلاً، ففي سنة ١٩٧٦ زعم دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع في حكومة جيرالد فورد (كان ديك تشيني كبير موظّفي الرئيس)، في خطاب له أنّ الاتحاد السوفياتي زاد جهوده، وزاد أسلحته، وزاد قدرته على زيادة الإنتاج، وزاد تحسين نوعية الأسلحة... أنّ لهم هدفاً وهم مصرّون على تحقيقه.

طبعاً الهدف ضرب الولايات المتحدة، غير أنّ المشكلة أنّ خبراء وكالة

الاستخبارات المركزيّة لم يجدوا أيّ دليل على صدق مزاعم رامسفيلد، فأقنع هذا الرئيس فورد بتأسيس فريق تحقيق مستقلّ، هو الفريق بي، لإثبات وجود «تهديد خفي لأميركا».

هذا الفريق يذكّرنا بمكتب الخطط الخاصّة الذي ترأسه دوغلاس فايث في وزارة الدفاع لتزوير المعلومات عن أسلحة صدّام حسين تبريراً للحرب. والمكتب هذا أنجز مهمّته في العراق، وهو قبل إعلان دوغلاس فايث استقالته تحت وطأة فضيحة جديدة عن تسريب معلومات سرّيّة كان يزوّر معلومات ولكن هذه المرّة مع مبعدين إيرانيين، وما يعادل المؤتمر الوطني العراقي، مثل مجاهدين خلق (رامسفيلد لا يزال يحاول، وهو أسّس جناح تجسّس في وزارته يأخذ من مهمّات وكالة الاستخبارات المركزيّة لتقديم ما يناسبه من معلومات).

«فايث» فريق ١٩٧٦ كان البروفسور ريتشارد بايبس الذي كان معروفاً بعدائه للاتحاد السوفياتي، وهو والد المتطرف دانيال بايبس الذي يطالب الآن بإسقاط نظام «الملالي» في إيران.

وقال ريتشارد بايبس أنّ هدف الفريق بي، حيث كان مساعده بول وولفوفيتز (ما غيرو) درس معلومات الـ «سي آي إيه» لرؤية إن كان خبراء الفريق يستطيعون الخروج باستنتاجات مختلفة. بكلام آخر، حاول خبراء الفريق دخول عقل القادة السوفيات لمعرفة حقيقة نيّاتهم.

لم يجد الفريق بي أيّ دليل على وجود أنظمة أسلحة جديدة، خصوصاً تلك التي تستطيع تتبّع الغوّاصات النوويّة الأميركيّة، من طريق السمع. وكانت النتيجة أنّهم بدل أن يقرّروا أنّ الاتحاد السوفياتي لا يملك أسلحة تهدّد فعلاً أمن الولايات المتحدة، قرّروا أنّ عدم اكتشاف مثل هذه الأسلحة دليل على أنّها متطوّرة إلى درجة أنّ الخبراء الأميركيين لا يستطيعون اكتشافها.

وأعاد التاريخ نفسه مع الحرب على العراق، فالأسلحة الممنوعة غير موجودة، والعلاقة مع القاعدة لم تقم يوماً، ولكن حتى هذا اليوم، وفي

مقابلات قبل أسبوع وقبل شهر لا يزال جورج بوش وتشيني ورامسفيلد وعصابة المحافظين الجدد يصرّون على خطر أسلحة غير موجودة، بل على العلاقة مع القاعدة.

وسئل البروفسور ريتشارد بايبس في البرنامج «قوّة الكوابيس» ألم يكن عمل الفريق بي نوعاً من الخيال؟ فأصرّ على أنّه كان الحقيقة. والبرنامج يقدّم خبراء حقيقيين مثل البروفسورة آن كان والفيلسوف السياسي ستيفن هرمز اللذين يؤكّدان أنّ عمل الفريق كان من نوع الخيال.

غير أنّ المحافظين الجدد ليسوا شيئاً إن لم يكونوا على درجة متناهية من الوقاحة، لذلك فهم أسّسوا «لجنة الخطر الماثل» لتعمل على شكل «لوبي» يروّج لمزاعم الفريق بي، والواقع أنَّ هذه اللجنة شكّلت ثلاث مرّات حتى الآن، وكانت المرّة الأخيرة في تمّوز (يوليو) ٢٠٠٤، والهدف التخويف من وجود خطر على الولايات المتحدة، وبالتالي حاجة البلاد إلى شنّ حرب على مصادر الخطر.

ونجد تاريخ المحافظين الجدد يعيد نفسه إذا نظرنا إلى استعمالهم الدين مع جورج بوش الابن، فالواقع أنّهم بدأوا استغلال الدين في ولايتي رونالد ريغان، وقال إيرفنغ كريستول، والد وليام، و«عرّاب» المحافظين الجدد في البرنامج التلفزيوني أنّ فكرة قيام مجتمع علماني ثبت الخطأ فيها. وفي حين كان هناك ملايين المسيحيين الأصوليين في الولايات المتحدة آخر سبعينات القرن الفائت، فإنّهم تبعوا المبشّرين الذين قالوا لهم ألاّ تنتخبوا. إلاّ أنَّ المحافظين الجدد تنبّهوا إلى قوّة هؤلاء الأصوليين وعقدوا تحالفات مع قادتهم المبشِّرين للتصويت لمرشحيهم وسأعود إلى المحافظين الجدد بعد عرض لفكر المسحيين الأصوليين.

الفصل الثاني

تحالف الأصوليّة الأخرى

المسيحيّون الصهيونيّون يستحقّون دراسة خاصّة، وقد نشرت عنهم حلقات في صحيفة «الحياة» اختار منها لغرض هذه الدراسة، ورأيي أن المسيحيين الصهيونيين والأصوليين الإسلاميين وجهان لعملة واحدة في التطرّف، والفارق أن جماعتنا يُفرزون إرهابيين، وأنّ جماعة جورج بوش لا يقتلون، وهم لا يحتاجون إلى القتل لأنّ عندهم حكومة تحمل السلاح حول العالم نيابة عنهم.

نحن لا نتحدّث هنا عن فرقة منحرفة، أو متطرّفة ضالّة صغيرة CULT وإنّما عن أكثر من ٥٠ مليون أميركي يعني إيمانهم أنّ السلام غير ممكن، بل غير مرغوب فيه لأنّ الحروب المدمّرة هي التي ستؤْذِن بنهاية العالم وصعود المؤمنين لملاقاة المسيح في منتصف الطريق إلى الجنّة.

وهكذا فالمبشّر التلفزيوني جيم روبيسون الذي قاد صلاة افتتاح مؤتمر جمهوري وطني «صلّى» بهذا الشكل: لن يكون هناك سلام حتى يعود السيِّد المسيح. كل تبشير بالسلام قبل عودته كفر. أنّه ضدّ كلمة الله. أنّه ضدّ المسيح. أقول إن ما يطمئن قليلاً هو أنّ نهاية العالم لن تبدأ حتى يتجمّع اليهود في إسرائيل، وهو ما لن يحدث بسبب شتاتهم، حتى لو طرد الفلسطينيون من بقيّة وطنهم.

لا يوجد في الفكر الأصولي الإسلامي التقليدي شيء بهذه الحدّة أو الشدّة، وإنّما قد نجد مقابلاً له في الفكر التكفيري الذي أفرز حرب أسامة بن لادن وأيمن الظواهري على «اليهود والصليبيين».

الرئيس بوش نفسه ولد في الكنيسة المنهجية، إلاّ أنّه اعتنق بعد ذلك دين زوجته وهي أسقفيّة. وهذه الطائفة هي النوع الأميركي من الطائفة الأنجليكانيّة، أو كنيسة إنكلترا. وكان جورج بوش سكّيراً طائشاً حتى الأربعينات من عمره عندما هداه المبشّر بيلي غراهام إلى الدين، وانضمّ إلى حلقات درس التوراة. وفي البيت الأبيض اليوم صلاة صباح تبشيريّة الحديث فيها عن «إعادة أميركا إلى المسيح»، والرئيس يرسم سياسته الخارجيّة على هذا الأساس، فهو يرى هذه السياسة بمنظار إيمانه، وما كنت شخصيّاً لأخاف لولا أنّ هذا الإيمان يقوم على مفهوم ضيّق لسفر الرؤيا، آخر كتب العهد الجديد من الكتاب المقدّس الوارد أيضاً في رسالة القدّيس بولس إلى أهل تسالونيقي (سالونيكا في اليونان)، وعن أرمجدون أو هرمجدون، أو المعركة النهائيّة بين الخير والشر، وهي معركة يسبقها قتال في وادي الفرات، بحسب سفر الرؤيا، ما قد يشرح حماسة إدارة بوش لحرب خاسرة.

ربما توفّر السيرة الذاتيّة لجورج بوش في كتابه «عهدة يجب المحافظة عليها: رحلتي إلى البيت الأبيض» الصادر سنة ١٩٩٩ أفضل شرح لتدين جورج بوش، فالكتاب يحكي قصة تحوّل مؤلفه إلى الدين بعد أن بلغ أواسط العمر على يدي المبشّر بيلي غراهام، وكيف توثّق ارتباطه باليمين المسيحي في أواسط الثمانينات، وهو يقود حملة والده الانتخابيّة بينهم، على رغم شكوك الوالد في أهمّيّة هذه المجموعة انتخابيّاً.

ووصل جورج بوش الابن إلى البيت الأبيض بتكليف من الله، فالقس مارك كريغ يذكره بقصّة حديث الله مع سيّدنا موسى في سفر الخروج، ويقول إنّ أميركا عطشى لقيادة مؤمنة بالله، ووالدته بربارة بوش تقول له «إنّ الله

يحدّثك». وهو قال لأخينا أبو مازن في العقبة في حزيران (يونيو) ٢٠٠٣ إنّ الله أمره بقتال طالبان ففعل، والله أمره بمحاربة صدام حسين ففعل.

ويتضح مدى ايمان جورج بوش بعد إرهاب ٢٠٠١/٩/١١ فهو في خطابه الأول ذلك اليوم لم يكد يتكلّم، وإنّما أشار إلى «وقت صعب» للأميركيين أتبعه بخطاب عن «مأساة وطنية» بعد ثبوت الإرهاب، وأصبح يدعو الأميركيين إلى الصلاة في وجه الكارثة، وتوكّأ في خطابه الثالث على المزمور ٢٣، وهو مشهور، واختار منه «أيضاً إذا سرت في وادي ظل الموت لا أخاف شرّاً، لأنّك معي. . .» وبما أنّ جورج بوش يحكم بالإيمان، لا السياسة، فهو قال للمبشّر بات روبرتسون أنّه لا يتوقّع إصابات في العراق.

أريد أن أتوقّف هنا لأفصل بين جورج بوش، وبعض المتطرّفين حوله، فهو لم يخطئ أبداً في حقّ الإسلام والمسلمين، على رغم صعوبة الوضع. وفي حين أنّه أشار فعلاً إلى «حملة صليبيّة» إلاّ أنّ الكلمة بالإنكليزيّة، وهي كلمة لا عبارة كالعربيّة، مستعملة جدّاً، وفي غير المجالات الدينيّة، ولا أجدها أكثر من سوء اختيار للكلمات من رجل اشتهر بضعف لغته. وهكذا فالرئيس بوش أصرّ على أنّ الإسلام دين سلام، وقال: «إنّ أعداءنا ليسوا ناساً من دين مختلف، وإنّما هم مجرمون برابرة دنّسوا ديناً عظيماً بارتكاب الجرائم باسمه». إلاّ أنّ المبشّرين فرانكلن غراهام وبات روبرتسون، والمفكّرين صموئيل هنتنغتون وبرنارد لويس جعلوا الإسلام نفسه عدوّاً. وكنتُ كتبت بتفصيل عن برنارد لويس، داعية الحرب المتطرّف الذي يعتبر أنّ ما حلّ بالعراق «تدمير خلاّق» يريد مثله في الدول المجاورة. أمّا روبرتسون فلم أستطع لغرض هذه الدراسة أن أعرض أسوأ مظاهر تفكيره المتطرّف، لأنه هاجم الإسلام ونبيّه بأقذع العبارات، ما يستحيل نشره لقرّاء عرب ومسلمين، حتّى في معرض الردّ عليه.

مع الفارق بين جورج بوش وأمثال هؤلاء يظلّ الوضع مقلقاً،

فالتبشيريُون يقولون إنّهم فازوا بالانتخابات لمصلحة جورج بوش ويريدون «مكافأة». ويجمع محلّلو نتائج الانتخابات على أنُّهم كانوا الأفضل تنظيماً خلال الحملة كلها. وكان كارل روف، المستشار السياسي للرئيس، وضع لهم هدفاً هو أن يقنعوا أربعة ملايين بروتستانتي تبشيري آخر بالتصويت سنة ٢٠٠٤، لأنَّ عدد الذين صوّتوا قبل أربع سنوات كان محدوداً. وهكذا فالقسس في الولايات المتأرجحة بين بوش وجون كيري، مثل أوهايو وفلوريدا وميشيغان، عقدوا جلسات قانونيّة لدرس التشجيع على التصويت عبر عظاتهم في الكنائس، حيث أقيمت مراكز لتسجيل الناخبين، ووزّعت نشرات إرشاد عن القضايا التي تهمّ المسيحيين الأصوليين. وأكتب كمواطن عربي، ولا يهمّني أيّ جدل حول الإجهاض، أو زواج الشاذّين، غير أنّ الفكر الشاذّ يهمّني، خصوصاً تأييد إسرائيل من منطلق ديني خاطئ، ففهم نصوص التوراة على طريقة المسيحيين الصهيونيين هو من نوع فهم أسامة بن لادن والقاعدة نصوص القرآن.

والمسيحيّون الصهيونيّون يريدون الآن من الإدارة أن تنفذ «برنامجهم» داخليّاً وفي السياسة الخارجيّة. والقس جيري فالويل أسَّس السنة الماضية «تحالف الإيمان والمثل» وقال إنّه «نسخة القرن الحادي والعشرين للغالبية الأخلاقيّة». وهو يريد أن يستغل الأعضاء قوّتهم مع الحزب الجمهوري، فيفوز بتعيينات رئاسة لجان الكونغرس أعضاء يشاركونهم الفكر.

أساس فكر المسيحيين الصهيونيين من القاعدة الانتخابيّة لجورج بوش، أنّ المؤمنين بالمسيح لن يصعدوا إليه حتى يخرب العالم على يد المسيح الدجّال، ممّا يبرّر عودة المخلّص. وخبر المسيح الدجّال معروف عند المسلمين، وفي صحيح مسلم أنّ الخليفة عمر، رضي الله عنه، قال لرجل يهودي: قد بلوت منك صدقاً فحدّثني عن الدجّال: فقال اليهودي: يقتله ابن مريم بباب لُدّ.

وقال عمر بن ابي ربيعة:

حدّث بمكة والنوى قذف   هيهات مكة من قرى لدّ

وإذا شاء القارئ فالأسماء التوراتيّة والفلسطينيّة موجودة بتفصيل أكبر في «المنجد»، نسخة المطبعة الكاثوليكيّة ودار الشرق، وفي كتاب «كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمّرتها إسرائيل سنة ١٩٤٨ وأسماء شهدائها» للدكتور وليد الخالدي، وفي «الروض المعطار في خبر الأقطار» للحميري تحقيق الدكتور إحسان عبّاس (أستاذي في الجامعة رحمه الله). أمّا الرؤيا نفسها فهي في الأصحاح ١٦ والعدد ١٦ من السفر. وفرسان الرؤيا الأربعة (خارج التوراة) هم: الحرب أبيض، والذبح أحمر، والجوع أسود، والموت شاحب. كذلك يجد الراغب في رسالة القدّيس بولس الثانية إلى أهل تسالونيقي الأصحاح الثاني العدد ١ إلى ١٢ تحذيراً من المسيح الدجّال و«يكون ارتداد عن الدين ويظهر رجل الإلحاد ابن الهلاك، ويعلن نفسه إلهاً، ويسوع سيبيده ويسحقه بضياء مجده».

وهكذا فرجل الإلحاد، ابن الهلاك، الوحش، أو المسيح الدجّال يغري الناس بأعاجيب كاذبة ويتبعونه إلى الهلاك.

من هذا المنطلق، العالم كله فئة ضالّة، ولا يبقى سوى المؤمنين الحقيقيين، غير أنّ إيمانهم لن يكتمل من دون صعود، وهذا لن يتحقّق من دون خراب العالم. هل يصدّق القارئ العربي أنّ هناك «مؤشّر صعود» في موقع على الإنترنت يسجّل شهراً بعد شهر عدد الذين يتوقّعون نهاية العالم في يوم قريب؟

بصراحة وجدت صعوبة في فهم المؤشّر، فالموقع الخاص به يقول إنّ له مهمّتين: الأولى جمع عناصر نهاية العالم في مؤشّر متماسك، والثاني ترتيب هذه العناصر بما يمنع التباين العالي في تغطية أخبار النبوءة. والمؤشّر بالتالي لا يقيس اقتراب الصعود، وإنّما يسجّل العناصر التي من الضروري أن تحدث قبله، أي نهاية العالم.

وهكذا، فمؤشِّر الصعود هو لنهاية العام ما هو مؤشِّر داو جونز للصناعة (وصف من الموقع وليس منّي). وإذا سجّل المؤشّر دون ٨٥ نقطة، فالنهاية بعيدة. و٨٥ إلى ١١٠ نشاط متوسّط. و١١٠ إلى ١٤٥ نشاط عال. وفوق ١٤٥ «اربطوا أحزمة مقاعدكم». وأفهم من هذه العبارة ان النهاية غداً.

إذا كان هذا صحيحاً، فإنَّ المؤشِّر سجّل ١٨٢ نقطة سنة ٢٠٠١، ولعلّ الارتفاع مربوط بإرهاب تلك السنة، وهو تراوح بين ١٥٧ نقطة و١٣٥ سنة ٢٠٠٤، ممّا يعني أنّه عال جداً، فلعلّ هذه السطور لا تنشر حتى أكون والقارئ قد «رحنا في داهية» مع بقيّة العالم «غير المؤمن» على طريقتهم.

مشكلة هذه البقيّة أنّها لا تريد أن تعيش على مبادئ التبشيريين أو أفكارهم، وهم بلغوا من المحافظة حدّاً أنّ المسؤولين عن البثّ التلفزيوني في الولايات المتحدة طلبوا من منتجي نسخة جديدة لفيلم عن مسرحيّة «تاجر البندقيّة» لشكسبير، إزالة كل مظاهر العري من اللوحات في قصور النهضة الإيطاليّة حيث جرى تصوير الإنتاج الجديد. وشمل الطلب عدم إظهار لوحات فيها كيوبيد أو ملائكة عراة أو شبه عراة. ومثل هذا الطلب مفهوم في بلد شرقي محافظ، مسلم أو غير مسلم، غير أنّ هناك في الغرب عرياً كاملاً، والأميركيّون يعترضون على لوحات زيتيّة ونصف عري.

وعلى الجانب الآخر من العالم، وفي العراق، قدم إلى الجنود خلال الاحتفال بعيد الشكر الطعام التقليدي المعروف، بما في ذلك الديك الرومي (ديك الحبش) والحلوى، ولكن أيضاً كعك على شكل توراة مفتوحة. وسخرت جريدة الـ «ديلي ميل» من الفكرة بالقول إنّ الرئيس المسيحي المتجدّد جورج بوش لم يلفّ نفسه بكعك التوراة وعلى رأسه هالة القداسة.

مرّة أخرى، مثل هذا التصرّف الديني قد لا يستغرب في بلد ديني، غير أنّ الفصل بين الدين والدولة هو في أساس الدستور الأميركي، وإلى درجة أنّ الملحدين فازوا بمعارك قضائيّة مشهورة ضدّ الصلاة في المدارس، وهو ما

يحاول المسيحيّون الصهيونيّون الآن نقضه وثمّة حرب موضوعها قانونيّة عرض «الوصايا العشر» في أماكن حكوميّة، ما دام الدستور يفصل بين الدين والسياسة.

وبما أنّني أراقب الجناح التبشيري في السياسة الأميركيّة من لندن، فإنّني لا أملك إلاّ أن ألاحظ الفارق بين الولايات المتحدة وأقرب حليفة لها أو الدولة المستعمِرة السابقة.

في مطلع ٢٠٠٤ أجرت هيئة الإذاعة البريطانيّة استفتاء عن التديّن حول العالم، وشمل لبنان من الدول العربيّة وإسرائيل. ولاحظتُ في كل الرسوم البيانيّة المرافقة للأسئلة أنّ لبنان بين الأكثر تديّناً، والولايات المتحدة في الوسط، وبريطانيا بين الأقلّ تديّناً. وفي موضوع الصلاة كان المعدل العالمي ٥٠ في المئة، ومعدل بريطانيا ١١ في المئة (نيجيريا أعلى بلد بحوالى ٩٠ في المئة، ولبنان دون المتوسط العالمي بقليل).

وأعتقد أنّ الاستفتاء كان سيظهر تديّناً عالي المستوى في بلدان عربيّة مثل مصر والمملكة العربيّة السعوديّة لو أنّه شملها، إلاّ أنّه اقتصر على عشر دول كانت الأكثر تديّناً فيها دائماً الأفقر مثل الهند وإندونيسيا ونيجيريا، واحتلّت الولايات المتحدة مركزاً وسطاً هو الأعلى بين البلدان الثريّة. وفي حين تقول إحصاءات رسميّة أنّ في بريطانيا ١٧٠ ديناً ومذهباً، فإن استطلاعاً نشرته الـ «ديلي تلغراف» قرب نهاية السنة أظهر أنّ نسبة البريطانيين الذين يؤمنون بوجود الله هبطت من ٧٧ في المئة سنة ١٩٦٨ إلى ٤٤ في المئة الآن.

وهكذا كان أنّ الصحافي البريطاني المشهور ماكس هاستنغز، كتب بعد أن عاد من أسبوع في الولايات المتحدة أن تدين الأميركيين والصلاة في كل مناسبة، واستغلال اسم الله باستمرار جعلته يضيق بالدين المسيحي مع أنّه يعتبر نفسه كفرد أنجليكاني اجتماعي.

وأختار أن أترجم له (حرفيّاً) فقرتين من مقال نشرته الـ «غارديان» تحت عنوان «اللهم أنقذنا من السياسيين الذين يعتقدون أنّ الله إلى جانبهم». هو قال:

إنّ تشويه التعليم التوراتي كما يمارسه المسيحيّون الأصوليّون حلفاء بوش لدعم دعاوى الإمبرياليّة الإسرائيليّة في الضفّة الغربيّة يزيد صعوبة الوصول إلى تسوية في الشرق الأوسط. والأرجح أنّ النفوذ السياسي للأصوليين في الولايات المتحدة المعارض لتسليم أي جزء من أرض التوراة إلى المسلمين سيزيد (في المستقبل) بدل أن ينقص.

كلّنا يدرك أنّ القيام بجهد إيجابي لإنقاذ الفلسطينيين سيفيد أمن الغرب على المدى الطويل أكثر من أيّ قوانين متشدّدة ضدّ الإرهاب يسنّها بوش وتوني بلير. ومع ذلك فلا يوجد سياسي غربي واحد يجرؤ على السؤال عن دور الأصوليين الأميركيين الذين خطفوا الله وجعلوا العالم مكاناً أكثر خطراً.

مهما اجتهدت في درس فكر المسيحيين الصهيونيين ونشاطهم أظلّ مقصّراً عن الخبراء الحقيقيين فيهم من نوع القسّ ستيفن سايزر الذي صدر له أخيراً كتاب بعنوان «المسيحيّون الصهيونيّون على طريق أرمجدون»، وجدته مرجعاً أساسيّاً في موضوعه، فالمؤلّف هو رئيس كنيسة المسيح في بلدة فرجينيا ووترز في إنكلترا، ويترأس الجمعيّة الدوليّة للتوراة.

الكتاب صدر في إنكلترا، ولا يزال المؤلّف يبحث عن ناشر أميركي، وكانت الزميلة سوزانا طربوش حضرت حفلة تقديم الكتاب في مكاتب مجلس تحسين التفاهم العربي البريطاني، وزوّدتني بعرض وافٍ للكتاب الذي قرأت أجزاء منه بعد ذلك (وكنتُ قبل أشهر قرأت ملخّصاً له على شكل كتيّب أصبح الآن كتاباً أساسياً).

قال الدكتور سايزر إنّه حاول إبراز ثلاثة أمور في كتابه.

الأول، أنّ الجذور التاريخيّة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي سبّبها مسيحيّون

من بريطانيا، في القرن التاسع عشر، خلطوا أفكارهم التوراتيّة بمصالح سياسيّة للسيطرة على الشرق الأوسط، بعد أن وعدوا العرب واليهود بالأرض نفسها، كما وعدوا فرنسا بالاحتفاظ بتلك الأرض.

الثاني، يدرس كيف انتقلت هذه الحركة من بريطانيا إلى الولايات المتحدة وطوّرت لاهوتاً يجعل اليهود في مرتبة فوق غيرهم من الشعوب، ويعتبر القدس عاصمتهم وحدهم، ويرى في المستقبل نهاية فظيعة للعالم، ما يعرقل السلام، ويشجّع في الواقع على التطهير الإثني في فلسطين.

الثالث، وهو الجزء الأكثر جدلاً، درس العواقب السياسيّة لمثل هذا التفكير اللاهوتي.

قال سايزر إنّه جمع ما كتب عن الصهيونيّة، وما كتب عن أنّ اليهود شعب الله، وفوق بقيّة الشعوب، وأوضح أن هذا تفكيرهم وهذه عواقبه. وبإيجاز، يمكن القول إنّ كتاب القسّ سايزر يعتبر المسيحيين الصهيونيين كفرة بالمفهوم المسيحي، وأنّهم أكثر الجماعات المسيحية تدميراً في العالم اليوم، والكتاب يحاول تحدّي أفكار المسيحيين الصهيونيين، إلاّ أنّها رحلة موحشة، جدليّة، ومن دون نهاية.

وهو حذّر من أنّ الكنيسة العربيّة المسيحيّة في فلسطين تكاد تنقرض، وأنّ الوضع سيسوء في المواجهة الدائرة مع المسيحيين الصهيونيين.

ربما كان مفيداً هنا أن نسجّل بعض أبرز النقاط في كتاب القس سايزر.

حركة المسيحيين الصهيونيين أكبر عشر مرّات على الأقل من الحركة اليهوديّة الصهيونيّة، وهي أكبر لوبي في الولايات المتحدة والأبعد نفوذاً (أسمع باستمرار عن عضويّة بين ٥٠ مليوناً و٦٠ مليوناً).

الفكر الصهيوني للمسيحيين الصهيونيين يقوم على قراءة مستقبليّة وانتقائيّة للتوراة، وتعود جذوره إلى الحركة الإصلاحيّة البروتستانتيّة في مطلع القرن التاسع عشر.

المسيحيّة الصهيونيّة الداعية إلى قيام دولة يهوديّة في فلسطين سبقت الصهيونية اليهودية بأكثر من ٦٠ عاماً.

في حين أنّ القيمة الاستراتيجيّة لوطن يهودي في فلسطين كانت عنصراً في السياسة الخارجيّة البريطانيّة في القرن التاسع عشر، فإنّها أصبحت عنصراً في السياسة الخارجيّة الأميركيّة قرب أواخر القرن العشرين الأرجح أنّه من دون دعم المسيحيين الصهيونيين إسرائيل سياسياً، ومن دون دعم دولتهم الماديّ، ما كانت إسرائيل استطاعت الاستمرار بعد ١٩٤٨، ناهيك التوسع واحتلال الضفة الغربيّة وقطاع غزّة منذ ١٩٦٧.

الدكتور سايزر يشرح «الصعود» في شكل أدق ممّا افعل، ويتحدّث عن مرحلتين: قيام المسيح الدجّال واتباع معظم الناس له؛ وعودة المسيح لينقذ المؤمنين وحدهم. والكتاب يسجّل أسماء منظّمات صهيونيّة تستبعد فناء اليهود مع بقيّة الناس غير المؤمنين بالمسيح، كما في رؤيا القديس يوحنا، أو على وجه الدقّة في فهم المسيحيين الصهيونيين لهذه الرؤيا، وهو فهم يعارضه أساتذة الدين المسيحي.

ويحاول سايزر في كتابه أن يكون موضوعيّاً، وهو يعرض النواحي الإيجابيّة والسلبيّة لفكر المسيحيين الصهيونيين، وهل هم بركة أو لعنة للشعب اليهودي. وثمّة خمس نواح إيجابّية يراها سايزر هي تشجيع الحوار بين المسيحيين واليهود، وهو ليس وقفاً على هؤلاء وحدهم، والالتزام بمشاركة اليهود في الدين، والوقوف في وجه اللاسامية، وتثقيف المسيحيين عن الأصول اليهوديّة للدين المسيحي، ومساعدة المهاجرين اليهود.

غير أنّه في مقابل هذه الإيجابيّات الخمس، هناك سبع سلبيّات في رأي سايزر هي تبرير الفصل العنصري داخل الدولة اليهوديّة، وتعطيل الدور المسيحي في الشرق الأوسط بالانحياز إلى أحد طرفي النزاع، وتشجيع التحامل الديني ونشر الكره للإسلام، والقبول الضمني بالتطهير الإثني

للفلسطينيين بتشجيع بناء المستوطنات، والهجوم على اليهود المعتدلين الذين يريدون تسوية على أساس الأرض مقابل السلام، والتحريض على التطرّف الديني بتأييد بناء المعبد في مكان المسجد الأقصى، والإيمان بنهاية العالم، وهو طلب يسعى المسيحيّون الصهيونيّون لتحقيقه.

ستيفن سايزر ليس وحده، فهناك كثيرون يرون رأيه، وقد قدّم المؤلف وكتابه في مجلس تحسين التفاهم العربي ـ البريطاني غارث هيويت، وهو رئيس جمعيّة وقف أموس الخيري ومغنٍ وكاتب أغانٍ معروف.

قال هيويت إنّ مسيحيين كثيرين لا يعرفون من أين أتى المسيحيُّون الصهيونيُّون ولا يقدّرون مدى نفوذهم. وبما أنّ سايزر نفسه قسّ وخبير في اللاهوت، فإنّ كتابه فرصة ليدرك جميع الناس أنّ هناك رأياً آخر، رأياً يعارض فكر المسيحيين الصهيونيين.

وشدّد هيويت على أهمّيّة التاريخ في الكتاب وقال إنّه عندما قرأه شعر بأن المسيحيين الصهيونيين مجانين ينبحون. إلاّ أنّه عاد فركّز على أهمّيّة أن يعرف المسيحيون الآخرون، والعالم كلّه، فكر هؤلاء الناس، فهم يؤثّرون في السياسة الخارجيّة الأميركيّة، ما يعني أنّهم يؤثّرون في كل بلد حول العالم، لا بلدان الشرق الأوسط وحده.

ولاحظ هيويت أنّه على رغم دعم المسيحيين الصهيونيين لليهود، فإنّهم في الواقع يعاملونهم بفوقيّة لأنّهم يعتبرونهم جزءاً ضروريّاً من خطّة عودة المسيح، وبعد ذلك إمّا أن يؤمنوا أو يهلكوا. وفي مقابل تأييد هيويت وجمعيّات مسيحيّة من أميركا وبريطانيا، وحتى الأراضي المقدسة، هناك معارضة.

بما أنّ الدكتور سايزر كان نشر كتيِّباً عن الموضوع قبل أشهر، فإنّ غلاة الصهيونيين هاجموا الكتاب قبل أن ينشر وكذلك مؤلّفه. . . واختار جيفري ألدرمان، وهو صهيوني متطرّف من أسوأ الأنواع، أن يتّهم في زاوية له في جريدة يهوديّة تصدر من لندن جامعة مدلسكس بمنح سايزر دكتوراه

لكتابته «لا شيء أكثر من تحامله الديني الذي ألبسه قناعاً أكاديمياً».

ماذا عن تحامل الدرمان الديني؟ وماذا عن تأييده حكومة مجرمة في إسرائيل تقتل النساء والأطفال؟

كان الدكتور سايزر كتب أطروحة الدكتوراه لكلية أوك هيل، وهي كلية تدريب لاهوتية، معتمدة من جامعة مدلسكس، حيث كان ألدرمان نائب رئيس ومسؤولاً عن ضمان مستوى الدراسة بين ١٩٩٤ و١٩٩٥، وهو الآن أستاذ شرف في الجامعة.

وأبدى ألدرمان قلقه في جريدة «جويش كرونكل» وزعم أنّ أطروحة الدكتوراه جزء من ردّ الفعل ضدّ المسيحيين الصهيونيين. ولمح الدكتور سايزر والجامعة إلى أن موقف ألدرمان سببه تفكيره الشخصي والسياسي لا المستوى الأكاديمي.

والتقط ملحق التعليم العالي في جريدة «التايمز» القصّة، ونقل عن سايزر قوله إنّ البروفسور ألدرمان «رجل غاضب أزعج كثيرين من الناس في مؤسّسات أكاديميّة عدّة، ولا أستغرب لجوءه إلى هذه الطريقة، لأنّ أسهل طريقة لتسخيف انتقاد إسرائيل هي تسخيف من ينتقدها».

وزاد سايزر أنّه إذا فشلت محاولة الانتقاص من حجة إنسان يبحث عن أساليب أخرى فالذين انتقدوا حكومة شارون تعرّضوا لتشكيك في صدقيّتهم.

وكان سايزر قدّم أطروحته للفحص أمام أندرو ووكر، أستاذ اللاهوت في كنغز كولدج ودونالد واغنر، أستاذ الدين ودراسات الشرق الأوسط في جامعة نورث بارك في شيكاغو وهو أيضاً المدير التنفيذي لمركز دراسات الشرق الأوسط فيها.

وقال البروفسور ووكر لملحق «التايمز» إنّ من الغريب أنّ أستاذاً معروفاً بعلاقاته الصهيونيّة يهاجم الأطروحة لموقفها السياسي، فالسؤال ليس هل هي مع الفلسطينيين، أو حتى إذا كانت أطروحة عظيمة، بل مستوى الأفكار فيها.

وهو انتقد أن يغلّف ألدرمان موقفه السياسي بالحديث عن المستوى الأكاديمي لأطروحة لم يفحصها.

وردّ ألدرمان بالزعم أنّ الدكتور سايزر جعل الموضوع شخصيّاً.

أرجو من القارئ أن يقرأ الفقرة السابقة مرّة أخرى، فهي أسلوب ليكودي شاروني معروف في نقل التهمة إلى الطرف الآخر. وألدرمان في تطرّفه الصهيوني حمل على سايزر، ثم اتهم سايزر بما فيه، تماماً مثل «معلّمه» آرييل شارون الذي يقتل النساء والأطفال، ويأكلهم لو استطاع، ثم يتهم الفلسطينيين بالإرهاب.

بما أنّني لست بروفسوراً في اللاهوت أو غيره، ولا أحتاج أن أزِنَ كلامي بميزان ذهب، فإنّ رأيي هو أنّ كلّ من يؤيّد السفّاح شارون يصبح شريكاً في جرائمه ودم النساء والأطفال على يديه.

وما سبق من كلامي غير الأكاديمي ينطبق أيضاً على الكاتبة الصهيونيّة ميلاني فيليبس التي أعارض ما تكتب عن قضايانا في جريدة «الديلي ميل» التي أحبّ كلّ شيء آخر فيها.

فيليبس انتقدت سايزر، وهي عادت إلى موقف قديم ومعروف لها، ففي ١٦ شباط (فبراير) كتبت مقال الغلاف في مجلة «سبكتيتور» وكان بعنوان «مسيحيّون يكرهون اليهود» وهاجمت فيه المطران رياح أبو العسل، رئيس أساقفة الكنيسة الأنغليكانيّة في القدس والأب نعيم عتيق، مدير مركز السبيل اللاهوتي في القدس، ومطران إكستر ديفيد أيسون وآخرين.

أعرف رياح أبو العسل وشقيقه روحي منذ أيّام المراهقة الأولى، وأرفض أن أقارن بين طهارته ورجال الدين الآخرين وتطرّف ميلاني فيليبس، فرأيي فيها من رأيي في جيفري ألدرمان وبقيّة عصابة التطرّف الديني والسياسي التي تشجّع حكومة النازيين الجدد في إسرائيل وتمنع تحقيق سلام مع الفلسطينيين، مع أنّ غالبية اليهود في إسرائيل وحول العالم طلبت السلام دائماً.

فيليبس هاجمت سايزر وقالت إنّه يشنّ حملة على المسيحيين الصهيونيين. ويبدو أنّها اتصلت به بزعم طلب معلومات عنهم قبل كتابة مقالها، وقد حاول مساعدتها، ثم ردّ عليها في المجلّة الناشرة برسالة طويلة رفض فيها بشدّة اتهام فيليبس له بأنّه لا سامي لمجرّد أنّه يعتبر إسرائيل دولة عنصريّة تمارس الفصل العنصري.

أنا أرى إسرائيل كذلك، وأسوأ من ذلك بكثير مع وجود مجرم الحرب شارون رئيساً للوزراء، ووجود اعتذاريين متطرّفين على جانبي المحيط الأطلسي يتستّرون على جرائم حكومة شارون ويشجّعونها على ارتكاب المزيد.

غير أنّ موضوع هذه الصفحات المسيحيّون الصهيونيّون ونفوذهم في السياسة الخارجيّة الأميركيّة، وأسجّل في النهاية ما سجّلت في البداية، فالرئيس جورج بوش يشاركهم إيمانهم، وهم قاعدته الانتخابيّة الأساسيّة، وهو يمارس «فينا» سياسة الإيمان، لا المعلومات والتحليل، يعني «دايرها ربّانيّة»، إلاّ أنّه أفضل منهم جميعاً فهو لم يخطئ يوماً بحق الإسلام أو المسلمين، وفصل بين الغالبيّة المسلمة المسالمة، والأقلّيّة الإرهابية، كما نفصل نحن بين الغالبية اليهوديّة التي تريد السلام والأقلّيّة المتطرِّفة.

وأعتقد بأنّني قرأت كثيراً عن المسيحيين الصهيونيين حتى تأثّرت بأفكارهم لأنّني أعتقد بأن الوضع في الشرق الأوسط سيسوء كثيراً بسببهم قبل أن يتحسّن... هذا إذا تحسّن.

الفصل الثالث

جبل الكذب

توقّفت قبل عرضي فكر المسيحيين الصهيونيّين وتحالفهم مع المحافظين الجدد عند بداية هذا التحالف في عهد رونالد ريغان، عندما كانت المبالغة عن خطر الاتحاد السوفياتي، وهي مبالغة تكرّرت في الحديث عن خطر أسلحة العراق وعلاقته مع القاعدة.

المحافظون الجدد استغلّوا وجود رئيس يميني من نوع ريغان في البيت الأبيض وسعوا لإقناعه بأنّ الخطر السوفياتي أكبر ممّا طلع به أحد في السابق، بما في ذلك الفريق بي الذي حاول رصد أسلحة السوفيات السرّيّة.

وهنا يدخل في الصورة مايكل ليدين، وهو إسرائيلي الهوى ليكودي متطرّف كان مستشاراً لوزير الخارجيّة سنتي ١٩٨١ ـ ١٩٨٢، وهو يعمل في مؤسسة أميركان أنتربرايز اليوم، كما أنّه عضو المجلس الاستشاري للمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي.

وكانت كلير ستيرلنغ ألّفت الكتاب «شبكة الإرهاب: الحروب السرّيّة للإرهاب الدولي» سنة ١٩٨١، ووجد ليدين فيه ضالّته، وأخذ يزعم أنّ الجماعات «الإرهابية» من منظمة التحرير الفلسطينيّة إلى جماعة بادر ـ ماينهوف

في ألمانيا إلى الجيش الجمهوري الإيرلندي تتبع استراتيجية إرهاب واحدة ينسّقها الاتحاد السوفياتي.

وفي حين أنّ مثل هذه الكذبة تكاد تكون مضحكة، إلاّ أنّها وجدت في رونالد ريغان من هو أسخف منها ليصدّقها، وقد ساعد وليام كيسي، الرئيس الجديد لوكالة الاستخبارات المركزيّة، المحافظين الجدد في تنفيذ مخطّطاتهم، فقد صدّق ليدين الذي صدق كتاب ستيرلنغ. غير أنّ خبراء الوكالة في شؤون الاتحاد السوفياتي شرحوا لرئيسهم أنّ الكتاب يعتمد على «دعاية سوداء» وأكاذيب أطلقتها الوكالة نفسها في حربها النفسيّة ضدّ الاتحاد السوفياتي.

مع ذلك بقي كيسي مصرّاً على مساعدة المحافظين الجدد، وهؤلاء وجدوا أنفسهم في حلف مع المجاهدين المسلمين ضدّ الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، وكان أن أهدى الرئيس ريغان إطلاق مكّوك الفضاء كولومبيا في ٢٢/ ٣/ ١٩٨٢ للمجاهدين في أفغانستان، وطلع بما عرف باسم «مبدأ ريغان»، وهو «أنّ ما وحّد هؤلاء (المجاهدين) هو رؤيا مزيد من الحرّيّة في العالم ومزيد من الأمن، والتخلّص من الاتحاد السوفياتي نفسه». وقد عادت الحرّيّة على الطريقة الأميركيّة إلينا مع جورج بوش.

الأميركيّون دفعوا في النهاية ثمن تورّطهم في أفغانستان، والعالم كلّه يدفع الثمن معهم. وقد كتبت غير مرّة عن دور أميركا مع طالبان الذي سبق كل دور آخر باستثناء دور باكستان، فلا أعود إليه، وإنّما أبقى مع المحافظين الجدد.

البرنامج التلفزيوني «قوّة الكوابيس» يوضح كيف جاءت فرصة المحافظين الجدد بعد إرهاب ١١/ ٩/ ٢٠٠١، فهم قالوا دائماً إنّ الولايات المتحدة تواجه قوى الشرّ ومع الإرهاب شكّلت جماعة صغيرة أدارها دونالد رامسفيلد وبول وولفوفيتز، وضمت ديك تشيني وريتشارد بيرل، ووجد هؤلاء الأربعة أنفسهم معاً للمرّة الأولى منذ ٢٠ سنة عندما كانت حربهم على الاتحاد السوفياتي.

ريتشارد بيرل كان رئيس مجلس سياسة الدفاع، واستقال من الرئاسة تحت وطأة فضيحة تضارب مصالح سنة ٢٠٠٣، ثمّ من العضويّة في شباط (فبراير) ٢٠٠٤ مع فضيحة أخرى.

وكما كذب المحافظون الجدد في تصوير خطر الاتحاد السوفياتي في السبعينات، وخطر العراق بعد ذلك، والآن خطر إيران، فإنّهم قرّروا بسرعة أنّ قيادة الإرهاب موجودة في أفغانستان، فخطّطوا للغزو بهدف «تدمير قلب الشبكة»، وتحالفوا في سبيل ذلك مع تحالف الشمال الذي ضمّ مجموعة من لوردات الحرب المعارضين في الأساس لحكم ديني تحت طالبان.

تحالف الشمال عمل مثل المؤتمر الوطني العراقي بعده، ومجاهدين خلق الآن، وهم انتقموا من المقاتلين الأجانب في أفغانستان، إمّا بقتلهم أو بتسليم الأسرى إلى الأميركيين، لينقلوا إلى خليج غوانتانامو. غير أنّ هؤلاء المقاتلين لم يكونوا من أتباع أسامة بن لادن، ولم تكن لهم علاقة بالإرهاب الدولي، فهم كانوا مسلمين أصوليين جذبتهم أفغانستان لمحاربة الكفّار السوفيات، وكان هدفهم إنشاء حكم إسلامي في بلادهم ولا بد من أنّ القارئ سمع كيف أنّ مئات المعتقلين في غوانتانامو لم يقدّموا إلى الأميركيين أيّ معلومات مهمّة عن الإرهاب، ولم تثبت علاقة أحد منهم بالإرهاب، ولم يحوّل أحد إلى المحاكمة.

دونالد رامسفيلد كان في عالم آخر، وهو في برنامج أن بي سي المشهور «قابل الصحافة» قدّم رسوماً عن شبكة كهوف، متقدّمة جدّاً من ناحية تكنولوجيّة، فهناك غرف نوم ومكاتب وتهوئة ومخارج ومداخل عريضة بما يكفي لدخول سيّارات شحن ودبّابات.

وقصف الأميركيّون جبال تورا بورا أيّاماً وزحف رجال تحالف الشمال على المنطقة، إلاّ أنّهم لم يجدوا شيئاً يذكر، وإنّما بضعة كهوف صغيرة، بعضها يحتوي على سلاح بسيط. وتبع الأميركيّون حلفاءهم، وفتّشوا المنطقة،

ولم يجدوا شيئاً، ثم جاء البريطانيّون وهم مقتنعون بأنّ لديهم من الخبرة ما يمكنهم من اكتشاف مراكز قيادة الإرهاب، وفشلوا بدورهم.

ويقول آدم كيرتس في برنامجه «قوّة الكوابيس» أنّ الحقيقة المرّة هي أنّه لم يوجد شيء هناك لأنّ القاعدة كمنظّمة عالميّة لم توجد، والهجمات على أميركا نظّمها فريق صغير انضم إلى بن لادن في أواخر التسعينات، وقد وحّدهم تفسير متطرّف للإسلام طلع به أيمن الظواهري. وشرّد الغزو الأميركي الجماعة فقتل الأعضاء أو تفرّقوا، ولم تبق سوى الفكرة.

المحافظون الجدد لم يكتفوا بعدم الاعتراف بأنه لا توجد قيادة للإرهاب الدولي في أفغانستان، وإنّما هم طلعوا بزعم أكثر غرابة، أو وقاحة، هو وجود خلايا للإرهاب في الولايات المتحدة نفسها. وسمع وولفوفيتز في البرنامج يقول «هذه الشبكة اخترقت ٦٠ بلداً بما في ذلك بلدنا (يتحدّث عن أميركا وبلده إسرائيل) وسنقضي عليها».

وقال الرئيس بوش: «لقد أحبطنا الإرهابيين في بافلو وسياتل وواشنطن وبورتلاند وديترويت وكارولينا الشماليّة وتامبا في فلوريدا. ونحن مصمّمون على وقف العدوّ قبل أن يضرب شعبنا».

آدم كيرتس يقول إنّ الإدارة أطلقت عليهم اسم «خلايا نائمة» وقرّرت أنّهم بانتظار أن يضربوا ضربتهم، إلاّ أنّ الأدلّة على انتمائهم إلى شبكات إرهابية كانت واهية جدّاً، والأميركيّون كانوا يطاردون أشباحاً من بورتلاند إلى لاكوانا، وهذه من ضواحي بافلو.

ويقول البروفسور ديفيد كول، أستاذ القانون في جامعة جورجتاون «إنّهم يسمّونهم خلايا نائمة، خليّة في لاكاناوا، خليّة في ديترويد، خليّة في بورتلاند. ولكن عندما تنظر إلى التفاصيل تجد أنّها غير مسنودة بحقائق، ولم يثبت أنّ أيّ جماعة داخل الولايات خططت لنشاط إرهابي في الداخل وذلك في جميع القضايا المرفوعة منذ ١١/٩/٢٠٠١».

وعرض البرنامج فيديو كان أهمّ «إثبات» في قضيّة ضدّ أربعة رجال من ديترويت اتهموا بأنّهم «خلية نائمة» للقاعدة.

ووجّه التهمة إليهم في الأصل مغربي مهاجر هو يوسف حميمسة، غير أنّ هذا في الواقع نصّاب دولي ينتحل ١٢ اسماً، وهو مطلوب عبر الولايات المتحدة، وكان يواجه احتمال سجنه حتى ٨١ سنة بتهمة الاحتيال وسرقة بطاقات كريدت. ولكن بعد الاتفاق مع الادّعاء خفّض طلب سجنه في عشر تهم إلى ٤٦ شهراً، ما يعني أن يترك السجن مع نهاية المحاكمة بسبب المدّة التي قضاها موقوفاً في القضايا المرفوعة ضدّه. وقد ثبت أنّ رجال أف بي آي لم يصدّقوه إلى درجة أنّهم توقّفوا عن تسجيل كلامه وهم يحقّقون معه.

واكتشف المحقّقون أنّه مطلوب في عمليات نصب واحتيال في مصر وليبيا ورومانيا، ووجد المحقّقون في بيته تأشيرات وجوازات سفر مزوّرة، وبطاقات ضمان اجتماعي، كما اكتشفوا أنّه استعمل ١٢ اسماً مختلفاً إلى درجة أنّهم غير واثقين أنّ حميمسة اسمه الحقيقي.

كل هذا لم يمنع رجال أف بي آي من أن يصدّقوا مزاعمه عن الفيديو الذي قالوا إنّه في الظاهر يمثّل رحلة بريئة لأربعة مراهقين إلى «ديزني لاند» إلاّ أنّ الحكومة اكتشفت وجود رسائل سرّيّة وشرّيرة في الفيديو.

وقرّرت الحكومة أنّ الهدف من الفيديو تحويل المراهقين الأنظار عن خططهم ليظهروا وكأنّهم سيّاح عاديّون، مع أنّهم كانوا يدرسون سبل مهاجمة «ديزني لاند».

الفيديو يبدو كأنّ الذي أخذه مصوّر هاو لشباب وشابّات من الشرق الأوسط يزورون «ديزني لاند» وفي أحد المشاهد يزعم أنّه يحمل ميكروفوناً ويقول «الجزيرة، هوليوود، لوس أنجليس، كاليفورنيا، هالو».

ويقول رون هانسن، مراسل جريدة «ديترويت نيوز» إنّه لم يستطع أن يرى أكثر من فيديو بريء لسيّاح «ومثلاً هم وقفوا في صف طويل ليركبوا في

إحدى الألعاب، وحولهم صخر وجدران كأنّها من أحد أفلام أنديانا جونز. وكانت الكاميرا تتجوّل في المكان، وتنتقل بين الناس والمناظر. وتوقّفت عند كومة قمامة وقرّر الخبراء أنّ المقصود هو أن يقولوا لبقيّة العصابة أين يجب أن توضع المتفجّرات في «ديزني لاند». وأضاف الخبراء أنّ كلام المراهقين ومزاحهم على الفيديو كان المقصود منه تحويل الأنظار عن هدفهم الحقيقي.

الحكومة أصرّت على وجود رسائل خفيّة في الفيديو، وعندما ظهرت شجرة على الفيديو من شرفة غرفة الفندق، قال الخبراء إنّ الهدف الإرشاد إلى حيث يوضع قنّاصة. بل إنّ خبيرة حكوميّة قالت إنّ رسوماً عثر عليها في شقّة هي لمدارج مطارات ولطائرات أواكس، غير أنّه تبيّن بعد ذلك أنّ الرسوم من صنع يمني مجنون يعتقد أنّه وزير دفاع الشرق الأوسط كله.

ورغم كل هذا السخف ورغم سجل حميمسة المعروف حكم على اثنين من المتّهمين بالسِّجن. ولكن حميمسة اعترف لمسجونين معه بأنّه لفّق التهم كلها، وكان أنّ القاضي عاد فأبطل الحكم.

وقال الرئيس بوش «إنّنا جعلنا الإرهابيين يركنون إلى الفرار. . .».

وأعلنت وزارة العدل مرّة بعد مرّة عن اكتشاف خلايا نائمة للقاعدة، غير أنّ خبراء مستقلين أكّدوا أنّ ذلك كان كذباً في كذب، والدليل أنّه لم يحاكم أحد من تلك الخلايا، أو يسمع بقرارات اتهام عن أحد.

ويبقى ريتشارد بيرل أوقح المحافظين الجدد بامتياز، وهو في البرنامج التلفزيوني يصرّ على علاقة صدام حسين بإرهاب ٢٠٠١/٩/١١ وهي علاقة نفتها قطعيّاً التحقيقات الأميركيّة نفسها.

وكان أغرب شاهد قدّمته الإدارة الأميركيّة هو أبو زبيدة الذي عمل يوماً مع أسامة بن لادن. وهو بعد اعتقاله بدأ يخبر المحقّقين الأميركيّين عن مؤامرات فظيعة تعتزم القاعدة تنفيذها ضد الولايات المتحدة، غير أنّه تبيَّن بعد ذلك أنَّ أبا زبيدة كان ينقل عن فيلم «غودزيلا» الذي شاهده في أفغانستان، بما

في ذلك زعمه أنَّ القاعدة تريد نسف جسر بروكلين، فهو من مشاهد الفيلم، وأيضاً تمثال الحرِّية.

وذكرت أخبار في الصحف الأميركيّة أنَّ المحقّقين الاميركيّين استأجروا الفيلم وشاهدوا وحشاً يشبه التنين يدمِّر جسر بروكلين، والمشهد الأخير من الفيلم يظهر غودزيلا وقد علق في الحبال المعدنيّة للجسر. وقال أبو زبيدة أيضاً «إنَّ التمثال في الماء قد يكون هدفاً».

وعلى هذا الأساس، نبَّه المحقّقون قوة ضاربة مشتركة في نيويورك تتألَّف من رجال شرطة واف بي آي لتأخذ احتياطات ضد ضربة إرهابية محتملة.

في غرابة ما سبق أنَّ واحداً من المحافظين الجدد هو جيرالد بوزنر استعمل في كتاب له بعنوان «لماذا نامت أميركا» كل مزاعم أبي زبيدة ليثبت علاقة سرِّية بين السعودية وباكستان وبن لادن، وهو عاد بكتاب جديد عنوانه «أسرار المملكة»، الفصل الأول فيه تكرار لآخر فصل في الكتاب السابق، سأكمل به بعد أن أنتهي من الكتاب الأول.

طبعاً كانت هناك علاقة مكشوفة مع الأميركيّين أيضاً، خلال مقاومة الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، إلاَّ انَّ بوزنر بنى على أساس كذب أبي زبيدة، أو هلوسته، قضيّة، فقصّته لا يصدِّقها إلاَّ أمثاله.

أبو زبيدة زعم للمحقّقين أنَّ القاعدة تريد استعمال «قنبلة قذرة». وتلقّفت أجهزة الإعلام الخبر وجعلت منه حقيقة مع أنَّ البرنامج «قوّة الكوابيس» قدَّم الدكتور تيودور روكويل، وهو عالم نووي وخبير إشعاعات، قال إنَّ القنبلة «القذرة» لا يمكن أن تصنع بالطريقة الموصوفة. وفي جميع الأحوال فالإشعاعات ستتفرّق ولن تقتل أحداً، أو تقتل بضعة أشخاص على أبعد تقدير.

وهذا لم يمنع الرئيس بوش من أن يصرِّح قائلاً: «إنَّ أدلّة من مصادر استخبارات واتصالات سرية وبيانات لمعتقلين تظهر أنَّ صدَّام حسين يساعد الإرهابيِّين ويأويهم وتصوَّروا لو أنَّ إرهابيِّ القاعدة التسعة عشر كانت معهم خطط أخرى وأسلحة من صدَّام حسين».

كان يمكن أن أهمل جيرالد بوزنر وكتابه، لولا أنّه كذب على ذكرى الأمير أحمد بن سلمان، رحمه اللّه، وهو صديق شخصي عرفته من أيّام مراهقته وحتّى وفاته، كما لم يعرفه ليكودي محترف، أو منحرف، من نوع بوزنر.

والجزء الخاص بالأمير أحمد وبي من الموضوع أنّه في ١٣ أيلول(سبتمبر) ٢٠٠١ حملت طائرة ١٤٠ مواطناً سعوديّاً من الولايات المتحدة إلى بلادهم وكانت هناك رحلات أخرى، وقالت لجنة التحقيق الرسميّة «إنَّ مراجعتنا الخاصّة المستقلّة للمواطنين السعوديّين تؤكِّد أنّه لم يغادر أيّ شخص له علاقة معروفة بالإرهاب في تلك الرحلات».

بوزنر يعرف ما لا تعرف اللجنة بكلِّ ما لها من إمكانات، لذلك فهو يصرُّ على تكرار ما يناسبه. وهو كرّر في مقال نشرته «نيويورك تايمز» ما أعرف شخصيّاً أنّه كذب مطلق، فقد تحدَّث عن علاقة للأمير أحمد بن سلمان بالقاعدة، ودليله على ذلك «اعترافات» أبي زبيدة للمحقّقين الأميركيّين، كما فعل في كتابه «لماذا نامت أميركا».

لا أعرف بوزنر أو أبا زبيدة، وكلاهما من طينة واحدة، ولا أُريد أن أعرفهما، غير أنّني عرفت أحمد بن سلمان حتى وفاته، ومعلوماتي في هذا المجال أوسع حتّى ممّا طلعت به اللجنة الرسميّة، وهي برّأت المسافرين السعوديّين من أيِّ علاقة بالإرهاب.

عرفت الأمير أحمد، رحمه اللّه، طالباً ورجل أعمال (كما عرفت أشقاءه كلهم) وجلستُ معه لاختيار اسم شركته «أساس» وسُرّ أنَّ حروفها وافقت حروف اسمه، وعرفته رئيساً لمجلس أدارة الشركة السعودية للأبحاث والتسويق. وبين هذا كلّه عرفته مالكاً لأفضل خيول السباق في العالم كلّه، وكنّا على اتّصال مستمرٍّ دائم.

لو ألّفت يوماً كتاباً من الذكريات لكان للأمير أحمد بن سلمان، فصل

فيه، ولضمَّ الفصل قصصاً مشتركة عن خيله من «ليرفان» في إنكلترا إلى البطولة الثلاثيّة، أو «التاج الثلاثي» في الولايات المتحدة والبطولة الأخيرة هذه تتألّف من ثلاثة سباقات هي داربي كنتكي، وبريكنس وبلمونت.

بوزنر في سفاهته يقول إنَّ الطائرة حملت الأمير أحمد من كنتكي، ولاية الخيل الأصيلة في اميركا، يعني أنّه يعترف ضمناً بأنَّ الأمير كان يتابع هوايته المعروفة. وأقول جازماً إنَّ أحمد بن سلمان لم تكن له، ولا يمكن أن تكون، علاقة بالقاعدة أو أيّ إرهاب، ويستحيل أن تكون له مثل هذه العلاقة، ولا أعرف عنها إلاّ من كاتب شاروني حاقد، نفيت ما زعم في الكتابين، وأنفي اليوم ما كرّر في مقال له بالمعنى نفسه نشرته «نيويورك تايمز». وكانت الأميرة لمياء بنت مشعل بن سعود، أرملة الأمير أحمد، أصدرت بياناً تنفي فيه ما ردّد المؤلّف من كذب عن زوجها الراحل، فهو جعل للأمير أحمد علاقة بالإرهاب، بل زعم أنّه لم يمت في المستشفى في حضور أطبّاء معروفين وممرّضين وممرّضات، بل قُتِل.

الأمير أحمد بن سلمان دائماً سفير نيّات حسنة لبلاده لدى الولايات المتحدة، كما تقول الأميرة لمياء في بيانها. وقد كان انتصار خيله في اثنين من سباقات «التاج الثلاثي» الكبرى سنتين متتاليتين، بينها الفوز بالداربي سنة ٢٠٠٢، إنجازاً رياضيّاً غير مسبوق قصر عنه الأميركيّون المتفرّغون لسباقات الخيل، وأكسبه شعبيّة ومعجبين عبر الولايات المتحدة. ثمّ يأتي كاتب ليكودي منحطّ ليطلع بنظرية مؤامرة ممجوجة يسيء فيها إلى سمعة الأمير الراحل، وإلى صداقته مع الولايات المتحدة، وإلى أسرته وأطفاله، لأسباب لا أستطيع شرحها بأفضل من مثل شعبي لبناني هو: «مش رمانة، قلوب مليانة». وقد ردَّ الامير سلطان بن سلمان، شقيق الأمير الراحل، على مقال بوزنر في الجريدة نفسها، كما فعلت الأميرة لمياء في بيانها عن الكتاب. وكان بوزنر بعد أن حملت عليه في «الحياة»، بعث برسائل إلكترونيّة إلى أصدقائه تهاجمني وتعد بأن يستمرّ في تحرِّي «الحقيقة». ولا أحتاج أنا إلى تحرِّي حقيقته.

بعد أن صدر لبوزنر الكتاب «لماذا نامت أميركا» سنة ٢٠٠٣، طلع علينا هذه السنة بكتاب عنوانه الكامل «أسرار المملكة: القصة الداخلية للعلاقات السعودية ـ الأميركية».

وتجمع الكتابين فكرة واحدة يجدها القارئ في ملاحظة من المؤلف تمهد للموضوع هي في أول سطرين «إن بترودولارات السعودية التي أغرقت الولايات المتحدة في السنوات الثلاثين الماضية، أثرت في البزنس الأميركي والسياسة والمجتمع». وأقول يا ليت، وأكمل بسطرين آخرين هما: الكتاب يركز على القوة السعودية التي تمارس ببلايين دولارات البترول، ويُظهر كيف سيّرت (أو سيطرت على أو أدارت) المؤسسات والسياسات الأميركية.

الفكرة كاذبة من أساسها، وهي تروج لثروة غير موجودة، وكل ما يحتاج إليه القارئ هو أن يعود إلى قائمة أول ٥٠٠ من أثرياء العالم، أو قائمة أكبر الشركات في العالم في مجلة «فورتشن» أو «فوربس»، ليجد أن بعض الأثرياء الأميركيين والشركات أكثر دخلاً من المملكة العربية السعودية كلها. وعلى الرغم من أن السعودية تملك أكبر احتياطي نفطي في العالم وتتصدر قائمة المنتجين، فإن الدخل السنوي للمواطن السعودي لا يتجاوز ربع دخل المواطن الأميركي، وهو الأقل بين الدول المنتجة للنفط في الخليج بسبب ارتفاع عدد سكان السعودية بالمقارنة مع دول أخرى من أعضاء مجلس التعاون.

بوزنر قدم كتابه بخرافة تجعله من نوع ذلك البيت الذي بُني على الرمل في «العهد الجديد» من التوراة وسقط مع أول عاصفة، وأريد أن أقدم لعرضي هنا بكلام واضح:

لست هنا لأدافع عن المملكة العربية السعودية، ولا أقول إنها بلد ديموقراطي، ولا أمتدح الحريات العامة أو الخاصة فيها، أو حكم القانون أو أي شيء فيها موجود أو غير موجود. أنا أهاجم الطرف الآخر، أولاً لأنه ينطلق من مواقف ليكودية ومحافظة جديدة تحاول الإيقاع بين الولايات المتحدة والسعودية وكل العرب والمسلمين؛ وثانياً لأنه يسيء إلى ذكرى الأمير

أحمد بن سلمان بن عبد العزيز، الذي أتجاوز فيه لقب «صاحب السمو الملكي» وأدافع عنه كصديق لا أكثر ولا أقل.

أرجو أن يتذكر القارئ ما سبق وهو يقرأ، فأنا لست محامي المملكة العربية السعودية، ولن أكون.

يبدأ بوزنر كتابه الجديد بفصل هو تكرار للخلط والتدجيل والتدليس التي حفل بها الفصل الأخير من كتابه السابق. وهكذا فهو يعود إلى الحديث عن اعترافات أبي زبيدة، وهي اعترافات مثيرة فعلاً لولا أنه ثبت في وقت لاحق أن عضو القاعدة هذا كان «يهلوس» ويتحدث عن مشاهد في فيلم «غودزيلا» الذي رآه في أفغانستان، لذلك زعم أن الإرهابيين يستهدفون أيضاً جسر بروكلن وتمثال الحرية.

بوزنر يكرر تخريف أبي زبيدة ويعيد الكذبة، آملاً بأن يصدقها الناس. وهكذا فهو يقول إنه بعد تردُّد اسم الأمير أحمد بن سلمان وأميرين آخرين في اعترافات أبي زبيدة (والمارشال علي مير، رئيس سلاح الجو الباكستاني)، توفي الأمراء الثلاثة في شكل يعرضه بوزنر وكأن العائلة المالكة تقتل أبناءها.

كلنا يعرف أن الأمير سلطان بن فيصل بن تركي توفي في حادث سير وهو في طريقه إلى الرياض لحضور جنازة ابن عمه، وأن الأمير فهد بن تركي بن سعود الكبير توفي ظمأً في الصحراء بعد أن تعطلت سيارته. وفي حين يقدم المؤلف أسباباً مختلفة ترددت في تفسير موت الأمير أحمد سنة ٢٠٠٢ وعمره ٤٣ عاماً، منها مرض وجدت أن ترجمته العربية هي تكيّس الأمعاء، أو التهابها.

أريد أن أحسم الأمر نهائياً بالنسبة إلى الموضوع، من منطلق معرفتي الوثيقة بالأمير الراحل وأسرته والأطباء والمستشفى. الأمير أحمد دخل المستشفى لأمر بسيط، من بساطته أنني كنت أهاذره عنه. وعندما وجد نفسه في المستشفى طلب ربط جزء من معدته ليخفف وزنه، فقد كان دائماً يعاني ميلاً إلى السمنة، ويقاومه بممارسة «رجيم» ككل الناس. وأدى ربط المعدة

إلى إصابته بنوبة قلبية. هذا ما حدث، لا أكثر ولا أقل، وكل كلام غيره خطأ أو كذب متعمد.

أبقى مع الفصل الأول والفجور الذي يفضح صاحبه، وبوزنر يردد روايته المبتذلة عن الأمراء السعوديين في وجه حقيقة أميركية ثابتة. فتحقيق اللجنة الوطنية (من الحزبين) للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، هو أهم تحقيق رسمي عن إرهاب أيلول (سبتمبر)، وقد صدر في كتاب بيع منه أكثر من مليون نسخة، ونال جائزة أفضل كتاب. والتحقيق هذا لا يشير إلى الأمراء السعوديين الثلاثة أو مارشال الجو الباكستاني، بل إنه لا يذكر أبا زبيدة إلا في معرض حديث عن الإرهابي خالد شيخ محمد. ومع ذلك فالكاتب يقدم رواية تناقض أهم تحقيق رسمي، كأنه يعرف أكثر من عشرات المحققين، بل إنه في ضلاله يناقض لي هاملتون، الرئيس المشارك للتحقيق وعضو الكونغرس الديموقراطي السابق، وذنب هذا أنه قال أمام لجنة مالية تابعة لمجلس النواب، إنه لا يوجد أي دليل على أن الحكومة السعودية أو أثرياء سعوديين تبرعوا للقاعدة. وقد أرسلت اللجنة محققين إلى السعودية لم يجدوا دليلاً على التهمة.

كيف يمكن لمؤلف، والتأليف هنا بمعناه العربي، أن يعرف أكثر من تحقيق أميركي رسمي؟ بوزنر من الوقاحة أن يدّعي ذلك، وهي وقاحة شارونية ليكودية لا تزال تحاول إفساد العلاقة التاريخية الوثيقة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية، حتى أن الإسرائيليين في الإدارة وحولها لم يفيقوا بعدُ من صدمة سير الرئيس بوش وولي العهد الأمير عبد اللّه بن عبد العزيز في مزرعة بوش في كروفورد وهما يمسكان بيد أحدهما الآخر.

لكن بوزنر يرتكب أخطاء فاضحة تُلغي زعمه معرفة الموضوع، وأنا واثق من أن القارئ العربي سيضحك معي أو يسخر، من جهل الرجل وأنا أعرضها.

عندما يتحدث جيرالد بوزنر في كتابيه «لماذا نامت أميركا؟» و«أسرار

المملكة»، عن اعترافات أبي زبيدة للمحققين الأميركيين، يقول إنه الرجل الثالث في القاعدة. غير أنه في كتابه الثاني يتحدث أيضاً عن خالد شيخ محمد ويقول إنه أعلى رتبة من أبي زبيدة. كيف هذا؟ إذا كان أبو زبيدة الثالث، فالثاني هو أيمن الظواهري والأول أسامة بن لادن، ولكن خالد شيخ محمد في رأي بوزنر أعلى رتبة من أبي زبيدة، فهل هو في موقع الظواهري أم بن لادن نفسه، أو أن أبا زبيدة ليس الثالث كما وصفه بوزنر باستمرار.

هذا بسيط مقارنة بالتفاهات الأخرى التي يحاول أن يروج لها الكتاب الثاني، فالمؤلف اكتشف بين الكتابين أن الأمير أحمد بن سلمان، رحمه الله، ليس رجل سياسة، وإنما رجل أعمال وأحد أنجح مالكي خيل السباق الأصيلة في العالم. ولن يصدق أحد بالتالي أن تكون له علاقة مع القاعدة، لذلك فهو في الكتاب الثاني يجعل الأمير الراحل «وسيلة» إلى أبيه الأمير سلمان بن عبد العزيز.

ماذا يعرف بوزنر عن أمير الرياض؟ يعرف أنه أمير الرياض، ثم يقول إن مكتبه في الإمارة يطل على ساحة العدل، وواضح أنه يتحدث عن مكتبه القديم، فالمكتب الجديد يطل منذ أكثر من عشر سنوات على جامع الإمام تركي بن عبد اللّه، أما ساحة العدل ففي زاوية أخرى من المبنى الجديد، والنافذة أصلاً وراء مكتب الأمير، وبعيدة عن الزوار.

ويقول بوزنر إن الأمير سلمان «من أكثر الوزراء نفوذاً في المملكة»، ويجمع له الإمارة والوزارة، ثم يبني له تحالفات سياسية، ومع المتدينين المحافظين في البريدة والدرعية، الذين يمثلون «قاعدته للسلطة».

هل هناك أكثر من أمير سلمان بن عبد العزيز في السعودية، فواحد أمير الرياض، وآخر وزير، وثالث صاحب تحالفات سياسية ودينية. بوزنر يتحدث أيضاً عن الأمير فيصل بن سلمان، ويقول إنه رئيس شركة ميديا تمارس «بروباغاندا» عنيفة ضد الولايات المتحدة وإسرائيل. وبما أنني أول رئيس تحرير لـ«الشرق الأوسط»، وكل محرر فيها عند البدء استقدمته بنفسي، فإنني

أحتج على أن ينقل ليكودي شاروني تهمة «البروباغاندا» منه إلينا، فقد جئت إلى لندن من طريق «رويترز» و«الديلي ستار» و«عرب نيوز»، وكلها وسائل إعلام معروفة ومحترمة. و«الشرق الأوسط» تحديداً صدرت في ١٩٧٨/٧/٤، واتهمتنا الصحافة الصفراء بأننا «عملاء» الـ «سي آي أيه» لصدور الجريدة في يوم العيد الوطني الأميركي.

أظرف مما سبق، أن بوزنر يشير إلى الأمير فيصل بن سلمان على أنه المسؤول عن التعليم في المملكة، وهكذا فالأمير سلمان وزير، والأمير فيصل بن سلمان مسؤول التعليم، وأنا لم أهنئ أياً منهما بالمنصب الجديد، وأعتذر عن التقصير!

كل ما سبق موجود في الفصل الأول فقط الذي يُنهيه المؤلف مستشهداً بنفسه، وبما كتب في «نيويورك تايمز» وغيرها. وهو في الفصل الثاني يستشهد بـ«الخبير» ستيفن شوارتز الذي وصفتُه مرة بالمهرج وأبقى عند رأيي؛ وفي الفصل الثالث بالإسرائيلي دوري غولد، سفير بنيامين نتانياهو لدى الأمم المتحدة، ما يُغني عن أي شرح لموضوعيته وأخلاقه وإنسانيته.

كل هذه الخبرات لا يفيد، ففي الفصل الثاني يتحدث بوزنر عن آل سعود وتاريخ المملكة، وهو من المعرفة أن يقول إن son تعني ابن أو «بن» بالعربية، إلا أنه عندما يتحدث عن الإمام محمد بن عبد الوهاب لا يعرف أن عبد الوهاب كلمة واحدة، ويشير إليه بعد ذكره اسمه كاملاً أول مرة باسم «الوهاب»، وهذا من أسماء الله الحسنى.

الفصل الثالث يقول إن ولي العهد الأمير فيصل بن عبد العزيز زار نيويورك سنة ١٩٤٤، وطبعاً فولي العهد سنة ١٩٤٤ كان الأمير سعود بن عبد العزيز. ويبدو أن بوزنر يخلط بين الملك عبد العزيز آل سعود، أو ابن سعود كما عرف شعبياً، وبين الأمير ثم الملك سعود، كما لو أنه يعتقد أنهما شخص واحد، فالاسم يتكرر بهذا الشكل أو ذاك. وعندما عدت إلى الفهرس أرشدني إلى عبارة غريبة، ففي صفحة ٤٠ هناك «الابن الأكبر لابن سعود

ووريثه كان اسمه أيضاً سعوداً»، وبوزنر لا يعرف الفارق بين الأب عبد العزيز والابن سعود ويعتقد أنهما يشتركان في اسم واحد.

أسوأ من كل ما سبق، الجهل المطبق بالدين الإسلامي، وبوزنر في عماه وتحامله يتحدث عن «الوهابية» وإنفاق السعوديين بلايين الدولارات في الخارج لنشر الفكر الوهابي، وعن عمل الجامعات السعودية في هذا المجال. كان بوزنر يستطيع أن يتوقف فلا يفضح نفسه، إلا أنه يكمل فيقول إن السعودية استضافت الإخوان المسلمين الذين اضطُهدوا في مصر وسورية، و«أحد الذين لجأوا من مصر كان محمد قطب، أخا سيد قطب، المفكر الإسلامي الغزير الإنتاج الذي كتب شرحاً أساسياً للقرآن الكريم في ستة مجلدات (أعتقد أنه يتحدث عن «في ظلال القرآن») أرسى التوجيهات، أو الإرشادات، لمعتنقي الوهابية المحدثين...».

سيد قطب مرشد الوهابيين؟ لا أستغرب أن يقوم بين المتطرفين مَن يكفّره. ولكن من الواضح أن بوزنر لا يعرف أن هناك أربعة مذاهب في الإسلام السنّي، ولا يعرف أن المصريين شافعيون، والسعوديين حنابلة، وأن ثمة فروقاً تاريخية بينهما، ولكل مذهب أئمته.

وينتهي الفصل بسرد أسماء متطرفين لجأوا إلى المملكة «الوهابية» مثل الفلسطيني عبد اللّه عزام، والسوداني حسن الترابي، والمصريين عمر عبد الرحمن وأيمن الظواهري. والحديث عما ارتكبوا ضد «بلاده».

مرة أخرى، المصري شافعي، وكذلك اللبناني، والفلسطيني مالكي أو شافعي، والسوداني مالكي، والمغربي مالكي، والعراقي والأفغاني حنفيان. والمذهب الحنبلي يوجد أساساً في المملكة العربية السعودية وقطر وحدهما، وأتباعه أقل، ما يلغي أيضاً فكرة إنفاق «المملكة الوهابية» بلايين الدولارات لتحويل الناس إلى الوهابية. توقفت في كتاب بوزنر عند الفصل الثالث، أو الصفحة ٣٧ من أصل ٢٥٤ صفحة، لأنني لم أعد أتحمل، وكل الأخطاء التي

سجلتها هي من تلك الفصول الثلاثة فقط. ما كنت لأعرض كتاباً بهذه التفاهة لولا أن صاحبه يُعتبر «خبيراً» في الشؤون السعودية، وكلامه مسموع في مراكز البحث، وهو يكتب في صحف راقية لا يشرفها اسمه. وهو يذكرني بأحد مدَّعي المعرفة بقضايا العالم العربي، الروسي ناتان شارانسكي، الذي توكأ على أفكار الرئيس بوش عن الديموقراطية، ثم باعها له كأنه صاحبها، مع أنها مسجلة في خطابات الرئيس الأميركي.

ومرة أخرى، أنا لا أدافع عن السعودية وإنما أهاجم جيرالد بوزنر. وأنا لا ألوم جيراد بوزنر وإنما ألوم من يستمع إليه.

بعد أن كتبت ما سبق، عدت إلى بوزنر وكتابه وأنا مدين بالفضل هذه المرة لعرض في «واشنطن بوست» كتبه توماس ليبمان الذي كان أكثر صبراً مني فأكمل القراءة، وركز معظم نقده على الفصل العاشر الذي زاد إلى غرائب وعجائب وتفاهات ما وجدت في الفصول الثلاثة الأولى.

الفصل العاشر يبدأ بالقول إن وكالة الأمن القومي الأميركية تنصتت سنة ١٩٨٦ على سلسلة من المخابرات الهاتفية مصدرها السفارة السعودية في واشنطن، وصفها بأنها كانت حساسة جداً، وشملت دبلوماسيين سعوديين في واشنطن ومسؤولين حكوميين في الرياض وممثلي شركات بناء في إيطاليا وفرنسا.

يقول بوزنر إن المكالمات تناولت ماذا يمكن عمله إذا هاجم بلد آخر حقولَ النفط السعودية، أو تعرضت الأسرة المالكة لثورة داخلية، «فقد كانت إيران مصدر التخوف الأكبر في حينه»، كما يزعم بوزنر، والنتيجة أن السعودية «لغمت» جميع منشآتها النفطية بمتفجرات سيمتكس عن طريق شبكة تجمعها نقطة سيطرة واحدة يمكن منها إجراء تفجير السيمتكس الذي لا ينسى بوزنر أن يقول إنه أُشبع بمواد مشعة، فلا يتوقف الأمر عند تدمير المنشآت، وإنما يمنع إصلاحها... أي كلام من نوع «صدق أو لا تصدق».

إذا لم يكن الأمر مضحكاً فهو لا بد من أن يقع في باب الروايات

الخيالية، وبوزنر له تسعة كتب إلا أنها لا توضع في قسم الخيال العلمي في أي مكتبة. فهذا المحافظ الجديد يُعتبر «خبيراً» في الشؤون السعودية، وكتابه الجديد يزيد في شططه على كتابه السابق «لماذا نامت أميركا» مع أنني عندما قرأت الكتاب السابق قبل سنتين اعتقدت أنه لن يستطيع أن يلفق أكثر مما فعل، إلا أنني اكتشفت هذه المرة أن خياله أوسع من خيالي.

أول كلمتين في الفصل هما «في ١٩٨٦»، وأرجو القارئ أن يربطهما مع عبارة أن إيران كانت مصدر «الخوف الأكبر في حينه»، الموجودة في الفقرة الأولى أيضاً.

هل كانت إيران كذلك؟ إيران كانت في طريقها لخسارة الحرب مع العراق، والولايات المتحدة كانت ألقت بقضها وقضيضها مع نظام صدام حسين (وزير الدفاع الحالي دونالد رامسفيلد زاره مشجعاً، إلا أن هذه قصة أخرى ليوم آخر)، فأي خطر كانت تمثله إيران، ما يدعو الأسرة المالكة السعودية إلى اتخاذ قرار يفسر عنوان الفصل «الأرض المحروقة»؟.

وإذا افترضنا أن الحكومة السعودية كانت تدرس تفخيخ آبار النفط، فما دور السفارة السعودية في واشنطن في الموضوع، خصوصاً أن الشركات المعنية إيطالية وفرنسية وليست أميركية؟ بوزنر يتحدث عن «دبلوماسيين سعوديين»، ولكن الموضوع من الأهمية أن يقتصر على السفير وحده، وأعتقد أن الأمير بندر بن سلطان آخر من يقع في خطأ بسيط إلى هذه الدرجة، فالكل يعرف أن الأميركيين يتنصتون على المحادثات الهاتفية للحليف والعدو. بوزنر يتذاكى ويقترح أن السعوديين يعرفون بالتنصت، وأن المحادثات الهاتفية هدفها إقناع الحكومة الأميركية بمساعدتهم إذا تعرضوا لهجوم حتى لا تدمر آبار النفط. لو كان هذا صحيحاً لعرف به الأمير خالد بن سلطان، مساعد وزير الدفاع، وعتبي عليه كبير، وبكبر الصداقة، لأنه لم يخبرني السر ولو على سبيل التعويض عليّ عن خسارتي في طاولة الزهر أمامه.

بوزنر يكتب خيالاً علمياً، لا فرضية منطقية. فالكاتب يقول إنه إذا لم

يكن السعوديين «أغبياء» إلى درجة أن يفشوا بأهم أسرارهم على الهاتف، وكأنهم لا يعرفون بوجود تنصت، فإن الأميركيين «أغبياء» إلى درجة أن يصدقوا الخدعة السعودية، ويبنوا سيناريوهات حرب على أساسها.

نقطة إضافية هي هذه المرة عن غباء بوزنر، فهو يعتقد أن في الإمكان إنتاج «قنبلة قذرة»، إلا أنني سمعت خبراء عالميين ينفون ذلك، ومنهم الدكتور تيودور روكويل، وهو عالم نووي وخبير الشعاعات، تحدث في البرنامج التلفزيوني البريطاني «قوة الكوابيس» الذي بدأتُ هذه الدراسة به، وقال إنه لا يمكن إنتاج قنبلة قذرة بالطرائق المتداولة، وفي جميع الأحوال فالإشعاعات تتفرق ولا تقتل أحداً، أو تقتل بضعة أشخاص فقط. بكلام آخر، «القنبلة القذرة» هي كذبة قذرة للتخويف من إمكانات صدام حسين أو القاعدة.

في جميع الأحوال هناك مئات الأميركيين العاملين في حقول النفط السعودية، وهناك ألوف منهم يعملون في مجالات أخرى في البلاد، وهناك دبلوماسيون، ولا بد من أن هناك جواسيس، بين هؤلاء وبين دبلوماسيي الدول الأخرى ومواطنيها العاملين في السعودية. وأسأل: هل من الممكن أن تبنى شبكة تفجير لآبار النفط كلها وتربط بمركز سيطرة واحد، وأن تنفذ العمل شركات أجنبية، ومع ذلك يبقى الأمر سراً إلا عن بوزنر والاستخبارات الأميركية (والإسرائيلية الوارد ذكرها في الفصل).

هو حديث خرافة لأسباب إسرائيلية تهدف إلى الإيقاع بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية.

وحديث التنصت كله ذكّرني بما سمعنا من تنصت الأجهزة الأميركية على ضباط عراقيين عشية الحرب على العراق، وما أذاعه وزير الخارجية في حينه كولن باول منها في خطابه في مجلس الأمن الدولي في ٢٠٠٣/٢/٥، عندما تحدث عن أسلحة الدمار الشامل، وشراء اليورانيوم والقاعدة وخرافات أخرى.

وسأصدق بوزنر عندما يثبت صدق دعاوى الحرب على العراق.

أتوقّف هنا لأقول إنّني أعددت أكثر مادة هذه الدراسة في الاشهر الثلاثة الأولى من ٢٠٠٥. والحملة على أشدّها ضد حزب اللّه، مع اتّهامه بالإرهاب في فلسطين نفسها، وعلاقة سورية وإيران بإرهابه المزعوم، وأسباب المحافظين الجدد معروفة، من استغلال أخطاء سورية في لبنان لضربها حتّى يضيع الجولان نهائياً، إلى البرنامج النووي الإيراني.

وفيما كنت أجمع ملفاً عن حزب اللّه يكفي النظر إلى المشاركين فيه لنلاحظ «مشاهير» المحافظين الجدد، تذكَّرت شيئاً من كتاب بوزنر السابق، فهو يزعم أنَّ الاستخبارات الأميركيّة تنصّتت على مؤتمر دام أيّاماً بين «إرهابيّين» وحزب اللّه في أواسط شباط (فبراير) ١٩٩٥ بحث فيه قتل أميركيّين داخل الولايات المتحدة، وتحديداً مسؤولين في البيت الأبيض والكونغرس.

طبعاً هذا كذب مطلق، ويكفي صدفة أن يجتمع «إرهابيّون» من سورية وإيران وحزب اللّه، والكلُّ مستهدف ثمَّ يتحدّثون بما تتمنّى إسرائيل والمحافظون الجدد أن يتحدّثوا. حزب اللّه لا يقوم بعمليَّات خارجيّة على الإطلاق (وبرنامجه يمنعه من ذلك تماماً كبرنامجيْ حماس والجهاد الإسلامي) وكلّ عمليّاته كانت ضدّ أميركيّين في لبنان، وضد إسرائيل في لبنان وعبر الحدود. وإذا جاء يوم نفّذ فيه أيّ فصيل في المقاومة الإسلاميّة عمليّة خارجيّة فسأعتبره شخصيّاً منظمة إرهابيّة، وأُهاجمه كما أُهاجم آرييل شارون. وثمّة أخطار هائلة تبعت اغتيال الرئيس رفيق الحريري، فقد كانت هناك خطة مبيّتة ضد حزب اللّه تبحث عن عذر وفّرته تلك الجريمة النكراء. وأميركا وإسرائيل تريدان تجريد حزب اللّه من سلاحه تمهيداً لضرب المنشآت النوويّة الإيرانيّة، لذلك فثمة عملية كذب وتضليل وتشويه على الطريق.

هذا الأسلوب أُثير عند المحافظين الجدد، والكذبة تُكرّر بأسلوب «غوبلزي» أملاً بأن تجد من يصدّقها، وكتاب «آل بوش، آل سعود»، من تأليف كريغ أونغر مثل على ذلك، فهو يفتتح برحلة المواطنين السعوديّين من الولايات المتحدة بعد إرهاب ١١/٩/٢٠٠١، ولكن المدخل المسرحي للسرد لا بدَّ من أن يكون دمّر بعد نفي لجنة التحقيق الرسميّة صفة الإرهاب عن المسافرين، كما أشرت آنفاً.

الفصل الرابع

فضيحة تجسُّس أو فضائح

هي فضائح، إلاّ أنّها تكاد تكون الفضيحة نفسها، وقد استقال دوغلاس فايث من وزارة الدفاع والسنة الجديدة لم تكد تبدأ بعد أن كانت السنة الماضية شهدت قضيّة مماثلة عندما انفجرت قضيّة لاري فرانكلن قرب نهاية صيف ٢٠٠٤ بعد أن شوهد وهو يسلِّم عملاء لإسرائيل أوراقاً سرِّية عن إيران. وأجريت بعد قضيّة فرانكلين مقارنات مع قضيّة جوناثان بولارد محلِّل الاستخبارات في البحريّة الأميركيّة الذي حُكم عليه بالسجن مدى الحياة بعد أن دين بالتجسُّس لإسرائيل.

فرانكلن استغلَّ عمله محلِّلاً للشؤون الإيرانيّة في البنتاغون، وسلّم مسؤولين في اللوبي اليهودي الرسمي (إيباك) التوجيه الرئاسي لمجلس الأمن القومي عن إيران.

غير أنّه تبيّن بسرعة أنَّ تحقيق مكتب التحقيق الفيديرالي يتجاوز «سردينة» من نوع فرانكلن إلى حيتان إسرائيل في إدارة بوش وحولها، و«واشنطن بوست» كتبت أنَّ رجال «أف إي آي» استجوبوا موظفين حاليين وسابقين في مكتب نائب الرئيس ديك تشيني ووزارة الدفاع لمعرفة إن كان أعضاء كبار في عصابة إسرائيل من نوع بول وولفوفيتز ودوغلاس فايث وريتشارد بيرل وديفيد

وورمزر سرَّبوا أسراراً أمنيّة أميركيّة إلى إسرائيل، أو إيباك، أو أحمد الجلبي. ولاحظت الجريدة أنَّ المشتبه بهم معروفون بعلاقاتهم الوثيقة بإسرائيل، فقد وقّع وورمزر وفايث وبيرل سنة ١٩٩٦ وثيقة بعنوان «انفصال تام (أو بداية جديدة): استراتيجية جديدة لحماية البلاد (أي إسرائيل)» طالبت بترك اتفاقات أوسلو.

وعندما جلس المحقّقون مع ستيفن غرين، وهو خبير بارز في قضايا جواسيس أسرائيل له مقالات ومؤلّفات معروفة، فوجئ غرين بأنَّ اسم فرانكلن لم يُطرح مرّة واحدة في الجلسة معه، فقد كان المحقّقون يتابعون شبكة واسعة من الجواسيس المحتملين لإسرائيل تتجاوز ذلك الخبير الصغير في الشأن الإيراني.

قصّة الولاء المزدوج كذبة، فالمحافظون الجدد لهم ولاء واحد لإسرائيل، وبما أنهم متطرِّفون فولاؤهم للمتطرّفين الإسرائيليّين، لذلك ارتبطت أسماؤهم دائماً بليكود ومجرمي الحرب في قيادة هذا الحزب المعادي للسلام.

وتكاد تكون فضيحة لاري فرانكلن نسخة طبق الأصل عن فضيحة فايث التالية وفضائح مماثلة في العقود الأخيرة، طوي كلّ منها بما يشبه السحر، وعاد المتهم ليشغل منصباً حسّاساً آخر في إدارة تالية.

ستيفن بريان يظلّ أحد أشهر الذين ضُبطوا بالجرم المشهود، والصديق مايكل سابا، سمعه في مقهى فندق «ماديسون» في واشنطن سنة ١٩٧٨ وهو يسلِّم موظفاً في السفارة الإسرائيليّة، هو زفي رافياه، وثائق سرِّية. ورفض بريان أن يخضع لآلة اختبار الكذب في حين قبل مايكل سابا، وفي النهاية منعت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس، لأسبابها الإسرائيليّة، تسليم وزارة العدل ملفّات مطلوبة للتحقيق فلم يحاكم بريان. وما حدث بعد ذلك معروف. ففي سنة ١٩٨١ طلب ريتشارد بيرل، وكان مساعداً لوزير الدفاع

لسياسة الأمن القومي، أن يعمل بريان مساعداً له، ممّا يعني أن يحصل على ترخيص لرؤية أدق أسرار الدولة. وهكذا كان. وتبيّن سنة ١٩٨٨ أنَّ بريان حاول أن ينقل إلى إسرائيل تكنولوجيا متطوِّرة لإنتاج الصواريخ على رغم معارضة زملائه. وقد أرسل إليه رسالة توبِّخه وتمنع التصدير، ريتشارد **أرمتدج**، مساعد وزير الدفاع في حينه، ونائب وزير الخارجية المستقيل الآن.

وعندما وصلت تكنولوجيا أميركيّة متطوِّرة من إسرائيل إلى الصين، عاد اسم بريان إلى الظهور، فقد وجد لنفسه عملاً بمساعدة كبير العصابة وولفوفيتز، في لجنة الاقتصاد والأمن الأميركيّة ـ الصينيّة. وربّما عدت يوماً الى عقد بناء طائرات هليكوبتر رئاسيّة ودور ستيفن بريان فيه.

مايكل ليدين وجد طريقه أيضاً إلى لجنة الصين، ووجوده وبريان فيها مثل أن نضع الثعلب في قن الدجاج.

ليدين «خبير» استخبارات وأمن، إلاَّ أنّه أوَّلاً وأخيراً يدين بالولاء لإسرائيل، وما دوره في فضيحة إيران/كونترا إلاَّ مثل واضح على حيث يكمن ولاؤه.

وكان بيرل أوصى سنة ١٩٨٣ بأن يعمل ليدين مستشاراً لوزارة الدفاع في شؤون الإرهاب. وهو ذهب إلى إيطاليا مع رئيسه نويل كوتش، مساعد الوزير لشؤون الأمن الدولي، واكتشف هذا من مسؤول وكالة الاستخبارات المركزية في روما أنّه عندما عمل ليدين في العاصمة الإيطالية مراسلاً لمطبوعة «نيو ريببلك»، من أبواق المحافظين الجدد، كان مسجّلاً كعميل لإسرائيل.

وقد حاول كوتش بعد ذلك منعه من قراءة وثائق سرِّية، إلاَّ أنّه فوجئ سنة ١٩٨٦ بتعيين ليدين في مجلس الأمن القومي مستشاراً، وهو تعيين يعكس نفوذ العصابة لأنَّ زملاء ليدين شكّوا في عمله لإسرائيل. وفي ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٨٥ خفض تصريحه لقراءة الوثائق السرِّية درجة، كما أنَّ الكولونيل أوليفر نورث نبّه رئيس مجلس الأمن القومي جون بويندكستر إلى أنَّ

ليدين وأدولف شويمر ومنوشهر غوربنفار ربما كانوا يكسبون مالاً من بيع السلاح إلى إيران عبر إسرائيل. والإفادة الشخصيّة هي في الواقع اختصاص ريتشارد بيرل.

لو كانت هناك عدالة حقيقيّة لكان أمثال بريان وليدين وبقيّة العصابة في السجن مع جوناثان بولارد، غير أنَّ السؤال يبقى كيف أنَّ أشخاصاً تحوم حولهم تساؤلات أمنيّة، ويحقّق معهم، يتنقّلون مع ذلك في مناصب حسَّاسة في الدولة، كلّها يصبُّ في خدمة إسرائيل؟ ربّما وجدنا الجواب عند كبار العصابة وولفوفيتز وبيرل وفايث، فما اتّهم به فرانكلن قبل سنة اتّهموا به قبل عقد واثنين وثلاثة.

سيجد القارئ أنَّ بعض الأسماء يتكرَّر في حديث التجسُّس، وفي حين أنَّ الهدف النهائيَّ لأعضاء العصابة خدمة إسرائيل، على حساب المصلحة الأميركيّة وكلّ مصلحة أخرى، فإنّني لا أجد «مؤامرة» في عملهم، لأنَّ من شروط المؤامرة السرّية، وهم يتحدّثون بصراحة، كما أنّهم ليسوا فكراً واحداً، فهناك خلافات في الرأي والعمل ما سأتحدّث عنه بتفصيل في صفحات لاحقة.

نفيت دائماً المؤامرة لانتفاء السرّية في عمل المحافظين الجدد لإسرائيل، غير أنّني أشرت الى نجاتهم مرّة بعد مرّة من المحاكمة بتهمة التجسُّس، بفضل نفوذهم الواسع، فأكمل مع بوولفوفيتز وبيرل وفايث، وقضايا لهم تكاد تكون تكراراً لقضية لاري فرانكلن.

ريتشارد بيرل اتُّهم بتسريب معلومات خلال أشهر من أوَّل عمل له في مكتب السناتور هنري (سكوب) جاكسون سنة ١٩٦٩، وكان سرَّب تقريراً سرّيّاً عن انتهاك سوفياتي للمعاهدات الدوليّة. وطلب الجنرال ستانسفيلد تيرنر، رئيس الاستخبارات المركزيّة، من السناتور جاكسون طرد بيرل، إلاَّ أنّه اكتفى بتوبيخه.

ولم تمض سنة حتّى كان بيرل يقع في فخ القانون مرّة أخرى، فقد كان

مكتب التحقيق الفيديرالي يتنصّت على استخبارات السفارة الإسرائيليّة وضبط بيرل سنة ١٩٧٠ وهو ينقل معلومات سرّيّة إلى موظف فيها، تماماً مثل فرانكلن بعد ٣٤ سنة. وتبيّن أنّ بيرل حصل على المعلومات من موظف في مجلس الأمن القومي هو هلموت سوننفلت الذي كان بدوره موضع تحقيق سابق.

وكما تبيّن من فضائح كونراد بلاك وما دفعت مجموعة «التلغراف لبيرل»، فقد ارتبط اسم بيرل سنة ١٩٨١ بشركة سلاح إسرائيليّة اسمها تاماريس، وكان يقبض مرتباً منها عشيّة عمله مساعداً لوزير الدفاع للأمن الدولي سنة ١٩٨١، ممّا يعني مراقبة صادرات تكنولوجيا الدفاع الأميركيّة، وهذا يعيدنا الى دور بريان في التصدير إلى إسرائيل كما شرحته في السابق.

بول وولفوفيتز بدأ مع بيرل في مكتب السناتور جاكسون، وهو في سنة ١٩٧٣ عمل في وكالة الحدّ من التسلُّح، مع أنّه كان معروفاً كأحد أتباع «المنظّر» ألبرت وولستيتر الذي عارض أيَّ نوع من الحدِّ من التسلُّح. على كلٍّ حال لم تحل سنة ١٩٧٨ حتى كان وولفوفيتز موضع تحقيق لتسريبه وثيقة عن رغبة الولايات المتحدة في بيع سلاح إلى المملكة العربيّة السعوديّة. وهو سرّب وثيقة إلى إيباك، أيضاً مثلما فعل فرانكلن بعده، وبيرل قبله، وحُقِّق معه، ثمّ طُوي التحقيق.

وعندما كان ديك تشيني وزيراً للدفاع سنة ١٩٩٠ استخدم وولفوفيتز مساعداً لشؤون السياسة، فلم تحل سنة ١٩٩٢ حتى كان هناك تحقيق واسع عن تصدير تكنولوجيا ممنوعة إلى الصين، عبر إسرائيل، وهذا أيضاً تكرار للتحقيق مع ستيفن بريان في حينه. واكتشف البنتاغون أنّ مكتب وولفوفيتز يحاول الترويج لبيع إسرائيل صواريخ إيم ٩م مع أنّ إسرائيل كانت ضبطت قبل ذلك في عملية بيع صواريخ إيم ٩ل إلى الصين.

وعندما لم يكن وولفوفيتز يخدم مصالح إسرائيل كان يبث سمومه ضد العراق، وهو في سنة ١٩٩٨ وقّع رسالة مشروع القرن الأميركي الجديد إلى

الرئيس كلينتون تطالبه بشنّ حرب على العراق وتغيير النظام الذي يملك أسلحة دمار شامل على حدّ زعمه.

وجاءته الفرصة أخيراً بعد إرهاب ١١/٩/٢٠٠١، فكلّ الوثائق عن الأيّام التي تلت الإرهاب مباشرة تظهر أنّ وولفوفيتز دعا إلى إهمال القاعدة وطالبان، على رغم علاقتهما الواضحة بالإرهاب، وضرب العراق. وعندما كان بول بريمر يترأس سلطة التحالف في العراق كان المسؤولون العراقيّون والدوليّون حوله ينصحونه ليتخذ القرار المناسب فيفعل، ولكن ما إن تحلّ الساعة الخامسة بعد الظهر بالتوقيت المحلّي حتّى يبدأ وولفوفيتز مهاتفته من واشنطن ويغيّر كل قرار نحو الخراب، حتّى أصبح لبريمر اسمان: بريمر قبل الخامسة، وبريمر بعد الخامسة.

وبدلاً من أن يْعاقب بول وولفوفيتز على ما ارتكب في العراق فُوجئتُ والعالم بأن يختاره الرئيس بوش لرئاسة البنك الدولي وكنتُ بعد ترشيحه قارنته برئيس البنك الحالي جيمس وولفنسون، فهذا يهوديّ أميركيّ من أصل أستراليّ يعمل للسلام بنشاط، وقد ساعد الفلسطينيّين كثيراً من موقعه في البنك. أمّا وولفوفيتز فيترأس عصابة المحافظين الجدد من المسؤولين غير المنتخبين في الإدارة الذين خطفوا السياسة الخارجيّة الأميركيّة، وسيّروها في خدمة إسرائيل على حساب المصالح الأميركيّة وكلّ مصلحة أخرى.

وولفوفيتز قاد العصابة في دفع الولايات المتحدة نحو حرب غير مبرَّرة على العراق. قتل فيها حتى الآن نحو ١٧٠٠ جندي أميركي، وأكثر من مئة ألف عراقي. وبدل أن يُعاقَب، أو يُحاكَم، أو يُفصَل على أقلِّ تقدير، كافأه الرئيس بترشيحه لرئاسة البنك الدولي، ما يعني أنَّ الضربة ستكون مضاعفة، خسارة وولفنسون، وخلافة وولفوفيتز له. ولعلَّ في اختيار وولفنسون منسِّقاً خاصّاً لمساعدة السلطة الوطنيّة على ادارة قطاع غزّة بعد الانسحاب الإسرائيلي ما يعوِّض عن خسارته في البنك الدولي.

خلف وولفوفيتز وولفنسون في رئاسة البنك بعد أن كان الثاني أكمل ولايتين من أفضل ما عرف البنك منذ تأسيسه سنة ١٩٤٦. تعرَّفتُ على وولفنسون وعمله من طريق عضويّتي في مجلس مستشاري البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقدَّرتُ اهتمامه بالدول العربيّة، ومحاولته المساعدة والنصح، كما قدَّرتُ اهتمامه بالدول الفقيرة، خصوصاً جنوب الصحراء في إفريقيا.

غير أنَّ انطباعي الطيِّب عنه زاد أضعافاً في جلسة واحدة معه في جناح أبي عمَّار قرب نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ في دافوس خلال الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي.

كان أبو عمَّار يستقبل رئيس دولة زائر عندما وصل رئيس البنك الدولي فانتقلتُ والصديق صبيح المصري للجلوس معه حول مائدة مستديرة في الجانب الآخر من الغرفة الفسيحة، وانضمَّ إلينا بعد ذلك الدكتور صائب عريقات قادماً من طابا وهو يحمل خرائط «الحل النهائي» بين إسرائيل وفلسطين، وتابع وولفنسون شرح كبير المفاوضين الفلسطينيّين باهتمام بالغ ووعد بالمساعدة (وهو ذهب بعد ذلك إلى لبنان بدعوة من رفيق الحريري، رحمه اللَّه، وعندما أوصيته خيراً برئيس وزراء لبنان قال إنّهما صديقان، وهو يعتزّ بهذه الصداقة ويقدِّر عمل الحريري ومستعدٌّ لمساعدته بكلٍّ وسيلة في إعمار لبنان).

عندما انتقلنا إلى زاوية أبي عمَّار من الغرفة، أخرج وولفنسون دفتر ملاحظاته، وأخذ يقرأ للرئيس الفلسطيني تفاصيل عن جولة له في الخليج وأوروبا الغربيّة، وينصح أبا عمَّار حول ما يمكن ان يطلب، وما يمكن أن ينتظر، وأفضل أسلوب للتعامل مع هذا البلد أو ذاك.

كان وولفنسون يتحدّث بذكاء ودقة، وساعدناه أحياناً في الترجمة للأخ أبي عمَّار، وشعرت بأنَّ رئيس البنك الدولي يريد دولة فلسطينيّة بالحماسة

نفسها التي نريدها نحن، ويريدها دولة قادرة على الحياة يعيش شعبها بكرامة.

عندما يكون الإنسان خيِّراً، فخيره عام، وليس قصراً على شعب دون غيره، أو قضيّة دون غيرها. ومجلّة «الإيكونوميست» قالت السنة الماضية «إنَّ البنك الدولي يفعل لمكافحة الفقر أكثر من أيِّ مؤسَّسة عالميّة أخرى»، فقد اهتمَّ وولفنسون دائماً بأوضاع الدول الفقيرة، وحاول مساعدتها وحث الدول الثريّة على إعفائها من الديون ودفعها نحو إصلاح أنظمتها السياسيّة والاقتصاديّة.

وولفنسون رجل مصارف عالميّ بامتياز، ومليونير كبير، أوقف كلَّ أعماله الماليّة والمصرفيّة عندما ترأس البنك الدولي. وله نشاط اجتماعي وثقافي وخيري يلف العالم.

في المقابل، وولفوفيتز أكاديمي ومفكِّر كبير، حادّ الذكاء، وصاحب خبرة حكوميّة طويلة ومتنوِّعة.

أكتبُ منطلقاً من قناعاتي العربيّة، وأرجو أن أكون موضوعيّاً على الرغم من التزامي الوطني العام، فأزعم أنَّ وولفوفيتز استخدم ذكاءه الحادّ ونفوذه ضدّ العرب والمسلمين في فلسطين والعراق وحيث استطاع.

كانت الدول الأوروبيّة والنامية أُصيبت بصدمة لدى ترشيحه، وهدَّدت بتمرُّد مع أنَّ الولايات المتحدة تختار رئيس البنك (وتختار أوروبا رئيس صندوق النقد الدولي). إلاَّ أنَّ المستشار الألماني الغربي غيرهارد شرودر قال إنَّ بلاده لن تعارض الترشيح، وتبع ذلك أنَّ الاتحاد الأوروبي وافق على ترشيح وولفوفيتز رئيساً للبنك وحسم الموضوع بعد أن بذل وولفوفيتز جهداً فائقاً لإزالة مخاوف الدول وموظفي البنك إزاء رئاسته.

على هامش كلّ هذا نُشرت مقالات كثيرة عن صديقته شاهه علي رضا، وهي تونسيّة ترعرعت في المملكة العربيّة السعوديّة وتحمل الجنسيّة البريطانيّة، واسمها يعود إلى مطلِّقها بولنت علي رضا، وهو قبرصيّ تركيّ. أمّا اسم

أُسرتها الأصلي فهو القرقني، وربّما هو مشتقّ من جزيرة قرقنة.

لا أجد لعلاقات الرجل الخاصّة أهميّة، فهو حرٌّ، ولكن أُصرّ على أنّه يستحق العقاب لا رئاسة البنك الدولي، فهو كان المحرِّك الأوَّل وراء الحرب، وثبت في شكل قاطع أنّ حججه لخوض الحرب خاطئة أو كاذبة، فلا أسلحة دمار شامل، ولا علاقة مع القاعدة. وهو قدَّر أنَّ دخل نفط العراق سيغطّي إعادة التعمير في سنتين أو ثلاث، فكان هذا في حجم خطأ أسباب الحرب. وقد دفعت الولايات المتحدة حتى الآن ٢٠٠ بليون دولار ثمن مغامرتها العسكريّة، لو كانت هناك عدالة لخصمت من مرتبات وولفوفيتز وكلّ من طالب بالحرب.

وأكمل مع جون نغروبونتي، مدير الأمن القومي، وهو منصب جديد يجعله رئيس جميع أجهزة الأمن والاستخبارات الأميركيّة.

يعرف عرب كثيرون نغروبونتي بعد تعيينه في نيسان/ أبريل من سنة ٢٠٠٤ سفيراً لبلاده في العراق، وهو منصب شغله من حزيران (يونيو) حتى شباط (فبراير) التالي عندما اختاره الرئيس بوش للمهمّة الجديدة.

عرفت نغروبونتي خلال عمله سفيراً لبلاده لدى الأمم المتحدة، ووجدته معتدلاً، وأفضل كثيراً من الإيديولوجيِّين المتطرِّفين في الإدارة. وكنت في البداية تابعت نشاطه في القضايا التي تهمّ العرب بحذر يقارب الشكّ بسبب ما قرأت عن عمله سفيراً لبلاده في هندوراس بين ١٩٨١ و١٩٨٥، عندما كانت فرق الموت نشطة في البلاد، والإدارة الأميركيّة تساند الثوّار الكونترا في نيكاراغوا ضدّ حكومة الساندينستا اليساريّة، بطريقة غير شرعيّة انتهت بفضيحة إيران/ كونترا.

كانت هناك جرائم ترتكب، وفي حين أنّها بدأت قبل وصول نغروبونتي فإنها استمرّت خلال وجوده في هندوراس، وعبرها في السلفادور. وكان همّه دعم الأنظمة المعادية للشيوعيّة في أميركا الوسطى فسكت عن الجرائم أو

حاول التقليل من اهمّيتها، غير أنّه خلال تثبيته سفيراً لبلاده في الأمم المتحدة أمام لجنة الشؤون الخارجيّة في مجلس الشيوخ، عرضت على أعضاء اللجنة معلومات تظهر أنّه كان يعرف ما يجري.

وكما يرى القارئ فأنا أُحاول أن أكون موضوعيّاً، وأُسجِّل ماضياً ضد نغروبونتي، إلاّ أنّني أزيد أنَّ النقاط الإيجابيّة في عمله كما تابعتها أكثر كثيراً. ولعلّي لست متحيّزاً له بسبب ما أعرف عن الرجل، فهو من أصل يونانيّ، واليونانيُّون أقرب الأوروبيِّين إلينا، وقد وُلِد في لندن، ونبغ في المدرسة، وهو يتقن لغات عدّة، حتّى إنّه تعلَّم الفيتناميّة وهو شاب، عندما ذهب الى سايغون في بدء حياته الديبلوماسيّة. وكلامي عنه سببه أنّه يُعتبَر حليفاً للمحافظين الجدد، إلاّ أنّني لا أراه كذلك.

واكتشفت وأنا أُتابع نشاطه في أميركا الوسطى أنّه وزوجته تبنّيا خمسة أطفال اختفى والدوهم خلال عمليّات القتل، خصوصاً نشاط الفرقة ٣١٦ التي تولَّت تصفية المعارضين، وكانت بإشراف الجنرال ألفاريز مارتينيز الذي تعامل السفير معه.

وجدت انَّ اليمين الأميركي أيّد نغروبونتي بقوّة أثناء مناقشات تثبيته سفيراً لدى الأمم المتحدة، غير أنَّ السبب كان أنَّ الليبراليّين هاجموه بشدّة بسبب عمله في أميركا الوسطى. وليس في ماضي نغروبونتي ما يظهر أيّ تعامل مباشر له مع المحافظين الجدد، وهو ليس من العصابة، وهذا فضل كاف. وهو في النهاية ثبت في عمله بشبه إجماع.

طريق نغروبونتي في العمل تقاطعت مع واحد من أسوأ المحافظين الجدد، وأكثرهم عداءً للعرب والمسلمين، والسلام في الشرق الأوسط، وهو إيليوت ابرامز الذي أصبح الآن نائب مساعد للرئيس، ونائب مستشار الأمن القومي ستيفن هادلي لاستراتيجيّة الديموقراطيّة العالميّة.

المحقِّق الخاصّ في فضيحة إيران/ كونترا دانه بخداع الكونغرس عن

دوره في تمويل الكونترا من طريق بيع السلاح لإيران، وهي تهمة نجا منها نغروبونتي. واعترف ابرامز بمخالفتين ليتجنَّب المحاكمة واحتمال أن يُسجَن.

وكان يفترض ألاَّ يعود متهم مدان مثله إلى العمل الحكومي، إلاَّ أنَّ بوش الأب عفا عنه سنة ١٩٩٢، وما جاء بوش الابن رئيساً حتى رشحه لمنصب مسؤول عن حقوق الإنسان، وأثار الترشيح عاصفة احتجاج لأنَّ الرجل داس على حقوق الإنسان في أميركا الوسطى كما انتهك القانون نفسه.

أعلن البيت الأبيض وهو يرشِّح إيليوت ابرامز نائباً لمستشار الأمن القومي ستيفن هادلي، مسؤولاً عن استراتيجيّة الديموقراطيّة العالميّة أنّه «سيعمل مع الوزيرة رايس والمستر هادلي، وسيظلّ منغمساً في الشؤون الإسرائيليّة ـ الفلسطينيّة».

هذا الكلام يعني تسليم شاروني ليكودي يفيض بأحقاده على العرب والمسلمين، خصوصاً الفلسطينيّين، مهمّة أوَّل شروطها التوازن بين الطرفين، وهو سيكون دائماً جهاز تنصُّت إسرائيليّاً في الإدارة.

عندما رشَّح الرئيس بوش أبرامز لمنصب مسؤول عن حقوق الانسان سنة ٢٠٠١ ثارت عاصفة احتجاج، وتذكَّر أعضاء في الكونغرس كيف مثُل أبرامز أمامهم، ونفى وجود فرق قتل، ودافع عن الطغاة، وأنكر ارتكاب مذابح، كما أكَّد أنَّ الولايات المتحدة لم تساعد الكونترا بطريقة غير شرعيّة وهي الكذبة التي سقط فيها.

جون نغروبونتي خرج من هندوراس وقد تبنّى وزوجته خمسة أطفال فقدوا والديهم. أمّا أبرامز فلم يندم ولم يعتذر، وبدا أنّه لا يهمّه أنَّ جيش السلفادور قتل في مذبحة واحدة ٧٨٤ مدنياً كلّ أسمائهم وتفاصيل حياتهم معروف. وهو كتب في وقت لاحق عن تجربته في السلفادور مقالاً بعنوان «نصر أميركي» نشرته «ناشونال ريفيو»، إحدى مطبوعات المحافظين الجدد. وقد سخر دائماً من معارضي المذابح واعتبرهم جهلة أو ساذجين.

بل إنَّ هناك معلومات عن دور له في محاولة انقلاب على الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز في نيسان (أبريل) ٢٠٠٢.

تعيين أبرامز الجديد لم يلق معارضة تُذكر مع أنَّ ماضيه كلّه يمثل سجلاً تراكميّاً لعدم شغل منصب مسؤول عن إسرائيل والفلسطينيّين، فهو إسرائيليٌّ قبل ان يكون أميركيّاً، ومتطرّف بالكامل.

أبرامز عارض عمليّة السلام بعد ١٩٩٣ ووبَّخ اليهود الأميركيّين الذين أيّدوها، وهو متطرّف دينيّاً، وله مواقف عنصريّة. فقد كتب معارضاً أن يدرس اليهود في مدارس غير يهوديّة وقال: «خارج أرض إسرائيل لا يوجد شكّ في أنَّ اليهودي المخلص للميثاق بين إبراهيم واللّٰه يجب أن يفصل نفسه عن البلد الذي يعيش فيه. إنّها طبيعة اليهودي أن يكون منفصلاً عن بقية السكّان إلاّ في إسرائيل».

ما يقول هذا العنصري إنَّ اليهودي الأميركي يجب أن «ينفصل» عن بقيّة الأميركيّين لأنّه مختلف، والعنصريّة في هذا الكلام لا تحتاج إلى تعليق، وأبرامز من التطرُّف أنّه انتقد الاهتمام بمقتل مغني البيتلز جون لينون، وقال إنّه لا يجوز أن تخصِّص الصحف لهذا الموضوع صفحات كثيرة يوماً بعد يوم. وعزا الاهتمام إلى أنَّ لينون يساري انتصر له الليبراليُّون، إلاّ أنّه غير مهمّ.

وإذا كان أبرامز لا يطيق جون لينون فيمكن أن يتصوَّر القارئ رأيه في الفلسطينيّين، أو العرب والمسلمين. وهو يقول إنّه لا يحقّ للفلسطينيّين إنشاء دولة إلاّ إذا قبلت هذه الدولة أن تتبع أميركا، ويطالب باستمرار التأييد الأميركي الكامل لإسرائيل.

كيف يمكن أن يسلّم مثل هذا الرجل المسؤوليّة عن قضية هو طرف متطرّف فيها؟

عندما كانت كوندوليزا رايس مستشارة الامن القومي عيّنته في حزيران

(يونيو) ٢٠٠٢ مسؤولاً عن شؤون الشرق الأوسط في المجلس، بعد أن كان مسؤولاً عن الديموقراطيّة وحقوق الانسان والعمليّات الدوليّة في السنة السابقة. ومع أنَّ مهمّته الحاليّة هي استراتيجيّة الديموقراطيّة العالميّة، فإنّه مُكلَّف بملفّ الشرق الأوسط من جديد.

وهو سافر مرّتين إلى أوروبا في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٤ للحديث عن سياسة الإدارة الجديدة في الشرق الأوسط، واشترك في استقبال الروسي ناتان شارانسكي، وزير القدس والشتات في حكومة شارون، الذي صدر له كتاب بعنوان «قضيّة الديموقراطيّة» أُعجب به جورج بوش، مع أنَّ فكرة الكتاب مأخوذة من كلام الرئيس المتكرِّر عن الديموقراطيّة والحريّة.

هاتف أبرامز المنظمات اليهوديّة الأميركيّة قبل اجتماع رؤسائها مع الدكتورة رايس، ورتّب التفاصيل، وأكّدت رايس أنَّ سياسة الإدارة إزاء إسرائيل لم تتغيَّر. ولا بدَّ من أنَّ إيليوت لم يعجب كثيراً بحديث الوزيرة عن المستوطنات، ولا بدَّ من أن نسمع في المستقبل تحايل الجناح المتطرِّف في الإدارة على هذا الموقف.

وكان أبرامز وضع مع دوف فايسغلاس، مستشار آرييل شارون، أُطر محادثات الوزيرة الجديدة مع رئيس وزراء إسرائيل، عندما زارت الشرق الأوسط، في أوّل رحلة خارجيّة لها بعد انتقالها إلى الخارجيّة من مجلس الأمن القومي.

أبرامز زميل كبير في مؤسَّسة هدسون، أحد معاقل المحافظين الجدد، وهو مستشار اللجنة اليهوديّة الأميركيّة، ومن مؤسِّسي مشروع القرن الأميركي الجديد، وهو متزوِّج من راشيل دكتر، ابنة ميدج ديكتر، ممّا يعني أنّه من عشيرة بودهوريتز ـ ديكتر، أي من أساس عصابة المحافظين الجدد، من الليكوديّين المتطرِّفين.

وكان أبرامز رئيس مركز الأخلاق والسياسة العامة من ١٩٩٦ إلى

٢٠٠١، ومن «أخلاقه» أنَّ حقوق الانسان يجب أن تكون «أداة للسياسة»، لا هدفاً. وقد حاول أن ينشئ من المركز والتحالف المسيحي ومجلس أبحاث الأُسرة لجنة دائمة مهمّتها الاضطهاد الديني في الصين والمملكة العربيّة السعوديّة وإندونيسيا والسودان وكوبا وغيرها.

بصراحة، كلّ ما في تاريخ إيليوت أبرامز الخاصّ والعامّ يظهر أنّه ليكوديّ متطرّف لا يصلح أن يعمل حكماً بين إسرائيل والفلسطينيّين، لأنّه إسرائيليّ قبل أن يكون أميركيّاً، وإذا كان غطَّى على جرائم العسكر في أميركا الوسطى، فإننا نستطيع أن نتصوَّر موقفه من جرائم حكومة شارون ضد الفلسطينيّين.

يوقع إيليوت أبرامز أذى يكفي ويزيد، إلا أنه ليس وحده، فقد انضم إليه مساعدا مايكل سكوت دوران الذي عارض دائماً المملكة العربية السعودية إلى حد العداء، وهاجم كلَّ بلد لا يتبع الخط الأميركي ـ الاسرائيلي. وهو مع إيليوت الآن في مجلس الأمن القومي «لإدارة الملف الاسرائيلي ـ الفلسطيني»، ليروج لسياسات منها الحرب على العراق، وتقليله من محورية القضية الفلسطينية، واتباعه خط برنارد لويس في التطرف، وعداؤه للسعودية. وهكذا فالذين أيدوا ترشيحه كلهم من المحافظين الجدد أعداء العرب والمسلمين.

لا فارق كبيراً بين أن يكون المسؤول عن ملف الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي ومساعده أبرامز دوران، وبين أن يكون المسؤولان من ليكود وقد عينهما آرييل شارون.

إذا لم يكن دوران ليكودياً وعدواً للعرب والمسلمين، فإنه مع الفريق الآخر ضدهم، وكل ما يكتب يعكس نفساً معادياً، خصوصاً للمملكة العربية السعودية. ولا جدال في أن دوران كبير الاطلاع، وأنه مجتهد ويتابع موضوعه، غير أنه يعرف عن الناس ولا يعرفهم، وهو بذلك يشبه التجسس الأميركي بوسائل التكنولوجيا، والاستغناء عن العناصر البشرية على الأرض.

فقد تبين أن التكنولوجيا لا تكفي، أو هي لا تعوض عن العين البشرية مهما كانت عين قمر التجسس دقيقة. ولعل هذا من أسباب الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق وكل مكان مماثل.

كتب دوران كتب مقالاً مهماً عن السعودية في مجلة «فورين أفيرز»، أو «شؤون دولية»، وأهميته تعود إلى أنه لقي آذاناً صاغية في الإدارة وحولها. وفي حين أنني لا أريد أن أعرض المقال لأنني لا أريد أن أروّج لأفكار الكاتب، فإنني أقول للقارئ إن دوران يزعم أن المملكة العربية السعودية مقسومة بين ولي العهد الإصلاحي، صديق الولايات المتحدة، ووزير الداخلية المحافظ، حليف الإسلاميين.

هل هناك سعودي يوافق على هذا الكلام؟ قبل الأمير عبد الله والأمير نايف هناك الملك فهد، وبينهما هناك الأمير سلطان، ثم هناك الأمير سلمان، وآخرون. ولكن أبقى مع دوران وتبسيطه أو تسطيحه أوضاع المملكة، فهو يعرفها عن بُعد، مثل قمر التجسس، غير أنني أعرف الأمير عبد الله والأمير نايف معرفة شخصية، وفي حين أن اجتماعاتي مع الأمير عبد الله أقل وأقصر، فإنني لا أزور جدة والرياض إلا وأقابل الأمير نايف، وجلساتي معه تبدأ عادة في منتصف الليل، ولا تنتهي إلا قرب صلاة الفجر.

أقول من منطلق هذه المعرفة الشخصية، إن كل ما يقول الملك ينفذه ولي العهد، وإن وزير الداخلية ينفذ بدوره ما يتلقى من ولي العهد، فهناك تسلسل معروف يمنع أن تقوم مراكز قوى كالتي يتحدث عنها دوران. وبالنسبة إلى الأمير نايف، فقد قال لي غير مرة إن الإخوان المسلمين طعنوا بلاده في الظهر، وإن السعودية لقيت منهم جزاء سنمار، وقد أعلن مثل هذا الرأي في مؤتمرات صحافية عدة، وسجلت هذا في حينه، وكذلك سجلت حملته على المتطرفين الإرهابيين، فكيف يفعل هذا وهو متحالف مع «الراديكاليين» ضد «الإصلاحيين»؟

مرة أخرى، دوران حسن الاطلاع، ولا أنتقص من أكاديميته، إلا أنني أقول إن معرفته ببلادنا أكاديمية فقط، وتفتقر إلى اللمسة المباشرة لأناس كثيرين مثلي يجتمعون بحكم العمل بالقادة السعوديين.

وفي مقال سابق كتبه دوران تحت عنوان «حرب أهلية للآخرين»، يتطرق إلى مقارنة بين أهداف القاعدة وحماس التي يصفها بأنها «فصيل إرهابي فلسطيني». هو يقول أن فكر حماس تطور من الفكر السلفي المصري ويشارك القاعدة في خوف مَرَضي من العالم، فالأمة والإسلام الحقيقي يهددهما انتشار العلمانية الغربية، والسياسة الصليبية الغربية والاضطهاد الصهيوني (هو يقول في مقال آخر إن القضية الفلسطينية ليست الأساس).

هل هناك أكثر من حماس واحدة؟ هل الكاتب يتحدث عن منظمة غير التي نعرف؟ مرة أخرى الأمور تختلط على دوران، أو أنه ينطلق من موقف عدائي لأنه لا يعرف الناس، وإنما يعرف الكتب والتقارير.

أعرف خالد مشعل والمكتب السياسي لحماس كله، ولي مع الجميع جلسات طويلة، وقد طلبت منهم مرة بعد مرة، وأطلب اليوم، وقف العمليات الانتحارية، وسجلت هذا الموقف في مكاتبهم وفي كل ما كتبت وأصر عليه. غير أن حماس ليست شيئاً مما يصف دوران، ولا علاقة لها بالقاعدة ولا شبه بينهما على الإطلاق، فحماس حركة تحرر وطني والقاعدة منظمة إرهابية، وربط واحدة بالأخرى محاولة ليكودية لتشويه سمعة حماس. ولو أنصف الكاتب ولم ينطلق من هواه، لكان سجل أن حماس تقاتل إسرائيل وحدها، وأن ميثاقها يمنعها من مهاجمة أي هدف خارج أرض المواجهة مع عدوها، في حين أن القاعدة منظمة إرهابية تقتل الأبرياء حول العالم.

هل يُعقل أن كاتباً خبيراً لا يعرف الفارق بين القاعدة وحماس؟ أُصر على أن التشبيه عمل واع لخدمة إسرائيل، ولو كانت الخدمة لإسرائيل ـ إسحق رابين لبقيت معقولة، أما خدمة إسرائيل ـ آرييل شارون، فلا تعني سوى الدفاع عن إرهابه ضد الفلسطينيين. فالمقارنة الأدق التي يستطيع دوران سبْرها هي بين القاعدة وحكومة شارون، والإرهاب الذي تمارسانه ضد السياح أو بنات المدارس.

وكما قسم دوران السعودية إلى فريقين، فإنه في المقال هذا يقسم

المسلمين إلى متطرفين ومعتدلين، والحرب الأهلية بينهما، أما الولايات المتحدة فبريئة وتدفع ثمن حرب أهلية لآخرين، ومن هنا العنوان.

وثمة قسمة أخرى في ما يكتب دوران هي بين السنّة والشيعة: من الأقلية الشيعية في وجه الغالبية السنية في المملكة العربية السعودية، إلى الغالبية الشيعية في وجه الأقلية السنّية في العراق. وهو كتب مقالاً بهذا المعنى في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤ يزيد فيه أن السعوديين مختلفون في ما بينهم، لذلك فهم يركزون على الولايات المتحدة. غير أنني أعتقد أنه لو كتب مقاله أمس، لربما كان حذف منه استنتاجاً يُلغي فكرته، فهو يقول «إن اتجاه السياسة السعودية في الأشهر الثمانية عشر الماضية ينسف نظرية أن السُّنيين يتوافدون للانضمام إلى القاعدة».

كل التقارير العسكرية الأميركية في الأيام الأخيرة، وكل العمليات الانتخابية في العراق، يؤكدان أن «الجهاديين» يتوافدون على العراق من الخارج، بل إن تحقيقاً أجرته «نيويورك تايمز» كان عنوانه «معظم الشهداء في العراق سعوديون».

ونحن أمام توافد المحافظين الجدد والليكوديين على الإدارة الأميركية لخدمة إسرائيل على حساب مصالح «بلادهم» وبلادنا.

وكنت نشرتُ أكثر المعلومات السابقة في مقال نقل بشكل واسع عبر مواقع عدة على الإنترنت، وانتقدني أصدقاء دوران، إلا أني أصر على أني مصيب وهو مخطئ.

إذا كان وولفوفيتز وأبرامز ودوران لا يكفون فإنّني أُكمل بهذه الأفكار:

ـ لا يوجد شيءاسمه الأمم المتحدة... هناك أسرة دوليّة تجتمع احياناً، ويمكن أن تقودها القوّة العظمى الوحيدة المتبقية في العالم، وهي الولايات المتحدة عندما يناسب ذلك مصالحنا، عندما نستطيع أن نقنع الآخرين بالسير معنا.

ـ إذا فقد مبنى سكرتارية الأمم المتحدة، في نيويورك عشر طبقات لما كان هناك فارق ابداً (أرجو إذا فقدت عشر طبقات أن يكون القائل في واحدة منها).

ـ (بعد رفض الأمم المتحدة كأداة تروّج للسلام والأمن الدوليين) خطأ كبير أن نقرَّ قانوناً دوليّاً، حتّى لو بدا على المدى القصير مفيداً لنا، لأنّه على المدى الطويل يظلّ هدف الذين يؤيّدون القانون الدولي هو تقييد حرّيّة حركة الولايات المتحدة.

صاحب الكلام السابق هو جون بولتون، الليكوديّ الشارونيّ الذي عمل دائماً لتخريب عمل الأمم المتحدة فاختاره الرئيس بوش سفيراً للولايات المتحدة فيها.

ترشيح بولتون، أو إيليوت أبرامز الذي تحدَّثت عنه في الصفحات السابقة، صدر بدعم نائب الرئيس ديك تشيني، والمنصب في حاجة إلى موافقة لجنة الشؤون الخارجيّة في مجلس الشيوخ حيث يوجد عشرة أعضاء جمهوريّين وثمانية أعضاء ديموقراطيّين برئاسة السناتور ريتشارد لوغر، الجمهوري من أنديانا الذي لم يبد حماسة كبيرة للترشيح.

بولتون قال بعد ترشيحه إنّه انتقد دائماً الأمم المتحدة، وكتب منتقداً، وأضاف: «إنَّ القيادة الأميركيّة أساسية لنجاح الأمم المتحدة». وهو بذلك يعكس تفكير المحافظين الجدد كلّهم، فهم يريدون هيمنة أميركيّة (وإسرائيليّة) على شؤون العالم، لذلك نجدهم يركِّزون على الصين التي بدأت تبرز كمنافسة حقيقيّة، أو بين الدول العربيّة على المملكة العربيّة السعوديّة لأنَّ هذه لا تحتاج إلى الولايات المتحدة في حين تحتاج الولايات المتحدة إلى نفطها.

بولتون يقول: «أنا أؤيّد أميركا» وكأنَّ تأييد أميركا يعني معارضة غيرها. وهو في موقفه من القانون الدولي خشية تقييد حركة الولايات المتحدة لا يرى أنّه لو كانت «بلاده» التزمت القانون الدولي لما سمعنا عن قصص تعذيب السجناء من أفغانستان إلى العراق، إلى خليج غوانتانامو. وقد صرَّح يوماً بأنّه يكفي أن يكون في مجلس الأمن عضو واحد هو الولايات المتحدة.

وكان بولتون عمل طويلاً حتى عادت إدارة بوش عن موافقة إدارة

كلينتون على محكمة جرائم الحرب الدوليّة، وفاخر بمسح توقيع الرئيس بيل كلينتون، وقال إنَّ المحكمة «نتاج رومانسيّة مشوَّشة العقل» وأنّها «ليست مجرَّد ساذجة بل خطرة».

أرى أنّه لا يخاف محكمة جرائم الحرب الدوليّة إلاّ مَن يتوقَّع أن يمثل أمامها. ولا أعتقد بأنَّ بولتون في معارضته المحكمة يدافع عن الجنود الأميركيّين حول العالم، وإنّما عن إسرائيل حيث ترتكب حكومة شارون جرائم حرب كلَّ يوم ضدّ الفلسطينيين. «لوس انجليس تايمز» وصفت بولتون بأنّه «اللاّديبلوماسي» فهو يعبِّر عن أفكاره بقلّة أدب، ويريد الديبلوماسيّة في خدمة المصالح الأميركيّة (والإسرائيليّة) وأن يمشي العالم وراء هذه وتلك.

بصراحة أخشى أن يعرقل بولتون عمل الدكتورة كوندوليزا رايس في وزارة الخارجية، فهي أعلنت ترشيحه، لا الرئيس بوش كما حدث مع جون نغروبونتي أو بيل كلينتون الذي عيَّن مادلين اولبرايت وريتشارد هولبروك وكأنّها تقول إنّه سيكون موظفاً عندها إلاّ أنّني أشعر بأنّه سيظلّ يتلقّى أوامره من نائب الرئيس تشيني، وربّما وزير الدفاع دونالد رامسفيلد.

مثول هذا المتطرِّف الليكودي أمام لجنة العلاقات الخارجيّة انتهى كمحاكمة أكثر منه جلسة سماع، وكان الحكم أنَّ بولتون شرس، تصادمي، عديم الإحساس.

هذه الصفات أفضل ما في بولتون، فالمشكلة مع الرجل سياسته لا أخلاقه، غير أنّني أريد أن أسجّل من البداية أنَّ ما سأعرض على القارئ هو ما تمخّضت عنه مناقشات لجنة العلاقات الخارجيّة لتثبيت بولتون سفيراً، وكان رئيس اللجنة السناتور ريتشارد لوغار، وهو جمهوري من إنديانا، قال إنَّ سمعة بولتون هي الشراسة والتصادميّة وانعدام الإحساس، والرئيس بوش يستطيع أن يدافع عن بولتون كما يشاء، وأن يصرَّ على ترشيحه، إلاّ أنّه لن يغيّر صورته.

عشيّة جلسات اللجنة كان الحديث عن موقف السناتور لنكولن تشافي، وهو جمهوري لم يبد حماسة كبيرة لبولتون، ممّا يعني أنَّ تصويته مع الديموقراطيّين سيمنع بولتون من الفوز بالوظيفة، لأنَّ اللجنة ستنقسم عند ذلك مناصفة بين المؤيّدين والمعارضين. غير أنَّ الذي حدث بعد ذلك كان على طريقة «انتظرناهم من الشرق فجاؤوا من الغرب»، لأنَّ الذي اعترض في الأسبوع الثاني كان السناتور جورج فويتوفيتش، وهذا جمهوري من أوهايو، قال إنَّ ضميره وخزه وهو في طريقه إلى مقرّ اللجنة، وقرّر أنَّ ثمة حاجة إلى مزيد من الوقت لدرس تهم جديدة ضد بولتون تراكمت أثناء عمله وكيل وزارة الخارجيّة لنزع السلاح.

وأيّد جمهوريّان هما تشافي وتشك هاغل طلب فوينوفيتش فلم يملك السناتور لوغار غير القبول، لأنّه لو أصرَّ على التصويت لاعترضت غالبيّة على ترشيح بولتون، ولكان رفضه ضربة كبيرة لادارة بوش. وتبيّن بعد التأجيل أنَّ الوزير السابق كولن باول أبدى تحفّظاً على بولتون في اتصالات مع تشافي وهاغل.

كتبتُ عن بولتون غير مرّة ورأيي فيه أنّه إسرائيليّ قبل أن يكون أميركيّاً، وداعية حرب وأحاديّة أميركيّة لخدمة إسرائيل، إلاَّ أنّني أعد القارئ بألاَّ أعود إلى شيء كتبته، وإنّما أغرف له من بحر المادة الجديدة ـ القديمة المتوافرة من عمل اللجنة.

جون بولتون جلس أمام أعضاء اللجنة وكذب عليهم بصفاقة لا يقدر عليها سوى أمثاله. وهو بعد سنوات عشر من مهاجمة الأمم المتحدة والتقليل من أهمّيتها وإهانتها زعم أنّه سيسعى إلى إنجاح المنظمة العالميّة لأنَّ الولايات المتحدة ملتزمة بذلك، وقال إنّه سيعمل على إقامة علاقات وثيقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة، بل سيسعى إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على خدمة جميع الأعضاء.

وعندما جاء من ذكّره بأنّه قال سنة ١٩٩٤ إنّه لو فقدت الأمم المتحدة عشرة طوابق من طوابقها الثمانية والثلاثين، «لما كان هناك فارق أبداً» ردّ أنّه تحدَّث أمام اتحاد الفيدراليّين العالميّين محاولاً جذب انتباههم، وكان يقصد أنّه لا توجد بيروقراطيّة في العالم لا يمكن خفضها وجعلها أكثر فعالية. وردَّت السناتورة بربارة بوكسر، وهي ديموقراطيّة من كاليفورنيا: «أنت لم تقل هذا، إنَّ الترشيح يحيِّرني».

السناتور جوزف بايدن، وهو ديموقراطي من ديلاوير، قاد الحملة ضد ترشيح بولتون، وسخر من الجمهوريّين وهم يصرُّون على الترشيح قبل تغيير السناتور فوينوفيتش موقفه، وقال لهم: هل تريدون تسريع التصويت حتى لا تسمعوا ما لا تريدون؟

وهم سمعوا كثيراً حتى أنَّ السناتور كريستوفر دود، وهو ديموقراطي من كونتكت، طالب بمحاكمة بولتون لتعدِّياته على موظفين أدنى منه في وزارة الخارجيّة.

وسأعود إلى هذه التعدِّيات، غير أنّني أُريد قبل ذلك أن أُسجِّل رواية ميلودي تاونسل، وهي امرأة من تكساس، قادها سوء الحظ إلى مواجهة مع بولتون تكشف مدى انحطاط أخلاقه.

قالت تاونسل في رسالة إلى لجنة العلاقات الخارجيّة إنَّ بولتون كان محامي طرف في برنامج المساعدات الدوليّة الأميركيّة، وهي مثّلت الطرف الآخر. وقامت مواجهة بينهما في فندق في موسكو، وقالت: «المستر بولتون طاردني في صالونات الفندق، ورمى أشياء عليّ. دسَّ رسائل تهديد تحت باب غرفتي وتصرَّف كمجنون... وفي قرغيزستان أبلغ مسؤولي المساعدة الأميركيّة أنّني موضع تحقيق قضائي وقد أُسجن. وهذا غير صحيح أبداً. تصرُّفه معي سنة ١٩٨٤ لا يغتفر، كان تصرُّفاً مَرَضيّاً».

ووُجد مَن أكّد وصف ميلودي تاونسل لما واجهت من «جحيم» مع بولتون.

وقال كارل فورد، مساعد وزير الخارجيّة السابق للاستخبارات والأبحاث، إنَّ بولتون «منتهك جماعي لنفوذه»، على طريقة «قاتل جماعي»، و«أنّه من ذلك النوع الذي يقبّل من فوقه ويركل من دونه».

ويبدو أنَّ الذين رُكلوا كثيرون، فموظفو لجنة العلاقات الخارجيّة قالوا إنهم أُغرقوا برسائل عن انتهاكات بولتون ومخالفاته.

وكنتُ عندما أُعلن ترشيح بولتون للمنصب في آذار/مارس قلت إنّه لا يصلح سفيراً، وأعطيتُ أسبابي، وزدتُ عليها أنَّ شكله «غلط» فهو منتفخ، ويشبه حيوان البحر «والروس» بشنبه الهابط على فمه كشلاّل.

وفوجئتُ بعد أكثر من شهر بمقال في «واشنطن بوست» كتبه روبن غيفان. وصف فيه بولتون بأنّه يشبه «والروس»، ولم يبق سوى أن نسمعه يغنّي أغنية البيتلز المشهورة في حينها «أنا والروس كوكوتشو».

غير أنَّ مقال غيفان تناول شكل بولتون من زاوية لم أطرقها، فهو اعتبر ثيابه التي لا تعرف الكيّ، وقميصه الضيّق حول عنقه، وربطة العنق إلى جانب واحد تحت الياقة مع الشعر الهابط على وجهه، وكأنّها إهانة مقصودة للجنة وأعضائها. ولاحظ الكاتب أنَّ صورة بولتون في الكتاب السنوي لجامعة يال في السبعينات أفضل هنداماً ممّا هو الآن، وهذا عجيب لأنَّ بولتون لم يكن من الهيبيز في أيّامهم، وأصبح مثلهم الآن.

المشكلة ليست هندامه أو سوء أخلاقه، وإنّما سياسته المتطرّفة، فهو يمثّل إسرائيل، ويفيض بأحقاده على العرب والمسلمين، خصوصاً الفلسطينيّين، وهناك شهادات أمام لجنة العلاقات الخارجيّة تظهر كيف سعى لتنفيذ سياسته على حساب الحقيقة، والموظفين الصغار حوله.

إزاء تعثُّر تثبيت جون بولتون سفيراً للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة أمام لجنة العلاقات الخارجيّة في مجلس الشيوخ نهضت إدارة بوش للدفاع عنه، فأيّده الرئيس بقوّة وانتقد موقف الأعضاء الديموقراطيّين، وقال

الناطق الرئاسي سكوت ماكليلان إنَّ الديموقراطيّين وجّهوا تهماً لا تستند إلى أساس ضد بولتون، في حين قالت وزيرة الخارجيّة كوندوليزا رايس إنّه الشخص المطلوب تماماً لدى الأمم المتحدة. وكانت هناك معلومات أنَّ الدكتورة رايس طلبت من موظفي الوزارة عدم تقديم معلومات تضرّ بموقف المرشح.

الادارة تورَّطت بترشيح «اللاديبلوماسي» بولتون لمنصب ديبلوماسي رفيع، ولا تستطيع التراجع. والمخرج هو أن يسحب بولتون ترشيحه، كما طالبت «لوس أنجليس تايمز» في مقال افتتاحي، غير أنَّ هذا يحتاج إلى قدر من الشرف والأخلاق لا يملكه بولتون.

المقال لاحظ أنَّ بولتون ليس أسوأ من بقيّة المحافظين الجدد في البنتاغون الذين لفّقوا معلومات استخباراتيّة عن أسلحة الدمار الشامل في العراق «غير أنَّ بولتون مع هذا ينطوي على لؤم وغطرسة لا تناسبان المنصب، فالسفير لدى الأمم المتحدة يحتاج إلى صبر أكثر من أيِّ مسؤول أميركي آخر وهو يتعامل مع ديبلوماسيّين من عشرات الدول. وبولتون لا يملك الطبيعة اللازمة للمنصب، ولا لفهم لماذا يريده أصلاً».

المقال سجَّل أنَّ بوش لا يستطيع التراجع عن الترشيح، وعلى بولتون أن يخدم الرئيس والبلاد بالانسحاب.

لا أراه سيفعل إلاَّ إذا تأكَّد من الخسارة، فماضيه يثبت رأي كلّ من تعامل معه أنّه عدوانيّ ومن دون إحساس.

ما تمخّضت عنه اجتماعات لجنة العلاقات الخارجيّة يصلح مادّة لكتاب، غير أنّني أختار التالي:

ــ حاول بولتون سنة ٢٠٠٢ تدبير طرد فولتون آرمسترونغ، مسؤول الاستخبارات عن أميركا اللاتينيّة، لأنّه رفض تأييد مزاعم بولتون عن أسلحة

ممنوعة في كوبا. إلاّ أنَّ نائب رئيس الاستخبارات في حينه جون ماكلوكلن عارض ذلك. وتبيّن أنَّ بولتون اتصل بالسناتور ستيوارت كوهن، وكان رئيساً بالوكالة لمجلس الاستخبارات الوطني، وطلب عزل آرمسترونغ، وأيَّد طلبه أوتو رايخ وهو حليف لبولتون من العصابة إيَّاها. غير أنَّ السناتور كوهن درس بدقّة التهم المُساقة إلى المسؤول، ووجد أنّها لا تستند إلى أساس. ومنع بولتون السنة الماضية آرمسترونغ من حضور اجتماع للاستخبارات عن كوبا، وقال روبرت هتشنغز الذي خلف السناتور كوهن، إنَّ سبب المنع هو أنَّ تقويم آرمسترونغ لأسلحة كوبا لا يناسب هوى «أصحاب الرؤوس الحامية».

ـ في حادث مماثل نقل موظف شاب في وزارة الخارجيّة هو ركسون ريو من عمله بتهمة التمرُّد لأنّه رفض تقديم تقرير إلى مدير مكتب بولتون. غير أنَّ جون وولف، مساعد وزير الخارجيّة في حينه لمنع انتشار الأسلحة، قال إنَّ شكوى بولتون ضد ريو كانت بلا أساس، وهو مدح ريو كنجم صاعد في وزارة الخارجيّة حظي بثقة الوزير كولن باول في عمله عن العراق. هل أحتاج أن أقول أيّ نوع من المعلومات عن العراق كان بولتون يريد من ريو أن يلفّقها للعصابة؟

ـ استغلَّ بولتون منصبه في وزارة الخارجيّة ليطلب تفاصيل تنصُّت على مخابرات كبار المسؤولين الأميركيّين، مع أنَّ تقارير التنصُّت هذه تعتبر من السرّيّة أنّها لا تدرج في تقارير الاستخبارات، ولا يوافق على تسليمها غير وكالة الأمن القومي.

ـ واعترف بولتون للجنة بأنّه طلب مثل هذه المعلومات «مرّتين، وربَّما أكثر»، غير أنَّ أعضاء اللجنة، بمن فيهم بعض الجمهوريّين، لم يصدِّقوه، كما لم يصدِّقوا شرحه لأسباب الطلب.

ـ قال توماس هبارد، السفير الأميركي السابق لدى كوريا الجنوبيّة إنَّ خطاباً ألقاه بولتون في سيول عن كوريا الشماليّة سنة ٢٠٠٣ «بالغ جداً جداً في

نقل تعليقاتي». وكان يردُّ بذلك على زعم بولتون أنّه اعتمد على السفير في معلوماته، فالخطاب كاد يعطِّل المحادثات مع كوريا الشماليّة عن برنامجها النووي. وهو أدَّى إلى اعتراض بيونغيانغ على وجوده ضمن الوفد الأميركي، ووصفته بأنّه «حثالة بشريّة» ردّاً على وصفه لها بأنّها «كابوس جهنميّ».

وربَّما زدت على ما سبق أنَّ بولتون كان ارتكب مثل هذه المبالغة مع إيران، فهو قال إن محاولتها الحصول على أسلحة نوويّة تمثّل تهديداً للسلام والأمن الدوليّين. ورفضت وزارة الخارجيّة ترديد صيغة الكلام هذه عن إيران.

جون بولتون يرى كلّ شيء من منظور إسرائيلي متطرِّف، ولو كانت إسرائيل العمل لما كانت هناك مشكلة، إلاّ أنّه إسرائيل ليكود، والجناح المتطرِّف في حزب متطرِّف أصلاً. وأسلحة إيران إن وُجدت قد تهدِّد إسرائيل فرآها تهدِّد السلام والأمن في العالم، كما رأى العراق يوماً، وكما يرى سورية الآن، وكلّ بلد عربي لا يقبل هيمنة إسرائيليّة على المنطقة.

ونظرة إلى سجلّ بولتون تُظهر أنّه لن يتغيَّر، فهو لا يمكن أن يصبح عنصراً مساعداً في المنظمة الدوليّة بعد أن هاجمها بوقاحة طوال عمله الرسمي. بولتون حمل على الأمم المتحدة عندما عمل في إدارة بوش الأب في منصب مساعد وزير مسؤول عن المنظمات الدوليّة، ما جعله مسؤولاً عن العلاقة مع الأمم المتحدة، وعندما ترك الإدارة أيّام كلينتون هاجم الأمم المتحدة من خلال عمله في مؤسَّسة أميركان أنتربرايز المحافظة. وعاد الى الإدارة وكيلاً لوزارة الخارجيّة للحدِّ من التسلُّح والأمن الدولي وواصل الهجوم على الأمم المتحدة. وهو يعارض في ما يعارض توسيع مجلس الأمن الدولي.

والدكتورة رايس وصفته بأنّه ديبلوماسيّ صلب، وله سجلّ نجاح واضح

في التعدُّدية الفاعلة، وسيكون صوتاً قوياً للإصلاح، وأقول إنَّ الوزيرة سيخيب أملها، فجون بولتون لن يغيِّر جلده.

هو من الوقاحة أن عمل مساعداً للوزير السابق جيمس بيكر في مهمّته الفاشلة مبعوثاً للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربيّة. وقبض بولتون بهذه الصفة أجراً من الأمم المتحدة من دون أن يتوقّف عن مهاجمتها. ومع احتقاره المنظمة العالميّة، فهو تلقّى من تايوان ٣٠ ألف دولار لنصحها في كيفيّة الانضمام إلى المنظمة التي يعارضها.

وقد هاجم الأمين العام كوفي أنان، عبر أميركان أنتربرايز سنة ١٩٩٩، وحمل على كبير المفتِّشين هانز بليكس عندما لم يجد أسلحة دمار شامل في العراق، وحاول بعد ذلك منع التجديد للدكتور محمد البرادعي في وكالة الطاقة الذرِّيّة الدوليّة لأنّه رفض أن يقول إنَّ عند إيران برنامج قنبلة نوويّة قبل التأكُّد من ذلك، وفشل مع جميع هؤلاء.

عشية إرسال هذه الدراسة إلى الطبع، كان الوضع متأزماً فالإدارة لم تستطع تأمين الأصوات اللازمة في مجلس الشيوخ لتأمين تثبيته سفيراً، وهي ٦٠ صوتاً، فكان أن الرئيس بوش عيّن بولتون سفيراً في اليوم الأول من عطلة الكونغرس، وهو حق للرئيس، إلا أنه يترك بولتون في المنصب حتى نهاية ولاية الكونغرس الحالية، أي نهاية ٢٠٠٦. وقدمت «واشنطن بوست» و«سياتل تايمز» في خبر كتبه بيتر بيكر ودافنا ليتزر نموذجاً آخر على تطرف بولتون، وأترجم حرفياً من أول سطور في المقدمة ما يكفي شرحاً: على مدى سنوات بقي برنامج أميركي هدفه إبقاء الوقود النووي بعيداً عن متناول الإرهابيين مجمداً بسبب نزاع قانوني سخيف. وكان جون بولتون، بصفته وكيل وزارة الخارجية، مسؤولاً عن البرنامج غير أن منتقديه قالوا إنه كان العقبة في طريق الحل. والآن وبعد أن ترك بولتون منصبه هذا أعلن مسؤولون أميركيون عن

اختراق مع الروس وتوقعوا أن يصل الرئيسان بوش و(فلاديمير) بوتين إلى اتفاق يلغي كميات بلوتونيوم تكفي لإنتاج ثمانية آلاف قنبلة نووية».

هذا هو الرجل الذي عينه الرئيس بوش سفيراً لدى الأمم المتحدة، غير أني أرى أنه مهما تكن نتيجة الترشيح فبولتون أصبح بضاعة «مضروبة»، أو ضربها التلف، فقد افتضح نهائياً كمتطرف. ولعل أهم نقطة من وجهة نظر عربية هي أن الأزمة بين الحزبين داخل مجلس الشيوخ سببها طلب الديموقراطيين تفاصيل تنصته على محادثات المسؤولين الآخرين، فهي كانت لتهديدهم إذا خالفوا مواقفه، بما فيها محاولته إثبات وجود أسلحة دمار شامل في سورية، ليكذب كما كذب دوغلاس فايث عن العراق، وأملا بالنتيجة نفسها.

لستُ هنا لأُعارض كلَّ ترشيح طلع به الرئيس بوش في ولايته الثانية، وأُحاول أن أكون موضوعيّاً، وقد كنت بعد تعيين الدكتورة كوندوليزا رايس وزيرة للخارجيّة كتبتُ مرحِّباً بها ومتفائلاً، ولا أزال عند تفاؤلي، وموقفها الأخير من توسيع المستوطنات على الرغم من تذبذب الموقف الرسمي، يؤكِّد صدق حدسي (إذا كان الرئيس بوش يحكم العالم بالحدس أو الإيمان فأنا أستطيع أن أكتب أفكاري على هذا الأساس).

وهكذا أكمل مع كارين هيوز، وكيلة الوزارة للديبلوماسيّة العامّة، ودينا حبيب باول، نائبة هيوز، وأيضاً مساعدة الوزيرة للشؤون التعليميّة والثقافيّ.

كنتُ أتمنّى لو أنَّ السياسة الاميركيّة إزاء العرب والمسلمين افضل لتسهيل مهمّة هيوز وباول، وقبلهما رايس، فالمهمّة هي تحسين صورة الولايات المتحدة، وشرح أهداف سياستها، ونشر الديموقراطيّة في البلدان العربيّة والاسلامية.

لا أعرف إذا كانت كارين هيوز ستنجح من حيث أخفقت قبلها شارلوت بيرز التي بقيت في العمل سنة، ومارغريت تاتوايلر، التي تركت بعد ستة أشهر فقط. ما أعرف هو أنَّ هيوز تتمتّع بقدرة عالية، وهي قريبة جدّاً من الرئيس بوش، وقد عملت معه منذ ولايته الأولى حاكماً لتكساس، كما فعل مستشاره السياسي كارل روف، ويقال إنّهما الأقرب بين جميع المسؤولين إلى الرئيس.

وكانت هيوز عملت مستشارة للرئيس بوش في ولايته الأولى، إلاَّ أنّها تركت العمل في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ لتعود مع أسرتها إلى تكساس، فهم لم يرتاحوا للعيش في العاصمة واشنطن، حتى قيل في حينه إنَّ كلب الأسرة كره واشنطن.

غير أنَّ نفوذها كان واضحاً في حديث استقالتها، فالرئيس قال لها إنّه سيظل يعتمد على نصحها، وإنّها ستبقى من الحلقة الصغيرة الأقرب من مستشاريه. وهي وعدت بالعودة عندما يطلبها الرئيس.

كارين هيوز عملت مديرة الاتصالات لجورج بوش وهو حاكم تكساس لولايتين، ثمّ مستشارة في البيت الأبيض، غير أنَّ أكثر اهتمامها كان داخليّاً، والآن هي في منصب يُعنى بالسياسة الخارجيّة، وقد أنفقت الادارة ٦٨٥ مليون دولار سنة ٢٠٠٤ في محاولتها الترويج للقيم الأميركيّة والتسامح والتعدُّديّة، مع شرح أهداف السياسة.

إذا كان هناك من يستطيع النجاح في هذه المهمّة فهو كارين هيوز التي تجمع بين القدرة والجهد وثقة الرئيس بها، غير أنَّ المهمّة صعبة، وبعضنا قد يجدها مستحيلة. إلاَّ أنَّ وجود دينا حبيب باول مساعدة لهيوز قد يغلب إمكانات النجاح.

دينا من أصل مصري، ما زاد اهتمامي بها منذ برز اسمها مديرة لمكتب الموظفين في البيت الأبيض. وأتكلّم بموضوعيّة وحياد، فقد سمعت فيها «غزلاً» لا تعليقات مهنيّة، وأنقل عن أميركيّين عملوا معها قولهم إنّها «جذّابة جّداً» و«ذكيّة جدّاً» و«موهوبة جدّاً»، وأيضاً إنّها «تتقن العربيّة. . . جدّاً».

تدرَّجت دينا بعد تخرُّجها من الجامعة في تكساس في العمل للحزب الجمهوري في الولاية، ومع وصول جورج بوش إلى البيت الأبيض عُيِّنت نائبة كلاي جونسون، رئيس مكتب الموظفين، ثمّ خلفته في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ عندما ترك العمل، وعمرها ٣١ سنة فقط، أي أصغر رئيسة للمكتب. وعملها جعلها تترأس ٣٥ موظفاً، في مهمّة شغل أربعة آلاف وظيفة حكوميّة.

وهي لا تكتفي بجمع المعلومات ورفعها إلى الرئيس ومساعديه عن الوظيفة والمرشّح لها، بل إنّها تقترح القبول أو الرفض، فهي أيضاً تحظى بثقة الرئيس.

الوزيرة رايس قالت يوماً: «يجب أن نفعل المزيد لمواجهة دعايات الكره، ولتبديد الخرافات الخطرة، ولنشر الحقيقة». وهذه ستكون مهمّة كارين هيوز ودينا حبيب باول.

هناك نصح معروف بالإنكليزيّة عن عدم جواز وضع العربة امام الحصان، وبهذا المنطق فستكون مهمّة الترويج للسياسة الأميركيّة أسهل إذا تحسَّنت هذه السياسة، فهي اليوم منحازة بالكامل لإسرائيل، وقد ارتكبت أخطاء قاتلة في العراق.

ربَّما كانت السيِّدة دينا باول تعرف القول العربي «شو تعمل الماشطة...»، فالموضوع ليس مجرَّد ديبلوماسيّة عامّة أو خاصّة، وإنّما وجود مشكلة حقيقيّة بين الولايات المتحدة والعرب والمسلمين، وثمّة أعداء للطرفين داخل أميركا ومن بيننا، فهناك متطرّفون خطفوا السياسة الخارجيّة الأميركيّة وسخَّروها لخدمة إسرائيل، وهناك إرهابيُّون طلعوا من بلادنا ويجب أن نعمل والولايات المتحدة على دحرهم.

وكما أنَّ صورتنا لن تتحسَّن في الخارج حتى تتحسَّن في الداخل، فإنَّ صورة الولايات المتحدة في الخارج لن تتحسَّن حتّى تحسِّن سياستها الخارجيّة.

الدكتورة رايس جديدة في وزارة الخارجيّة، ومع ذلك أجد عملها

مطمئناًوضمن ما توقّعت من دون طموحات كبيرة، ولا بدَّ من أنَّ كارين هيوز ودينا باول ستساعدانها إذا هي والرئيس وجّهتا السياسة الخارجيّة الأميركيّة لخدمة المصالح الأميركيّة والقيم النبيلة المعروفة لا خدمة إسرائيل.

وكتبت عن هيوز وباول يشكل إيجابي، وأملي أن أكون موضوعيّاً على الرغم من عواطفي الشخصيّة كمواطن عربي. وهما في النهاية ليستا من المحافظين الجدد، غير أنَّ عملهما اليومي سيكون مع هؤلاء في الإدارة، وأتوقّع صداماً، ثمَّ أتوقّع ألاَّ نسمع عنه إلاَّ بعد نهاية الولاية الثانية، وبدء كتابة المذكّرات عنها.

وأكمل بواحد من أخطر المحافظين الجدد فأنا أرشّح دوغلاس فايث لقيود في اليدين والرجلين، وزنزانة صغيرة في معتقل غوانتانامو لدوره في الحرب على العراق.

دوغلاس فايث متّهم عندي بالمسؤوليّة عن قتل كلِّ جندي أميركي شاب في العراق، مع عشرات ألوف العراقيّين، فمكتب الخطط الخاصّة الذي ترأسه زوّر وكذّب واحتال، حتى دفع الإدارة نحو حرب لسببين كاذبين بالمطلق هما: أسلحة الدمار الشامل التي أعلن تقرير رسمي أميركي منشور أنَّ العراق تخلّى عنها سنة ١٩٩١، والعلاقة مع القاعدة التي لم تقم يوماً. وهو استقال الآن تحت وطأة فضيحة تكاد تكون نسخة طبق الأصل عن كل عمل سابق له.

هل يعقل أنَّ دوغلاس فايث خُدِع بكلام أمثال أحمد الجلبي، وغيره من الحاقدين على العراق الذين تجاوزوا رغبتهم في إسقاط صدّام حسين إلى تدمير العراق وأهله؟

ماضي فايث ينفي الصدفة، فهو متطرّف إسرائيلي مجبول بأحقاده، وهو دخل وزارة الدفاع مع خلفيّة معارضة معاهدة الأسلحة البيولوجيّة سنة ١٩٨٦ ومعاهدة الأسلحة النوويّة المتوسّطة المدى سنة ١٩٨٨، ومعاهدة الأسلحة الكيماويّة سنة ١٩٩٧، ومعاهدة الصواريخ البالستيّة سنة ألفين، وكلّ اتفاقات السلام الفلسطينيّة ـ الإسرائيليّة سنة ١٩٩٣ وما بعدها.

فايث كتب في مجلة «كومنتري» سنة ١٩٩٢ مطالباً بإلغاء العوائق في وجه التعاون التكنولوجي بين أميركا وإسرائيل، ووصف الأخيرة بأنّها «تعزّز الاستقرار الإقليمي وتروج للسلام» مع أنّها أكبر خطر على الاستقرار الإقليمي وأكبر عائق للسلام، مع حكومة من مجرمي الحرب تنفّذ جرائم نازيّة المستوى كلّ يوم.

على كلٍّ حال، ومثل وولفوفيتز وبيرل وبريان وفرانكلن، قبله وبعده، فقد طُرد فايث من مجلس الأمن القومي سنة ١٩٨٢، مع مجموعة اعتبرت خطراً على الأمن. وكان فايث موضع تحقيق لتسريبه وثائق سريّة إلى موظف في السفارة الإسرائيليّة في واشنطن. ومرّة أُخرى حقّق مكتب التحقيق الفيديرالي في الموضوع، ثمّ طُوي التحقيق.

ولو أنَّ فايث لقي جزاءه العادل لربّما كان هناك ١٧٠٠ شاب أميركي أحياء الآن، فهو عاد إلى وزارة الدفاع سنة ٢٠٠١ مساعداً للوزير للسياسة، وأسَّس مكتب العمليات الخاصّة لتأمين معلومات تبرِّر الحرب على العراق بعد أن عجزت الوكالات المعروفة عن تقديمها (كتبت ١٢٠٠، ثم ١٣٠٠، ثمّ ١٧٠٠، ولعلَّ هذه الصفحات لا تنشر حتى يكون الرقم ١٧٠٠، أو ١٩٠٠ أو ألفين).

يكفي هنا وقد ضاق المجال أن أُذكِّر القارئ بقصّة واحدة، فقد أرسل فايث إلى لجنة مجلس الشيوخ الخاصّة بالاستخبارات وثيقة على أساس مجموعة كبيرة من التقارير «تثبت» علاقة صدام حسين بالقاعدة، ولم تثبت شيئاً سوى علاقة فايث بإسرائيل وعمله لها.

إذا كان بول وولفوفيتز وريتشارد بيرل أشهر من دوغلاس فايث، فإنَّ هذا الأخير يبقى بين أخطر المحافظين الجدد، ولو كانت هناك عدالة حقيقيّة لكان في معتقل غوانتانامو، أو أمام محكمة جرائم الحرب الدوليّة التي ترفض إدارة بوش الانضمام إليها لأسباب واضحة. واستقالته لا تكفي بل تجب معاقبته.

ربَّما كان أفضل ما كُتِب عن عمل فايث ودوره في دفع الإدارة نحو

الحرب على العراق هو ما كشفت الكولونيل (متقاعدة) في سلاح الجو كارين كوياتكوفسكي، وهي أكاديميّة ومؤلّفة بقدر ما هي خبيرة عسكريّة كان آخر عمل لها ضابط شؤون سياسيّة وعسكريّة في مكتب وكيل وزارة الدفاع للسياسة. وهي كتبت مقالاً جديداً عن الفضيحة التي أدّت إلى استقالة فايث.

قبل ذلك كتبت كوياتكوفسكي مقالاً لمجلّة «صالون» في موقعها على الإنترنت لا يترك زيادة لمستزيد في الحديث عن تآمر المحافظين الجدد. وهي قالت إنّها انضمّت إلى مكتب الشرق الأدنى وجنوب آسيا في ربيع ٢٠٠٢ فلم يحلّ شهر أيّار (مايو) حتّى رأت المكتب يتحوّل إلى وكر لامبرياليّة جديدة ترى الشرّ في الشرق الأوسط، وتحديداً في الراديكاليّة الإسلاميّة. وقالت إنّها تابعت بين أيار (مايو) ٢٠٠٢ وشباط (فبراير) ٢٠٠٣ تأسيس مكتب الخطط الخاصّة، وكيف أدار المحافظون الجدد سياسة الشرق الأوسط، ومعلومات الاستخبارات عشيّة الحرب على العراق. وسجّلت أنّ سياسة ضيّقة مشبوهة استُغِلّت للضغط على العلاقة التقليديّة بين البنتاغون ووكالات الاستخبارات والأمن.

وتتحدّث كوياتكوفسكي عن علاقتها مع بيل لوتي، مساعد الوزير للشرق الأدنى وجنوب آسيا، وكيف أُزيل الخبراء الحقيقيُّون في الشرق الأوسط ليحلَّ محلّهم عملاء شركة الترجمة الإسرائيليّة ميمري، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي. وإذا كان لي أن أُفسِّر كلام كوياتكوفسكي فهي تقول إنَّ إسرائيليّين تُركوا لتوجيه السياسة الأميركيّة، وهم ليسوا إسرائيليّين من أنصار السلام بل إنَّ أكثرهم ليكوديُّون من أعداء السلام في الشرق الأوسط كلّه.

رئيس مكتب الخطط الخاصّة كان إبرام شولسكي تحت إشراف دوغلاس فايث، والكاتبة تشرح كذب هذا ونفاقه لرامسفيلد وتوجيهه العمل ليخدم امبرياليّة جديدة. وتزيد ثالث فرسان الشرّ الثلاثة وهو ديفيد وورمزر الذي عمل في مؤسسة أميركان أنتربرايز، ثمَّ انتقل إلى البنتاغون ومنه إلى وزارة الخارجيّة

نائباً للمحافظ الجديد المتطرّف جون بولتون، وبعد ذلك مجلس الأمن القومي ثمّ مكتب نائب الرئيس واعتبر ديفيد وورمزر وزوجته ميراف إسرائيليّين بالكامل، وكل عمل لهما يخدم إسرائيل قبل الولايات المتحدة.

المحافظون الجدد مصمّمون على أن يكملوا في الولاية الثانية لجورج بوش أجندة الشرّ التي عملوا لها في ولايته الأولى. وكان فرانك غافني، مؤسِّس ورئيس مركز سياسة الأمن، وضع قائمة بالمطلوب من جورج بوش ومساعديه في الولاية الثانية تبدأ بتدمير الفلّوجة وتكمل برفض أيّ ضغط للسير في عمليّة السلام بعد موت ياسر عرفات، وتنتهي بطلب «استراتيجيّات مناسبة» لمواجهة الأخطار من روسيا والصين، و«أنظمة معادية للولايات المتحدة في أميركا اللاتينيّة»، ثمّ تغيير النظام في إيران وكوريا الشماليّة. وكنموذج على «فكر» مركز سياسة الأمن هناك دراسة تتحدّث عن محنة إسرائيل، وترفض عمليّة السلام، وتقول إنَّ مصر وإيران وليبيا والسعوديّة أعداء، وأنّها «ترفض تنفيذ التزاماتها» بموجب القرار ٢٤٢.

شريك غافني وحليفه هو دوغلاس فايث الذي عمل رئيساً لمجلس إدارة مركز سياسة الأمن. وهو وغافني تحدّثا سنة ١٩٩١ في مؤتمر قادة منظمة دولة إسرائيل وقالا إنَّ من «الحمق» أن تفاوض الولايات المتحدة وإسرائيل الفلسطينيّين على الأرض، لأنَّ الخلاف ليس على الأرض بل على وجود إسرائيل.

دوغلاس فايث من التطرُّف الصهيوني أنّه اعترض على أداء حكومة بنيامين نتانياهو، وهو ابن أبيه دالك الذي كان من انصار المتطرّف الصهيوني زئيف جابوتنسكي، وانتمى إلى عصابة بيطار الفاشيّة التي ارتدى أعضاؤها زيّاً رماديّاً كغيرهم من أعضاء العصابات الفاشيّة في تلك الأيّام.

المنظمة الصهيونيّة الأميركيّة كرَّمت دالك فايث سنة ١٩٩٧ على ماضيه المتطرِّف، ولعلَّ ابنه في طريق التكريم لأنّه مثل أبيه تطرُّفاً وعنصريّة وشرّاً.

هل يعود دوغلاس فايث مرّة أخرى؟ هل كان يجوز لرجل ترك مجلس

الأمن القومي سنة ١٩٨٢ تحت غمامة تجسُّس أن يعود إلى عمل حكومي حسَّاس، لينتهي بالكذب في موضوع العراق وتوريط «بلاده» في حرب قتل فيها حتى الآن أكثر من ١٩٠٠ أميركي دماؤهم على يديه، ثمَّ ليرتبط اسمه مرّة أُخرى بتسريب أوراق سرِّيّة؟

كتبت في بدء هذه الدراسة وصف كوريا الشماليّة فايث بأنّه حثالة». إلاّ أنَّ كوريا الشماليّة عدوّة، وهو يريد تغيير النظام فيها، وهجومها عليه متوقّع. لذلك أترك الكلام للجنرال تومي فرانكس الذي قاد الهجوم الأميركي على العراق، ففي الكتاب «خطة الهجوم» لبوب وودوارد يقول فرانكس عن فايث إنّه «أحمق إنسان... على وجه الأرض» والنقاط محلّ شتيمة مقذعة، والجنرال كان يشير إلى معلومات الاستخبارات المزوَّرة والملفّقة التي قدَّمها مكتب فايث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق.

هذا الرجل يجب أن يُحاكم مع غافني وأعضاء العصابة الآخرين لما ارتكبوا من جرائم في حق الولايات المتحدة والعراق وفلسطين والعرب والمسلمين في كل مكان. إلاّ أنّهم لا يحاكمون، بل يعتقدون أنّهم يستطيعون فرض مواقفهم على جورج بوش في ولايته الثانية.

وفي حين أنّ كل مواقفهم متطرفة، فإنّني وقد ضاق المكان أسجّل أخطرها علينا وهو تغيير (النظام) في إيران. والمحافظون الجدد يدفعون الولايات المتحدة الآن إلى ضرب المنشآت النوويّة الإيرانيّة. وقد سمعت من مسؤولين عرب كبار أنّ الولايات المحدة لن تفعل لأنّها ستستعدي عليها الشيعة بعد السنّة، ولن يبقى لها صديق في المنطقة.

لن يبقى لها صديق أو حليف غير إسرائيل، وهذا وحده سبب كافٍ لأن يستميت المحافظون الجدد في السعي إلى ضربة أميركيّة لإيران. وأرجو أن تكون الإدارة الأميركيّة أذكى ممّا عرفنا حتى الآن، فلا تدخل مدخلاً لا مخرج منه سوى شرّ مستطير على الولايات المتحدة والشرق الأوسط كله.

يمارس المحافظون الجدد وقاحة متناهية، أو «خوتزبا» مضاعفة على الطريقة الإسرائيليّة التي ترى أبو مازن يقف بين أشلاء سبعة أولاد من أسرة واحدة فينتقد «العدو الصهيوني» وتردّ عليه الحكومة الإسرائيليّة بأنّه ارتكب جريمة لا تغتفر، على أساس أنّ قتل الأولاد ليس جريمة طالما أنّهم فلسطينيّون وليسوا يهوداً.

وقاحة المحافظين الجدد تجعلهم يعتقدون بأنّ من حقّهم الحكم أربع سنوات أخرى، على رغم أنّهم دمّروا السياسة الخارجيّة الأميركيّة في ولاية بوش الأولى، وتسبّبوا في قتل ١٧٠٠ أميركي مع عشرات ألوف العراقيين، ونشروا الكره للولايات المتحدة حول العالم.

كلّهم مثال صارخ على الوقاحة، وكنت أشرت إلى فرانك غافني في صفحات سابقة، فهو في طلباته السبعة من إدارة بوش يزعم أنّ الذين يريدون تدمير إسرائيل يريدون أيضاً تدمير أميركا للسبب نفسه، وهو «المُثل المشتركة». والولايات المتحدة عندها مثل وقيم على رغم العراق، إلاّ أنّها ليست مشتركة مع حكومة الجريمة في إسرائيل، ومع الاحتلال الوحشي المستمرّ، وكل من يرتبط بإسرائيل يصاب بقذارتها، تماماً مثل كيس الفحم الخرافي الذي كيفما أمسكته تنتهي بوسخ على يدك.

رأينا شيئاً من «كيس فحم» المحافظين الجدد في الخلاف بين فرانسيس فوكوياما، صاحب نظريّة «نهاية التاريخ»، وتشارلز كراوتهامر، وهو متطرِّف ليكودي يزعم أنّه أميركي ويوسخ صفحة الرأي في «واشنطن بوست» الراقية كلّما كتب فيها.

التراشق بدأ بعد أن قرّر فوكوياما أنّ الحرب على العراق خطأ ودان تشجيع المحافظين الجدد عليها، وقال إنّه لن ينتخب جورج بوش مرّة أخرى. وأحتاج قبل أن أنتقل إلى كراوتهامر أن أشرح أنّ فوكوياما وقّع رسالة إلى الرئيس كلينتون، مع بقيّة العصابة، في٢٦/ ١١/ ١٩٩٨ تحرّضه على مهاجمة

العراق، وهو وقّع رسالة أخرى إلى الرئيس بوش في ٢٠/٩/٢٠٠١ أيضاً تحرّضه على مهاجمة العراق على رغم من مسؤوليّة أسامة بن لادن والقاعدة عن الهجمات الإرهابيّة.

لذلك شعر المحافظون الجدد بحدّة الطعنة التي وجّهها إليهم فوكوياما. وزادت المشكلة عندما سمع فوكوياما كراوتهامر وهو يحاضر في مؤسّسة أميركان أنتربرايز، ويصرّ على صواب الحرب على العراق، كما يؤكد مبدأ «القطب الواحد»، أي إمبرياليّة جديدة أميركيّة، ويسمّيها «واقعيّة ديموقراطيّة».

لم يعجب فوكوياما بما سمع فكتب يقول إنّ خطاب كراوتهامر منفصل عن الحقيقة، وأنّه يتحدّث عن الحرب على العراق كأنّها نجاح كامل، ويهمل العناصر الواضحة التي نشأت نتيجة الاحتلال. وأصاب فوكوياما المحافظين الجدد في مقتل عندما أشار إلى التزامهم الإسرائيلي وطغيان هذا الالتزام على تفكيرهم، وقال إنّ موقف كرواتهامر الليكودي يصيغ أفكاره عن تعامل الولايات المتحدة مع العرب، وسأل عن الحكمة في نقل أفكار شارون إلى الاستراتيجيّة الأميركيّة، مسجّلاً أنّ إسرائيل في نزاع مستمرّ مع العرب والمسلمين، والولايات المتحدة ليست في مثل هذا الوضع.

كراوتهامر ردّ على فوكوياما ردّاً شخصيّاً، فهاجمه بدل أن يهاجم أفكاره وفشل فشلاً ذريعاً في تقديم حجّة أفضل. وقرأت للكندي الليكودي ديفيد فروم تأييداً لكراوتهامر، إلاّ أنّه كان تأييداً من مستوى تطرّف كراوتهامر، ويخلو من فكر واضح.

ومن كراوتهامر إلى يوسف بودانسكي وهذا إسرائيلي له كتاب «بن لادن: الرجل الذي أعلن الحرب على أميركا» وزعم فيه أنّ أسامة بن لادن حصل على أسلحة نوويّة تكتيكيّة، قبل ١٩٨٨، من دول إسلاميّة في وسط آسيا، ثم ربط ذلك بالشيشان وغير ذلك من كلام فالتٍ من أيّ عقال، وعاد بودانسكي السنة الماضية ليزعم أنّ هجوم القاعدة على الولايات المتحدة بأسلحة غير تقليديّة «محتّم»، وهو دخل عقل أسامة بن لادن وشرح ما فيه بوقاحة لا يقدر عليها إلاّ ليكودي من نوعه.

طبعاً هناك وقاحة جماعيّة مثل حملة المحافظين الجدد على كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، و«فضيحة» النفط في مقابل الغذاء، فضيحة لأمثال وليام سافاير، فهم لم يطّلعوا بدليل، وكل التحقيقات حتى الآن برّأ أنان شخصيّاً وهناك فساد في الأمم المتحدة كما في كل مكان إلاّ أنّه بعيد عن الأمين العام. وأقول بثقة ومسؤوليّة إنّ السبب الوحيد للحملة هو أنّ موقف أنان من اعتبار الحرب على العراق غير شرعيّة فسّره المحافظون الجدد على أنّه محاولة لمساعدة جون كيري في الانتخابات ضدّ جورج بوش، فكانت حملة حاول أصحابها تحويل الأنظار عن أكبر فساد في تاريخ العالم الحديث، وهو سرقة الأموال الأميركية لإعادة إعمار العراق وسرقة نفطه بإنتاجه من دون عدادات، وكل هذا في تقارير رسمية أميركية لا تراها عصابة إسرائيل.

طبعاً لا شيء أوقح من «ويكلي ستاندارد» فهي بوق المحافظين الجدد وتعكس وقاحتهم أفراداً وجماعة. ولا أستطيع هنا غير تقديم أمثلة سريعة، من الأشهر الأخيرة فقط، مثل تحريض وليام كريستول، رئيس التحرير، على سورية لأنّها نظام «معادٍ» وللولايات المتحدة مشكلة معها، ومثل حملة ريول مارك غيريشت على إيران بعد العراق، وكأنّه يريد مزيداً من الجنود الأميركيين القتلى على مذبح إسرائيل.

وربّما زدت هنا على هذه الدراسة المزعجة للعربي والمسلم بشيء مضحك على رغم ما يبدو من استحالة ذلك، والمضحك هو ستيفن شوارتز الذي كتب مقالاً تحريضيّاً آخر، إنّما عن المملكة العربيّة السعوديّة.

لن أفيد شوارتز بنشر شيء من كلامه الوقح، فأنا لا أفهم مع وقاحة «ويكلي ستاندارد» أن تنشر شيئاً لهذا المهرّج الذي يخلو من أيّ صدقيّة شخصيّة أو مهنيّة.

عندما كنت أقرأ عن شوارتز كنت أعتقد أحياناً بأنّ هناك عشرة نصّابين بهذا الاسم، فهو بدأ حياته العمليّة شيوعياً، اشتهر بلقب «الرفيق سانداليو»، ثم أصبح يكتب مطوّلات في معهد الدراسات المعاصرة ضدّ الشيوعيّة. وعشيّة

حروب البلقان أطلق لحيته وانتحل اسم سليمان أحمد ستيفن شوارتز، وأصبح خبيراً في شؤون البلقان الذي عاد منه بعد الحرب ليحلق شعر ذقنه، ويلغي نصف اسمه، ويرتزق من الكتابة، في مطبوعات المحافظين الجدد هل هناك «شوارتزات» أم أنّه رجل واحد؟

كلّهم ستيفن شوارتز، والمشكلة أنّ الإدارة الأميركيّة لم تر بعد ذلك الخليط من المعلومات المزيّفة والوقاحة المتناهية والالتزام الإسرائيلي.

وكنت بعد أن وصفت شوارتز بأنّه «مهرّج» ردّ عليه، ورددت على الردّ، ثم قرّرت حجب اسمه عن بريدي على الإنترنت لأنّني لا أريد أن أضيّع وقتي مع أمثاله.

غير أنني لن أختتم هذا الفصل من دون أن أسأل: هل سمع القارئ العربي باسم ماكس بوت؟

هو من عصابة المحافظين الجدد إياها، ومن أخطر أعضاء العصابة وأوقحهم، وإلى درجة أنه ينكر وجود عصابة لا تَدين بالولاء للولايات المتحدة وإنما لإسرائيل وحدها، وقد خطفت السياسة الخارجية الأميركية ونشرت الكراهية لكل ما هو أميركي في العالم أجمع، وليس الشرق الأوسط وحده.

كنت تنبهت إلى ماكس بوت بعد أن كتب في مجلات راقية وصحف، مدافعاً عن المحافظين الجدد أو منكراً وجود مثل هذه العصابة، ثم قرأت له ما هو أسوأ، وقررت إهماله على أساس أنه غوبلز ليكودي آخر، إلا أنه عاد إليَّ هذه السنة بعد أن نشرت له «لوس أنجليس تايمز» النافذة والليبرالية مقالاً يهاجم فيه الرئيس المصري حسني مبارك ومصر.

هو بدأ بتسجيل سطرين من قول الرئيس بوش في خطابه عن حال الاتحاد في شباط (فبراير) الماضي، من أن مصر قادت الطريق إلى السلام في الشرق الأوسط، وتستطيع أن تقود الطريق إلى الديموقراطية في المنطقة.

وكانت الكلمات الأولى لماكس بوت بعد هذه المقدمة «أن الكلمات

القوية وحدها لا تستطيع أن تزيح ديكتاتوراً متمكناً في موقعه مثل حسني مبارك».

حسني مبارك ديكتاتور؟ هو آخر من يُتَّهم بالديكتاتورية. أستطيع أن أسجل اعتراضات كثيرة على أداء حكوماته، ولكن حتماً لا يمكن مهما شطَّ الخيال بإنسان أن يقول إن حسني مبارك ديكتاتور بعد أن قاد بلاده نحو ربع قرن من دون أن يتورط في حروب أو منازعات إقليمية.

أتوقف هنا لأعترف بأن اسم ماكس بوت يُغيظني، فقد كان عندي، صغيراً، كلب عزيز عليّ جداً اسمه «ماكس»، لا يعرفني أحد في بيروت إلا ويعرفه، فقد كان أشقر وأحمر له ذنب كالمروحة يلتف على ظهره، وقد غضبت عندما وقعت على اسم ماكس بوت للمرة الأولى، أن أجد ليكودياً متطرفاً، يفيض بأحقاده على العرب والمسلمين ينتحل اسماً «قاعَدته» فلم أطلقه على أي كلب آخر اقتنيته بعد ذلك، كما يفعلون بأرقام كبار لاعبي كرة القدم وكرة السلة. وزاد الغضب أن بقية الاسم ليست كريمة، و«بوت»، بالإنكليزية تعني نعلاً أو حذاءً، أو صرماية بالسوري، وسكربينة باللبناني، وجزمة بالمصري.

هذا «البوت» أكمل يقول: «إننا لا نستطيع أن نرسل فرقة المشاة الثالثة لتغيير النظام في القاهرة...». وهو يتكلم عن الولايات المتحدة كأنها بلده مع أن بلده إسرائيل، ويكمل مقترحاً أن تخفض الولايات المتحدة أو تلغي مساعدتها السنوية لمصر، فرأيه أن مصر تلقت منذ ١٩٥٧، بليوني دولار في السنة، وأنها لا تستحق ٥٠ بليون دولار من المساعدات الأميركية حتى لو كانت تساعد الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، فدول أخرى تساعد من دون أن تقبض دولاراً واحداً.

أولاً، الولايات المتحدة تدفع لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة، لا لخدمة مصر.

ثانياً، إسرائيل دولة إرهابية وهي قبضت من الولايات المتحدة ٧٥٠

بليون دولار في الفترة نفسها، مع أن سكانها ستة ملايين مقابل ٧٠ مليوناً في مصر.

ثالثاً، إسرائيل تقبض، وهي دولة إرهابية تقتل بنات المدارس، وواجب الولايات المتحدة أن تقاوم إرهابها كما تقاوم إرهاب القاعدة.

كل ما سبق هو من أول فقرتين في مقال من صفحتين، وقد وجدت بعد ذلك اسم أيمن نور في المقال. ماذا يعرف ماكس «بوت» عن أيمن نور سوى استعمال اسمه ضد حسني مبارك. أيمن زميل قبل أن يكون نائباً ورئيس حزب وناشر جريدة، وأتمنى له الخير، فلا يُعتقَل بل تصدر جريدته مهما كان رأيه. وفي حين أن القضية ضده جنائية لا سياسية فإنني أعارضها وأظل أتمنى لو لم يُعتقَل لأي سبب.

على كل حال، المقال الأخير نقطة في بحر هذا الكاتب الليكودي، وما كنتُ لأعلق عليه لو كان مقالاً عابراً، أو لو كان كاتبه نكرة، فهو في بلاده يُعتبر مؤرخاً عسكرياً ذا مكانة، مع أنني بحكم اقتصار اهتمامي به على ما يوجعنا، أجده غير موثوق بالمرة. ففي مجلة «فورين بوليسي» الراقية، وأمام مجلس العلاقات الخارجية، ينكر ماكس بوت أن تكون إدارة بوش تنفذ السياسة الخارجية للمحافظين الجدد، ويقول «ليت هذا كان صحيحاً».

هل تنفّذ إدارة بوش سياستي أنا الخارجية؟ أعرف أنها لم تنفذ سياسة كولن باول، ولكن ثقتي كبيرة بالوزيرة الجديدة الدكتورة كوندوليزا رايس، فهي أقرب إلى الرئيس من أي محافظ جديد أو قديم، وهي أذكى من أن تُخدَع.

ماكس بوت ينكر وجود عصابة من المحافظين الجدد غير المنتخبين، اختطفت السياسةَ الخارجية الأميركية. وهو إنكار يكفي وحده لإثبات وجود هذه العصابة، فأعضاؤها معروفون وكلهم يستحقون أن يمثُل أمام محكمة جرائم الحرب الدولية ليُحاكَم على ما اقترف في حق بلاده، قبل العراقيين والفلسطينيين وأين شعب آخر.

لا أدري لماذا اكتسب ماكس بوت سمعة كمؤرخ عسكري، فهو متطرف إلى درجة تلغي صدقيته. وعندما كتب عن العراق تحت عنوان «ما كسبنا في الفلوجة»، قال إن الحزن على ٧١ أميركياً قتلوا في المعركة مقبول، إلا أنه مضى ليدافع عن الحرب على رغم الخسائر الأميركية.

هذه الحرب سببها زعم المحافظين الجدد أن لدى العراق أسلحة دمار شامل، وأن له علاقة بالقاعدة، وهما زعمان ثبت كذبهما بالمطلق. إلا أن ماكس بوت لا يهمه أن يُقتَل شبان أميركيون في حرب غير مبررة، بل هو لا يذكر ألوف العراقيين الذين قتلوا، أو المئات منهم الذين قتلوا في الفلوجة المدمرة، فما يهمه فقط هو إسرائيل.

وهكذا، فمن فرط اهتمامه بإسرائيل، ومع «موضوعيته»، نجده يهاجم قرار محكمة العدل الدولية ضد جدار الفصل العنصري الذي بنته حكومة مجرمي الحرب الإسرائيليين، ويتحدث عن «سقوط أخلاقي» هو سقوطه قبل أي قاضٍ دولي. هل أحتاج إلى أن أسأل القارئ من يصدق ماكس بوت أو محكمة العدل الدولية، وإذا كان هناك سقوط فمن الساقط؟

ماكس بوت لا يحرض على مصر وحدها، وأذكر أنه افتتح السنة الماضية، بمقال في «ويكلي ستاندارد»، الناطقة باسم «عصابة الشر»، يحرض فيه على المملكة السعودية وباكستان، وكان العنوان مأخوذاً من عبارة معروفة بالإنكليزية هي «مع أصدقاء مثل هؤلاء لا تحتاج إلى أعداء».

وهو يقول إن باكستان والسعودية تزعمان أنهما تؤيدان الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، إلا أنهما نشرتا الإرهاب أكثر من معمر القذافي لأنهما لا تخشيان «زيارة» فرقة المشاة الثالثة لأن الولايات المتحدة لا تغزو «أصدقاءها».

ويبدو أن ماكس بوت الذي ذكر هذه الفرقة نفسها متحسراً لأنها لن تغزو مصر، يريد استخدامها لخدمة أغراضه الإسرائيلية على حساب أرواح الشبان

الأميركيين ومصالح بلادهم. وهو قال إن باكستان صدَّرت تكنولوجيا نووية إلى إيران، وأقول «إن شاء الله» ما دامت إسرائيل تملك أسلحة نووية، ثم يستشهد بشخص من القاعدة، لأن ذلك يناسبه، يقول إن السعودية أهم مصدر لتمويل الجهاد.

المقال عن باكستان والسعودية صدر في ٢/ ١/ ٢٠٠٤، والمقال عن مصر صدر في ١٠/ ٢/ ٢٠٠٥، غير أن الأحقاد واحدة وباقية. وقبل ذلك توكأ ماكس بوت على شركة للترجمة تُسمَّى ميمري(*) ليهاجم مسؤولين سعوديين وأكاديميين وصحفاً، إلا أنني لا أحتاج إلى أن أعود إلى الأرشيف لأعرف عن سموم ميمري، حليفة نتانياهو، وإنما أكتفي بما جرى في شباط (فبراير) ٢٠٠٥ وبالرئيس حسني مبارك يستضيف في شرم الشيخ مع الملك الأردني عبد الله الثاني مؤتمراً للسلام في الشرق الأوسط ضم أيضاً محمود عباس وآرييل شارون.

ماذا كانت تفعل «ميمري» في اليوم نفسه للترويج للسلام في الشرق الأوسط؟ كان رئيسها إيغال كارمون يشهد ضد مصر في لجنة الخارجية والدفاع في الكنيست، ويقدم أرقاماً ومعلومات عن «التحريض في التلفزيون والجرائد المصرية وهو تحريض يصل إلى حد اللاسامية».

رئيس اللجنة هو الليكودي المتطرف يوفال ستايفر، ولن أحكي عنه وإنما أترك الكلام لعضو الكنيست واللجنة يوسي ساريد، فهو اتهم ستايفر بأنه «مهووس» بمصر، وهوسه المَرَضي ليس «ظاهرة صحية»، وقال إن المعلومات التي سمعتها اللجنة من كامون لم تكن جديدة، وتوقيت الاجتماع، مع قمة شرم الشيخ، ليس بريئاً.

(*) يستشهد ماكس بوت في مقاله الأول بشركة الترجمة ميمري التي تسجل وتترجم كل ما يذاع أو ينشر ضد إسرائيل، وما يمكن أن تعتبره حملات عنصرية أو لا سامية للاستعمال ضد المسؤولين عنها، وضد العرب والمسلمين عموماً. وميمري لا تخطئ في الترجمة ولا تخترع، وما تترجم يُدين أي عربي أو مسلم يمارس اللا سامية قصداً أو جهلاً. إلا أن المشكلة مع هذه الشركة التي انطلقت في واشنطن كجزء من جهد إعلامي، أو إعلاني، لحكومة بنيامين نتانياهو، أنها تترجم انتقائياً، وبما يناسب أغراضها.

وفهمت من اجتماع اللجنة أن إيغال كارمون الذي ذهب إلى واشنطن برتبة كولونيل في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، أصبح الآن برتبة بريغادير جنرال (متقاعد)، والرتبتان إن لم تكونا في قتل الفلسطينيين، خصوصاً الأطفال، فهما في تشويه صورة العرب والمسلمين. أيضاً فهمت أن الصديق العزيز إبراهيم نافع لا يزال يقوم بدوره كاتباً قومياً، ووطنيا عربياً أصيلاً وأصلياً. فماكس بوت يسجل أن رئيس تحرير «الأهرام» السابق كتب عن امبراطورية شر وإرهابيين حقيقيين يخوضون حرباً لإبادة (أو تدمير) المسلمين. والقصة قديمة، ويبدو أن الكاتب لم يجد شيئاً جديداً ضد إبراهيم نافع فنبشها من قبرها لأن أخانا إبراهيم لم يَخف أو يتراجع، ولا يزال يكتب بالنَّفَس القومي المعروف عنه.

الفصل الخامس

شبكة معقدة من العلاقات

إذا كان المحافظون الجدد جواسيس، أو في نيّة التجسّس لإسرائيل، فكيف نجوا من العقاب؟

تربط بين المحافظين الجدد شبكة معقّدة من العلاقات العائليّة والصداقات والزمالة ونوع من الوصاية. ففي مقال بعنوان «نسب المحافظين الجدد»، كتب جيم لوب في آذار (مارس) عام ٢٠٠٣ «أنّ هذه القائمة من الروابط المعقّدة والمتداخلة يصعب استنفادها أو ربما حتى اعتبارها مفاجئة. لكنّها تساعد في كشف حقيقة مهمّة، وهي أنّه خلافاً لما يبدو، فإنّ المحافظين الجدد لا يشكّلون حركة سياسيّة ذات قاعدة واسعة قويّة، بل هم مجموعة صغيرة يجمعها رباط محكم، وأتاحت لها العلاقات السفاحيّة العائليّة والشخصيّة داخل إدارة بوش وخارجها، الهيمنة على مستقبل السياسة الخارجية الأميركية».

إيرفنغ كريستول المولود عام ١٩٢٠ هو أحد الآباء المؤسّسين للمحافظين الجدد عمل مديراً لتحرير مجلة «كومنتري» ما بين ١٩٤٧ و١٩٥٠، وأسّس مع ستيفن سبندر مجلة «أنكاونتر» التي عمل محرّراً فيها ما بين ١٩٥٣ و١٩٥٨ وموّلتها سي آي إيه. وهو متزوّج من جيرترود هيميلفارب، وابنهما

وليام كريستول يرأس تحرير مجلة «ويكلي ستاندرد» (التي يملكها روبرت ميردوخ)، ويصفه لوب بأنّه «ولي عهد شلّة المحافظين الجدد».

وفي عام ١٩٩٩، ألّف إيرفينغ كريستول كتاب «المحافظون الجدد، سيرة ذاتية لفكرة». ومن بين تلاميذه ريتشارد بيرل.

ومثل إيرفنغ كريستول، ساهم نورمان بودهورتز في إنشاء حركة المحافظين الجدد أواخر الستينات، فيما كانت زوجته ميدج ديكتر أمينة سرّ مؤسّسة منذ عام ١٩٨١. كما رأس الزوجان «لجنة الخطر الماثل» عام ١٩٨٠ وعملا مع دونالد رامسفيلد.

ومن المشمولين برعاية بودهورتز في مجلّة «كومنتري»، جين كيركباتريك وريتشارد بايبس الذي كان مستشاراً رفيعاً لريغان في موضوع «إمبراطوريّة الشرّ». أمّا ابنه دانيال بايبس مدير منتدى الشرق الأوسط فهو يحارب نسخته المعدّلة من «الشر» ـ الإسلام.

وكان بيرل زميل دراسة لجوان ولستيتر، ابنة الراحل ألفرد ولستيتر، وهي التي قدّمته إلى والدها حول حوض السباحة في بيت العائلة. وساعد ولستيتر بيرل وبول وولفوفيتز في انطلاقتهما في واشنطن قبل أكثر من ٣٠ عاماً. وحسب بيرل، فإنّ ولستيتر عرّفه على وولفوفيتز عندما خطر له أنّهما يستطيعان العمل معاً في النقاش الذي كان دائراً في مجلس الشيوخ عام ١٩٦٩ حول دفاعات الصواريخ البالستيّة. وأجرى وولفوويتز وبيرل مقابلة مع السناتور هنري سكوب جاكسون، قال عنها بيرل: «كان حبّاً من النظرة الأولى. لن أنسى أبداً ذلك اللقاء الأوّل مع سكوب. هناك كنّا (وولفوفيتز وبيرل) طالبان خرّيجان يجلسان على أرضيّة مكتب سكوب في مجلس الشيوخ يراجعان الجداول والتحليلات عن دفاعات الصواريخ البالستيّة ونأخذ رأيه حول هذا الموضوع». ولاحقا عمل بيرل لدى جاكسون مدة ١١ عاماً.

ويعتبر دوغلاس فايث، نائب وولفوفيتز المستقيل، أحد المشمولين

بحماية بيرل، إذ أنّ والده دالك فايث كان من أتباع فلاديمير جابوتنسكي، أحد قادة الصهيونيّة الرجعيّة، في موطنه بولندا في الثلاثينات، كما كان ناشطاً في «بيتار»، حركة شبيبة جابوتنسكي. وكرّمت المؤسّسة الصهيونيّة داك ودوغلاس فايث في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٩٧ ووصفتهما «بالمحسنين اليهوديين والناشطين المؤيِّدين لإسرائيل».

وتعتبر مؤسّسة أميركان أنتربراز اليمينيّة لصناعة القرار، مركزاً يستقطب بعض هذه العلاقات فمثّلا لين تشيني زوجة ديك تشيني باحثة في المعهد، في حين كانت ابنتهما أليزابيث نائبة مساعد وزير الخارجيّة لشؤون الشرق الأدنى. وفي عام ٢٠٠٢، تلقّى نورمان بودهورتز أعلى منحة من المعهد هي جائزة فرانسيس بوير التي أصبحت لاحقاً في عام ٢٠٠٣ جائزة إيرفنغ كريستول.

أمّا مايكل ليدين الباحث المقيم في «كرسي الحرِّيّة» في المعهد، فهو متزوّج من بربارة ليدين مؤسّسة ومديرة منتدى المرأة المستقلّة المعادي للحركة النسويّة والذي ينتقده اليساريّون بشدّة. وتعتبر بربارة قوّة مؤثّرة في السياسة البرلمانيّة للجمهوريين.

ويعتبر ديفيد وورمزر وزوجته ميراف أحد الأزواج المتنفِّذين بين المحافظين الجدد. وشارك كلاهما مع بيرل وفايث وغيرهما في كتابة مذكّرة عام ١٩٩٦ لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو «بداية جديدة: استراتيجيّة جديدة لحماية البلاد». ويعمل وورمزر مديراً لمركز دراسات الشرق الأوسط في المؤسّسة. وصدر له عن دار النشر التابعة لها، كتاب بعنوان: «حليف الطاغية: فشل أميركا في هزيمة صدّام حسين».

وأسّست ميراف مع أحد العاملين في الاستخبارات الإسرائيليّة إيغال كارمون شركة ترجمة باسم معهد الشرق الأوسط للبحوث (ميمري)، وعملت مديرة تنفيذيّة فيه مدّة أربع سنوات، وهي حاليّاً زميلة ومديرة لمركز دراسات الشرق الأوسط في معهد هدسون، وتؤلِّف كتاباً عن أسباب فشل أوسلو.

ومن الأزواج المتنفّذين أيضاً، روبرت كاغان وزوجته فيكتوريا نيولاند. روبرت مؤلّف كتاب «عن الجنّة والسلطة: أميركا وأوروبا في النظام العالمي الجديد». وهو محلّل للسياسات الخارجيّة للمحافظين الجدد. بدأ حياته ليبراليّاً، وعلى الأرجح أنّه معروف في فرنسا أكثر من الولايات المتحدة.

وكانت فكتوريا نائباً لرئيس بعثة الولايات المتحدة لدى حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وعيّنت مستشارة ثانية لنائب الرئيس ديك تشيني لشؤون السياسة الخارجيّة.

وروبرت وأخوه فريدريك هما ابنا دونالد كاغان. وفريدريك هو بروفسور في التاريخ العسكري في الأكاديميّة العسكريّة الأميركيّة في ويست بوينت، وألّف مع والده عام ألفين كتاب «بينما تنام أميركا: خداع النفس، والضعف العسكري، وتهديد السلام اليوم». وهو كتاب يدافع عن دفاعات الصواريخ ويحذّر من التهديدات التي قد تواجه أميركا مستقبلاً.

درّس دونالد كاغان في جامعة «يال» منذ عام ١٩٦٩، وأصبح أستاذاً للتاريخ والكلاسيكيّات عام ٢٠٠٢، وعلى مدى أكثر من ٢٥ عاماً، درس مادّة عن «جذور الحرب». كان ديموقراطيّاً ليبراليّاً وتحوّل إلى أحد المحافظين الجدد في السبعينات. وغالباً ما يكتب وابناه مقالات وافتتاحيّات تدعو إلى زيادة الإنفاق العسكري على الدفاع.

وعمل إليوت أبرامز بشكل وثيق مع روبرت كاغان خلال رئاسة ريغان. وهو صهر نورمان بودهورتز الذي يكتب ابنه جون بودهورتز عموداً في «نيويورك بوست» التي يملكها ميردوخ، وغالباً ما يظهر على قناة «فوكس» التلفزيونيّة. وكان كتب خطابات لريغان ومن بعده الرئيس جورج بوش الأب، وهو يرفض في كتاباته ممارسة أيّ ضغط أميركي على إسرائيل التي يقول إنّها ترفض الدفاع عن نفسها لكي تظهر «حسن نيّة» في مسعاها إلى السلام.

الفصل السادس

مشروع القرن الأميركي الجديد

أسّس المعهد في ربيع عام ١٩٩٧ تحت رعاية «مشروع المواطنة الجديد» الذي تموّله مؤسّسة برادلي بسخاء. وللمعهد علاقة وثيقة مع «معهد التخطيط الأميركي» (الذي تموّله أيضاً مؤسّسة برادلي). والمعهد مؤسّسة تربويّة غير ربحيّة هدفها الترويج للزعامة الأميركيّة العالميّة. منذ تأسيسه، شنّ حملة شديدة من أجل حشد التأييد للحرب على العراق، ولكي تلعب أميركا دوراً أكثر استمراراً في الشرق الأوسط. وهو يعتبر أنّ السياسة الأميركيّة الخارجيّة من حيث المبدأ «صحيحة».

رئيس المعهد هو وليام كريستول ومدراء المشروع هم روبرت كاغان وبروس جاكسون ولويس ليهرمان ومارك غيرسون. ومن بين الهيئة العاملة في المشروع المدير التنفيذي غاري شميت ورويل مارك غيرشيت.

(عمل بروس جاكسون لسنوات نائباً لمدير شركة لوكهيد مارتن للأسلحة، ورأس اللجنة الفرعيّة للسياسة الخارجيّة والأمن القومي التابعة للحزب الجمهوري في حملة عام ألفين التي دعا خلالها إلى إقصاء صدام حسين).

ويصف جيم لوب المعهد بأنّه واجهة لتحالف المحافظين الجدد،

الناشطين الجمهوريين من أقصى اليمين والمسيحيين اليمينيين الذين يقفون وراء ما أصبح يعرف بسياسات بوش «الإمبرياليّة الجديدة». ويشغل العديد من المحافظين الجدد الذين كانوا على علاقة بالمعهد منذ تأسيسه، مناصب رفيعة في الإدارة الحاليّة حيث يمكنهم ترجمة برامجهم إلى أفعال.

إنّ الدافع الرئيسي وراء تأسيس معهد مشروع القرن الأميركي الجديد من جانب رامسفيلد وتشيني وصحبهما هو مواجهة ما اعتبروه انحرافاً في سياسة الرئيس بيل كلينتون الخارجية والدفاعيّة. لقد عزّز تأسيس المعهد وقوف التحالف القوي بين الجناح اليميني من الجمهوريين أمثال ديك تشيني ودونالد رامسفيلد وبين الزعماء اليمينيين من المسيحيين والكاثوليك أمثال غاري بووير ووليام بينيت وبين المحافظين الجدد بصلابة وراء منبر يدعو إلى الهيمنة العسكريّة الأميركيّة على العالم.

ويقول لوب: معهد مشروع القرن الأميركي الجديد في أوجه كثيرة يمثّل الانبعاث الأحدث لمجموعات من الصقور يهيمن عليها محافظون جدد يهود من عهد السبعينات عندما حاربوا الجناح المناهض للحرب في الحزب الديموقراطي، قبل أن ينضمّوا إلى جمهوريين بارزين مثل رامسفيلد في معارضة الوفاق مع موسكو.

وكتب وليام بينيت أنّ المعهد كان القوّة الدافعة وراء صوغ قانون «تحرير العراق» وتمريره، وهو قانون رسم واجهة قانونيّة للخطط الكبرى للحرب على العراق. وظهرت تواقيع الأعضاء البارزين في المعهد على رسالة موجّهة إلى الرئيس بيل كلينتون عام ١٩٩٨ تنتقده بسبب عدم تنفيذه القانون بارسال جنود إلى بغداد.

ومرّر المعهد ملايين الدولارات من أموال دافعي الضرائب إلى المؤتمر الوطني العراقي، كما شكّل مجموعة جديدة لجنة لتحرير العراق

إعلان مبادئ المعهد

يحمل إعلان مبادئ المعهد المؤرّخ في الثالث من حزيران (يونيو) عام ١٩٩٧، تواقيع ٢٥ شخصاً من بينهم بول وولفوفيتز ودونالد رامسفيلد وديك تشيني وإليوت أبرامز وجيب بوش ونورمان بودهورتز وزوجته ميدج ديكتر وزالماي خليلزاد وفرانك غافني ولويس ليبي ودان كويل ودونالد كاغان ووليام ج. بينيت والمرشح الرئاسي الجمهوري اليميني الناشر ستيف فوربز.

ويعتبر إعلان المبادئ أنّ السياسة الأميركيّة الخارجيّة والدفاعيّة مائعة، وأنّه رغم أنَّ المحافظين انتقدوا السياسات غير المتجانسة لإدارة كلينتون، إلاّ أنّهم لم يطرحوا بثقة رؤيا استراتيجيّة لدور أميركا في العالم، أو مبادئ استرشاديّة للسياسة الأميركيّة الخارجيّة. كما أنّهم لم يحاربوا من أجل موازنة دفاع تحفظ أمن أميركا وتعزِّز مصالحها في القرن الجديد. «أنّنا نهدف إلى تغيير ذلك. نهدف إلى أن نطرح القضيّة وأن نحشد التأييد لتزعم أميركا العالم».

ويقول إعلان المبادئ أنّ تاريخ القرن العشرين يظهر أنَّ من المهمّ تغيير الأوضاع قبل ظهور الأزمات، ومواجهة التهديدات قبل أن تصبح ملحّة. «كان يجب أن يعلّمنا تاريخ هذا القرن أن نتمسّك بقضيّة الزعامة الأميركيّة».

وثمّة أربعة انعكاسات لذلك:

نحتاج إلى زيادة نفقات الدفاع بشكل كبير إذا كان لنا أن نتحمّل مسؤوليّاتنا العالميّة اليوم، وأن نحدث قوّاتنا المسلّحة في المستقبل. نحتاج إلى تعزيز علاقاتنا مع الحلفاء الديموقراطيين وتحدّي الأنظمة المعادية لمصالحنا وقيمنا. نحتاج إلى الترويج لقضيّة الحرّيّة السياسيّة والاقتصاديّة في الخارج، وتحمّل مسؤوليّة دور أميركا الفريد في الحفاظ على نظام عالمي صديق لأمننا وازدهارنا ومبادئنا وتوسيع هذا النظام.

ويختتم الإعلان بالقول: إنّ مثل هذه السياسة الريغانيّة المعتمدة على

القوّة العسكريّة والوضوح الإخلاقي قد لا تكون دارجة اليوم. لكنّها ضروريّة إذا كان للولايات المتحدة أن تبني على نجاحات القرن الماضي وأن تضمن أمننا وعظمتنا في القرن التالي.

المعهد والرسائل المفتوحة والمذكرات

في غالب الأحيان، ينشر المعهد رسائل مفتوحة ومذكّرات موجّهة إلى الرئيس جورج بوش وافتتاحيّات في الصحف حاملة تواقيع تشمل أسماء العديد من المحافظين الجدد. هذه الرسائل والمذكّرات تنشر على الموقع الإلكتروني للمعهد حيث تنشر أيضاً مقالات أعضاء المعهد.

ففي ٢١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، أصدر المعهد رسالة مفتوحة موجهة إلى الرئيس بوش تحضّه على توسيع الحرب ضدّ حرب الإرهاب أبعد من أفغانستان لتشمل إزالة صدّام حسين وقطع العلاقات مع السلطة الفلسطينيّة والاستعداد لاتخاذ إجراءات ضدّ سورية وإيران وحزب الله في لبنان. وحملت الرسالة تواقيع ٤١ مسؤولاً من بينهم ريتشارد بيرل وجين كيركباتريك وفرانك غافني وفرانسيس فوكوياما ووليام كريستول ودونالد وروبرت كاغان.

كما أشادت رسالة موجّهة إلى الرئيس بوش في ٣ نيسان (أبريل) ٢٠٠٢ به بسبب «موقفه القوي الذي يدعم الحكومة الإسرائيليّة في انضمامها إلى الحملة الحاليّة لمكافحة الإرهاب... يجب ألاّ يشكّ أحد بأنّ للولايات المتحدة وإسرائيل عدوّاً مشتركاً كلانا هدف لما أسميته عن حقّ «محور الشرّ». أنَّ إسرائيل مستهدفة جزئيّاً لأنّها صديقتنا، وأيضاً لأنّها أرض المبادئ الديموقراطيّة الليبراليّة ـ المبادئ الأميركيّة ـ وسط بحر من الطغاة وعدم التسامح والكراهية. وكما أشار وزير الخارجيّة، فإنّ إيران والعراق وسورية متورِّطة في «التهيئة لثقافة القتل السياسي والتفجيرات الانتحاريّة ضدّ إسرائيل وتمويلها، تماماً كما قدّمت المساعدة لحملات الإرهاب ضدّ الولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين».

وندّدت الرسالة بياسر عرفات وقيادة السلطة الفلسطينيّة «ليس ممكنا أن نواصل سياسة الولايات المتحدة في حضّ إسرائيل، أو أكثر من ذلك بقليل، الضغط عليها لمواصلة التفاوض مع عرفات، بأكثر من أن يكون ممكناً أن نكون مستعدِّين للقبول بالضغوط من أجل التفاوض مع أسامة بن لادن أو الملاّ عمر. وليس على الولايات المتحدة أن تمنح المساعدة الماليّة إلى السلطة الفلسطينيّة التي تتصرّف كأحد أسنان ماكينة الإرهاب في الشرق الأوسط، بأكثر من قبولنا بأن يقدّم الآخرون المساعدة للقاعدة.

«بدلاً من ذلك، على الولايات المتحدة أن تقدّم مساندتها الكاملة لإسرائيل في سعيها إلى اجتثات شبكات الإرهاب التي تهدّد يوميّاً حياة المواطنين الإسرائيليين». كما تحضّ الرسالة بوش على تسريع خطط إزاحة صدّام حسين من السلطة في العراق.

وتحمل الرسالة توقيع ٣٤ شخصاً من بينهم ريتشارد بيرل ونورمان بودهورتز وكن إيدلمان وروبرت كاغان وفرانك غافني ودانيل بايبس وراندي شوينمان ومدير سي آي إيه السابق جيمس وولزي.

وحاول المعهد رسم صورة مشرقة لمرحلة ما بعد الحرب في العراق. ففي مذكّرة بتاريخ ٥ أيار (مايو) ٢٠٠٢ موجّهة إلى افتتاحيّات الصحف عن عراق ما بعد صدّام، ينتقد غاري شميت التغطية الإعلاميّة المتشائمة من بغداد التي وصفها «بالمهلكة والكئيبة». ويرفق مقالاً بعنوان «تغطية إعلاميّة سيّئة من بغداد»، كتبه جوناثان فورمان الصحافي في «نيويورك بوست» ونشر في «ويكلي ستاندرد».

وفي تقريره الذي يتناقض مع كل تقرير ورد من صحافيين إخرين في بغداد، يكتب فورمان: أنّ شدّة حماسة الشعب (العراقي) للأميركيين مثيرة للدهشة... وهي مستمرّة من دون انتقاص رغم التأخير في إعادة الكهرباء والمياه إلى المدينة... أنّها هذه الأمور مثل الطريقة التي تغازل بها النساء،

كبيرات وصغيرات وبشكل فاضح، الجنود، عندما يرفعن حجابهن من أجل الابتسام، ويلوّحن من الشبابيك العالية، ويقلن بخجل مرحباً من أبواب نصف مفتوحة.

«لكن لا يمكن أن تروا الكثير من ذلك على الشاشات أو تقرأوه في الصحف. . . فإلى درجة مدهشة، يتجنّب العاملون في الصحافة في بغداد الكتابة عنه أو تصوير التعامل الودّي بين القوّات الأميركيّة هنا والسكّان المحليين».

تقرير المعهد عن «إعادة بناء دفاعات أميركا»

أصدر المعهد في أيلول (سبتمبر) عام ألفين تقريراً بعنوان «إعادة بناء دفاعات أميركا ـ الاستراتيجيّة: القوى والموارد من أجل قرن جديد». وشارك في إعداد التقرير ٢٧ باحثاً كان بينهم بول وولفوويتز ووليام كريستول وروبرت كاغان وغاري شميت ولويس ليبي. وكان دونالد كاغان وغاري شميت رئيسين مشاركين، في حين كان توماس دونيللي الكاتب الرئيسي للتقرير.

وينطلق التقرير من الاعتقاد بأنّ على أميركا أن تسعى إلى الحفاظ على موقعها في زعامة العالم وتوسيعه من خلال الحفاظ على تفوّق القوّات العسكريّة الأميركيّة. وهو يدعو إلى زيادة كبيرة في نفقات الدفاع والقتال في عدد من المسارح الرئيسيّة للحرب من أجل تحقيق الهيمنة الأميركيّة.

ويقول التقرير: «سعت الولايات المتحدة على مدى عقود إلى لعب دور أكثر ديمومة في الأمن الإقليمي للخليج. وفي حين أنّ الصراع المستمرّ مع العراق يوفّر المبرّر الفوري، فإنّ الحاجة إلى وجود قوّات أميركيّة كبيرة في الخليج تتجاوز قضيّة نظام صدّام حسين». ويدعو التقرير إلى «تفوّق أميركي عالمي يصوغ النظام الأمني العالمي ليتماشى مع المصالح الأميركيّة»، ويضيف أنّه «حتّى لو غاب صدّام من المشهد، على القوّات الأميركيّة البقاء في الخليج». ويزيد أنّ بعثات حفظ السلام «تستدعي وجود قيادة أميركيّة سياسيّة بدلا من قيادة الأمم المتحدة».

كتاب المعهد «الخطر الماثل»

في فترة حملة الانتخابات الرئاسيّة عام ألفين جمع المعهد كتاباً اعتبر بمثابة خطّة عمل للإدارة المقبلة. الكتاب بعنوان «أخطار الحاضر: الأزمة والفرص في سياسة أميركا الخارجيّة والدفاعيّة»، وهو من تحرير وليام كريستول وروبرت كاغان (من إصدارات دار أنكاونتر)، كما ساهم كلّ من بول ولفوفيتز وإيليوت أبرامز وريتشارد بيرل بكتابة فصول في الكتاب.

وفي الفصل الذي كتبه عن الشرق الأوسط، يطرح إيليوت أبرامز مفهوم «السلام عبر القوّة» ويناقش أنّ القوّة العسكريّة للولايات المتحدة واستعدادها لاستخدامها سيبقى «عاملاً رئيسيّاً في قدرتنا على الترويج للسلام»، داعياً إلى إسقاط صدّام كخطوة استباقيّة، وهو ما يكرّره المساهمون الآخرون في الكتاب.

ويضيف أبرامز «أنّ تعزيز قوّة حليفتنا الرئيسة في المنطقة، إسرائيل، يجب أن يكون أساساً للسياسة الأميركيّة الشرق الأوسطيّة، ويجب ألاّ نسمح بإقامة دولة فلسطينيّة لا تؤيّد بكلّ وضوح السياسة الأميركيّة في المنطقة».

وفي الفصل التمهيدي عن تغيير النظام يسمّي كريستول وكاغان العراق وإيران وكوريا الشماليّة والصين كدول لا بدّ من مواجهتها. أمّا بالنسبة إلى العراق وكوريا الشماليّة، فيستنتج مؤسّسا المعهد أنّه سيكون على الولايات المتحدة التدخّل في الخارج «حتى لو نتمكّن من إثبات أنّ ما يعتبر على نطاق ضيّق «مصالح حيويّة» للولايات المتحدة، في خطر».

بداية جديدة

تشكّل الورقة التي أعدّت عام ١٩٩٦ بعنوان «انفصال تامّ (أو بداية جديدة) استراتيجيّة جديدة لحماية البلاد»، بياناً مريعاً ينبئ بطريقة تفكير المحافظين الجدد إزاء إسرائيل والفلسطينيين والشرق الأوسط الأوسع، وهي

بمثابة تصوّر مسبق لأحداث وقعت في السنوات السبع التالية لإعدادها. وقد رأيت التوسّع في عرضها بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري وبدء تنفيذ ما دعا إليه «الإسرائيليُّون» باستمرار. لقد أُعدّت هذه الورقة لرئيس الوزراء الإسرائيلي القادم في حينه بنيامين نتانياهو، وجرى إعدادها في معهد الدراسات الاستراتيجيّة والسياسيّة المتقدّمة ومقرّه القدس من جانب مجموعة دراسيّة عملت على إعداد «استراتيجيّة إسرائيليّة جديدة باتجاه العام ألفين.

وشارك في المجموعة الدراسيّة (بصفتهم الرسميّة آنذاك):

ريتشارد بيرل من مؤسّسة أميركان إنتربرايز، ورئيس المجموعة الدراسيّة، جيمس كولبرت من المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، وتشارلز فيربانكس الابن من جامعة جونز هوبكنز، ودوغلاس فايث من مؤسّسة فايث وزيل، وروبرت لوينبيرغ رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسيّة المتقدِّمة، وجوناثان توروب من معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى، وديفيد وورمزر من معهد الدراسات الاستراتيجيّة والسياسيّة المتقدِّمة، وميراف وورمزر من جامعة جونز هوبكنز.

ومن الجدير ذكره أنّ دوغلاس فايث كان حتى استقالته الشخص المدني الثالث في البنتاغون بعد دونالد رامسفيلد وبول وولفوفيتز، وأنّ ديفيد وورمزر انتقل إلى مكتب نائب الرئيس ديك تشيني بعد أن كان المساعد الخاص لجون بولتون نائب وزير الخارجيّة لشؤون الحدّ من التسلّح والأمن الدولي، الذي استغنت كوندوليزا رايس عنه، في حين أنّ ريتشارد بيرل عضو ورئيس سابق لمجلس إدارة سياسة الدفاع الذي يقدّم التوصيات والنصائح لرامسفيلد.

ويتّخذ التقرير موقفاً متصلّباً من مسيرة أوسلو للسلام والتحرّك باتجاه «شرق أوسط جديد» وينتقد إسرائيل «لموافقتها على التفاوض على السيادة على عاصمتها، والردّ باستسلام على اندلاع العنف». والنصّ موجود في ملحق هذه الدراسة.

تقرير استراتيجيّة الأمن القومي لعام ٢٠٠٢

تقرير استراتيجيّة الأمن القومي الذي أصدره البيت الأبيض في ٢٠ أيلول (سبتمبر) عام ٢٠٠٢ هو بيان عن الاستراتيجيّة الأميركيّة الكبرى في عالم ما بعد ٢٠٠١/٩/١١. وهو متأثّر بشدّة بأفكار المحافظين الجدد.

ويحتوي التقرير على أربع أفكار رئيسيّة أثارت الكثير من الجدل. الأولى تدعو إلى عمل عسكري استباقي ضدّ الدول المعادية والجماعات الإرهابيّة التي تسعى إلى تطوير أسلحة دمار شامل.

والثانية هي إعلان أنّ الولايات المتحدة لن تسمح بتحدّي قوّتها العسكريّة العالميّة من جانب أيّ قوّة أجنبيّة.

والثالثة أنّه فيما يعبّر التقرير عن التزامه التعاون الدولي المتعدّد الأطراف، فإنّه يوضح أنّ الولايات المتحدة «لن تتردّد في التصرّف وحدها إذا اقتضت الضرورة» من أجل الدفاع عن المصالح القوميّة والأمن.

والرابعة أنّ استراتيجيّة الأمن القومي تهدف إلى نشر الديموقراطيّة وحقوق الإنسان حول العالم، خصوصاً في العالم المسلم.

مركز سياسة الأمن

يوضّح رئيس مركز سياسة الأمن ومديره التنفيذي فرانك غافني أنّ المركز الذي تأسّس عام ١٩٨٨، يتخذ من «لجنة الخطر الماثل» نموذجاً له إلى حدّ ما، وهي لجنة جمعت في السبعينات تحالفاً من الأميركيين الذين تحدّوا وجهة النظر القائلة بأنّ الوفاق مع الاتحاد السوفياتي يشكّل أساساً مجدياً للأمن الأميركي. ويقول غافني إنّ المركز شكّل «صوتاً عقلانيّاً وواقعيّاً، قويّاً وفي معظم الأحيان وحيداً، في السنوات الأخيرة».

ومثل لجنة الخطر الماثل، ساعد المركز في الحفاظ على حسّ الانتماء والهويّة بين صنّاع سياسة الأمن الذين يحملون الأفكار نفسها وينتظرون

الوقت الذي «يتمّ فيه استدعاء كثيرين منهم للخدمة مرّة أخرى في الحكومة». وهذا ما حدث في إدارة ريغان حين احتلّ عدد كبير من أعضاء المركز مناصب رفيعة.

ويقول المركز «هذا اليوم يحلّ الآن بكلّ سرور على المركز وشركائه. إذ أصبح أحد الأعضاء القدامى في مجلس مستشاري المركز، ريتشارد تشيني، نائباً لرئيس الولايات المتحدة جورج بوش، وهو عيّن دونالد رامسفيلد الذي حاز على جائزة المركز، «المحافظ على الشعلة»، ليكون وزيراً للدفاع. كما دعا رامسفيلد والمسؤولون الآخرون في الحكومة عدداً غير عادي من أعضاء المجلس الاستشاري والزملاء في المركز للخدمة في مراكز رفيعة في الحكومة الأميركيّة».

ولشدّة سرور المركز الذي رأى أعضاءه يحتلّون مراكز مرموقة في الإدارة، فإنّه خصّص جزءاً من موقعه الإلكتروني للأعضاء الـ ٢١ في مجلسه الاستشاري (الذي كان يدعى سابقاً مجلس المستشارين) الذين أصبحوا في الحكومة الآن وفي إجازة من المركز. ومن هؤلاء إيليوت أبرامز وريتشارد بيرل ودوغلاس فايث (الرئيس السابق لمدراء المركز) ووزير القوّات الجويّة جيمس روشيه (الذي عين وزيراً للجيش في ٧ أيار (مايو) ٢٠٠٣.

وتصف مذكّرة وزّعها المركز في ٥ أيار (مايو) ٢٠٠٣ خريطة الطريق بأنّها «مصيدة طريق» وتؤيّد الرئيس السابق لمجلس النوّاب نيوت غينغريش في هجومه على وزارة الخارجيّة بسبب خريطة الطريق واللجنة الرباعيّة. لقد كان الموضوع الرئيسي المنشور على الموقع الإلكتروني للمركز في ١٠ أيار (مايو) ٢٠٠٣: «تقرير لسي آي إيه يكشف أنّ الولايات المتحدة كانت تعرف بوجود جمعيّات خيريّة تموّلها السعوديّة ومرتبطة بالإرهاب في عام ١٩٩٦». وحصل محامون على هذا التقرير من سي آي إيه أثناء مقاضاتهم جمعيّات خيريّة إسلاميّة في ما يتعلّق ببعض ضحايا هجوم ١١/٩/٢٠٠١.

مؤسّسة أميركان إنتربرايز

تُعتبر مؤسّسة أميركان أنتربرايز بالنسبة إلى المحافظين الجدد، المركز الأساسي من بين معاهد صنع القرار، حتى أنّه يطلق عليها اسم «قلعة المحافظين الجدد». وتضمّ ١٤ عضواً من إدارة بوش وتدّعي أنّ تمثيلها في الإدارة أفضل من أيّ معهد آخر. هي أسّست عام ١٩٤٣ ومنذ ذاك الوقت عمل على الترويج لأجندة محافظة في السياسة الخارجيّة والمحلّيّة.

وتعتبر المؤسّسة أحد أكبر معاهد صنع القرار الأميركيّة ولديها ٥٠ باحثاً مقيماً وزميلاً، إضافة إلى مئة باحث مساعد. وغالباً ما يقدّم الباحثون شهادات أمام لجان تابعة للكونغرس، واستشارات لكل فروع الحكومة، وتستعين بهم وسائل الإعلام أكثر من خبراء معاهد صنع القرار الأخرى، حسب ما يفيد المعهد.

يرأس المعهد كريستوفر ديماث، أمّا نائب الرئيس التنفيذي فهو ديفيد غيرسن، ونائب الرئيس للمطبوعات فهو مونتغومري بي. براون، ونائبة الرئيس لدراسات سياسة الدفاع والخارجيّة دانييل بليتكا.

ويضمّ مجلس المستشارين الأكاديميين ١١ شخصاً من بينهم البروفسور إليوت كوهين وغيرترد هيميلفارب وصمويل هنتنغتون. ومن الباحثين المقيمين مايكل ليدين في «كرسي الحرّيّة»، ولين تشيني ونيويت غينغريتش من الزملاء الرئيسيين، في حين أنّ ريتشارد بيرل من الزملاء المقيمين، كما أنّ جين كيركباتريك هي مديرة دراسات سياسة الدفاع والخارجيّة.

وخلال أزمة العراق، عقد المعهد مراراً «جلسات قهوة سوداء» تكلّم فيها محافظون جدد بارزون. ونقلت الصحافيّة في «نيويورك تايمز» مورين داود أنّ إحدى المدعوّات إلى حفلة عشاء البيت الأبيض لجمعيّة المراسلين أواخر نيسان (أبريل) قالت لريتشارد بيرل إنّها تشتاق إلى «جلسات القهوة السوداء» المخصّصة لاطّلاعهم على ما يجري في العراق، فردّ أنّ المحافظين الجدد قد

يعقدون جولة أخرى من هذه الجلسات، مضيفاً: «سنعقد جلسات شاي أخضر في شأن كوريا الشمالية».

مؤسسة برادلي

أسّست مؤسّسة برادلي لإحياء ذكرى الأخوين ليند وهاري برادلي اللذين أسّسا أعمالهما في ملووكي عام ١٩٠٣ وكبرت لتصبح شركة آلن - برادلي. وعندما استولت شركة روكويل إنترناشيونال على شركة إلن - برادلي عام ١٩٨٥ ، استخدم جزء كبير من العائدات لتأسيس مؤسّسة برادلي التي تدافع عن الحرّيّة الاقتصاديّة والسياسيّة.

ومؤسّسة برادلي غنيّة وقويّة وهي المموِّل الرئيسي لمفكّري المحافظين الجدد. والبعض يسمّيها القدِّيس الراعي لقضايا الصقور بفضل كرمها الذي تبديه إزاء قضايا المحافظين الجدد.

كانت لفترة طويلة مموِّلاً لما أصبح يعرف باسم مركز جون أم. أولين للدراسات الاستراتيجيّة (الذي تموّله الآن مؤسّسة أولين) في جامعة هارفارد، والذي كان يديره حتى عام ألفين صموئيل هنتغنتون، مؤلِّف الكتاب الشهير (والسيِّئ الذِّكر) «صراع الحضارات». لقد قدّمت المؤسّسة المال لإقامة «معهد مشروع القرن الأميركي الجديد»، وهي تموِّله بدفعات منتظمة منذ ذلك الحين.

منتدى الشرق الأوسط

استناداً إلى بيان له، يعمل منتدى الشرق الأوسط الذي تأسّس عام ١٩٩٠ ، على الترويج للمصالح الأميركيّة في الشرق الأوسط. . . وتحديداً فإنّه يؤمن بعلاقات وثيقة مع إسرائيل وتركيا «وغيرهما من الديموقراطيات حال ظهورها». وهو «يعمل من أجل حقوق الإنسان في المنطقة ويناضل لإضعاف قوى الراديكاليّات الدينيّة، ويسعى إلى الحفاظ على إمداد نفطي ثابت ومنخفض الثمن، ويروِّج لتسوية سلميّة للخلافات الإقليميّة والدوليّة.

والمنتدى «ينظر إلى المنطقة، بكل ما فيها من إسراف الديكتاتوريّات والإيديولوجيّات الراديكاليّة والصراعات الوجوديّة وخلافات الحدود والعنف السياسي وأسلحة الدمار الشامل، كمصدر رئيسي للمشاكل التي تواجه الولايات المتحدة. وعليه فإنّه يحضّ على اتخاذ إجراءات فاعلة لحماية الأميركيين وحلفائهم».

ولتحقيق هذه الأهداف، يسعى المنتدى إلى المساعدة في صوغ المناخ الفكري الذي تصنع فيه السياسة الخارجيّة للولايات المتحدة، من خلال معالجة القضايا الرئيسة بطريقة سهلة ووقت قصير ولجمهور راق».

مدير المنتدى هو دانيال بايبس، وتشمل نشاطاته «برنامج مراقبة الحرم الجامعي» الذي يراقب الأكاديميين المختصّين بالشرق الأوسط في المعاهد الأميركيّة، وهو ما يراه بعض المراقبين حملات خادعة. وعلى سبيل المثال، في تشرين الأول (أكتوبر) عام ٢٠٠٢، نشر «برنامج مراقبة الحرم الجامعي» قائمة بأسماء ١٠٨ أكاديميين في الولايات المتحدة قالت إنّهم «اعتذاريّون يدعمون الإرهاب»، وقليل منهم في المملكة المتحدة وإسرائيل وألمانيا وتركيا ومصر.

وعلى الموقع الإلكتروني للمنتدى، توجد قائمة من ١٨ «خبيراً» في الإسلام والإسلاميين في الشرق الأوسط لمساعدة المذيعين ومنظّمي المحاضرات. وتشمل القائمة باتريك كلاوسن، نائب مدير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ومارتن كريمر محرّر «فصليّة الشرق الأوسط»، ووليام كريستول رئيس تحرير «ويكلي ستاندرد»، ولورانت موروفيتس وهذا محلّل في معهد هدسون (وكان ألقى محاضرة اعتبرها كثيرون مثيرة للغضب عن المملكة العربيّة السعوديّة أمام مجلس سياسات الدفاع عام ألفين بدعوة من رئيس المجلس ريتشارد بيرل)، وروبرت ساتلوف مدير تخطيط السياسة والاستراتيجيّات في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، وميراف وورمزر،

مديرة سياسة الشرق الأوسط في معهد هدسون، وحبيب مالك بروفسور التاريخ في الجامعة الأميركيّة في لبنان، الخبير في «لبنان والشرق الأوسط، والمسيحيين وحزب الله».

وتشمل لائحة المنتدى أيضاً جوديث ميلر الصحفيّة المعروفة في «نيويورك تايمز» والتي تتضمّن محاضراتها «خبراتها مع مجموعات الإرهابيين والزعماء في الشرق الأوسط وتأثيرهم على الأميركيين»، ومن بين كتبها «لله ٩٩ اسماً: تقارير من الشرق الأوسط المقاتل». وكانت سُمعتُها تضرّرت بسبب الأخبار الخاطئة التي كتبتها عن العراق عشيّة الحرب اعتماداً على معارضين من نوع أحمد الجلبي.

وتصدر عن المنتدى فصليّة الشرق الأوسط «ميدل إيست كوارترلي» ونشرة «ميدل إيست أنتيليجانس» التي تصدر شراكة مع «لجنة الولايات المتحدة من أجل لبنان حرّ».

معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

تأسّس معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى عام ١٩٨٥ ويصف نفسه بأنّه «مؤسّسة عامّة تعليميّة منذورة للبحث الدراسي والنقاش المطّلع في ما يتعلّق بمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ومن خلال برنامج شامل للأبحاث والحلقات الدراسيّة والمؤتمرات والمطبوعات وجولات دراسيّة في الشرق الأوسط، يوفّر المعهد لصنّاع القرار والديبلوماسيين والصحافيين أفكاراً جديدة لترويج السلام والأمن والاستقرار في واحدة من أكثر مناطق العالم غلياناً».

كان مدير المعهد دنيس روس الحائز على «منحة زيغلر المميّزة»، منسّقاً خاصّاً للشرق الأوسط في عهد الرئيس كلينتون. أمّا مدير تخطيط السياسات والاستراتيجيّات فهو روبرت ساتلوف، ونائب المدير هو باتريك كلاوسون.

وتستقطب هذه المؤسّسة بعض المفكِّرين العرب البارزين كزملاء زائرين، وتحيط بها هالة من الاحترام. ومن الزملاء الزائرين بانتظام أعضاء في قوّات الدفاع الإسرائيليّة. وغالباً ما ينشر موظّفوها مقالات في وسائل الإعلام الأميركيّة والدوليّة. ويضمّ المعهد قلّة معتدلة مثل رئيسه دنيس روس، مع غالبيّة ليكوديّة، على الرّغم من أنّ مؤسّس المعهد مارتن أنديك وسطي.

وتعمل مجموعة منتدى السياسات في معهد واشنطن، على جمع صنّاع القرار في واشنطن أكثر من ٤٠ مرّة سنويّاً لمناقشات في القضايا التي تؤثّر في مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ومن المتحدِّثين في هذه الاجتماعات وزراء خارجيّة الأردن ومصر وعمان وقطر وتونس، إضافة إلى عدد من رؤساء الحكومات الإسرائيليّة.

ويعقد معهد واشنطن مؤتمرين رئيسيين سنويّاً لمناقشة الأفكار الكبرى في أجندة السياسة الشرق الأوسطيّة ـ هما سوريف سيمبوزيوم (حلقة دراسيّة) في الربيع، ومؤتمر واينبرغ فاوندرز الذي يعقد في الخريف في منتجع في فرجينيا.

ويعقد المعهد كل أربع سنوات مؤتمراً لمجموعة الدراسة الرئاسيّة ـ وهي لجنة تضمّ أعضاء من الحزبين وتكلّف وضع مخطّط للسياسة الشرق الأوسطيّة للإدارة المقبلة. وضمّت المجموعة الدراسيّة الرئاسيّة للعام ألفين التي وضعت تقرير «الإبحار خلال الأعصار: أميركا والشرق الأوسط في القرن الجديد»، ٥٢ عضواً، سبعة منهم تسلّموا في عهد بوش مناصب رفيعة في البيت الأبيض ووزارة الخارجيّة والبنتاغون. وشملت مجموعة التسيير ١١ عضواً من بينهم نائب وزير الدفاع بول وولفوفيتز. وهي أكّدت على التحالف «غير المكتوب» مع إسرائيل حتى «لا يراود الشرق الأوسطيين شكّ في مدى قوّة الشراكة الاستراتيجيّة الأميركيّة ـ الإسرائيليّة». ودعت إلى التعامل مع دول عربيّة مناصرة للغرب ـ السعوديّة والأردن ومصر والمغرب ـ وفي الوقت نفسه ردع الخصوم الحاليين والمحتملين بما فيهم سورية والعراق. كما دعت إلى أخذ

العبر من مسيرة أوسلو السلميّة والبحث عن بدائل. وبقراءة هذه الوثيقة في العام ٢٠٠٣، تبدو كأنّها تأتي من عصر مغاير ـ وهي فعلاً كذلك. لقد تركت الباب مفتوحاً أمام الولايات المتّحدة للتدخّل في العراق بسبب أسلحة الدمار الشامل، وإن فضّلت أن يتمّ ذلك عبر تحالف واسع في إطار الأمم المتّحدة، ولكن إذا اقتضى الأمر، فمن خلال تحالف مع المقرّبين من الأصدقاء والحلفاء.

معهد الشرق الأوسط لأبحاث الميديا. . . ميمري

هو في الواقع شركة ترجمة انتقائيّة للإساءة للعرب والمسلمين. أُسّس «لإثراء النقاش في شأن السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط». وتمّ تأسيسه مشاركة بين ميراف وورمزر والمستشار لرئيس الوزراء الإسرائيلي لشؤون العنف إيغال كارمون. وبقيت وورمزر مديرة تنفيذيّة للمعهد على مدى أربعة أعوام.

وتقول وورمزر إنّه من خلال عملها في المعهد «ساعدت في تثقيف صنّاع السياسة عن الازدواجيّة في نهج السلطة الفلسطينيّة في «التفاوض على السلام» مع إسرائيل: الدعوة إلى السلام في الصحافة الناطقة بالإنكليزيّة وأمام صنّاع السياسة الغربيّة وفي الوقت نفسه التحريض على الكراهية والعنف عبر الإعلام الرسمي الناطق بالعربيّة». ويقع المقرّ الرئيسي للشركة في واشنطن، ولها مكاتب في برلين ولندن والقدس. ويترجم مقالات من الصحافة العربيّة، وفي الغالب المقالات التي تظهر العرب في أسوأ صورة. ويقوم بتوزيع هذه الترجمات بشكل واسع، وهي مقالات غالباً ما أثارت زوبعة في الإعلام الغربي. ويقوم الموقع الإلكتروني للمعهد بإعادة نشر مقالات لاقت استحساناً كبيراً، وهي في غالبيّتها العظمى تحمل منظور المحافظين الجدد.

الأميركيون من أجل النصر على الإرهاب

أسّس هذه المؤسّسة وزير التعليم وليام ج. بينيت المعروف بحملاته

الأخلاقيّة بعد أحداث ١١ سبتمبر. ومن مستشاريها البارزين بول بريمر الذي عين في أيّار (مايو) حاكماً إدارياً في العراق، وأيضاً فرانك غافني وجيمس وولزي.

وتبدّت مشاعر بينيت المؤيّدة لإسرائيل بشكل واضح في مقال كتبه مع جيمس دوبسون ونشر على الموقع الإلكتروني للمؤسّسة، ردّاً على أنباء أفادت أنّ مجموعة من المسيحيين التبشيريين كتبوا للرئيس بوش يحضّونه على التعاطي «المتوازن» بين الإسرائيليين والفلسطينيين. (وكانا قرأا القصّة في صحيفة عرب نيوزالسعودية): «نشكّ في أن يكون الموقّعون (على الرسالة) عرفوا أنّ كلماتهم ستستخدم كدعاية في صحيفة تموّلها دولة لا يستطيع أن يكون فيها المسيحيّون مواطنين».) وحضّ بينيت الإدارة على عدم المساواة في التعامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بل دعاها إلى الوقوف بصف إسرائيل.

ومن خلال المؤسسة، يتخصّص بينيت في «جلسات تعليم» في جامعات الأمم المتحدة، ونظّم فعاليّات مؤيّدة للحرب شرح فيها وجهة النظر التي تؤيّد الحرب على العراق. وتشمل قائمة الكتب التي تزكّيها المؤسّسة للقراءة، كتب برنارد لويس، وبنيامين نتانياهو، ومارتن كرامر، وصموئيل هنتغتون عن «صراع الحضارات»، وكتاب وليام بينيت الأخير «لماذا نقاتل: الوضوح الأخلاقي والحرب على الإرهاب» وتزكي المؤسّسة أيضاً الموقع الإلكتروني «لمعهد الشرق الأوسط للأبحاث الإعلاميّة».

معهد هدسون

إنّ مهمّة معهد هدسون هي أن يكون «المصدر الأوّل للبحوث التطبيقيّة حول تحدّيات السياسة القائمة» ولديه «تصميم على الحفاظ على الأمن القومي الأميركي». وتعتبر ميراف وورمزر، وهي المشاركة في تأسيس ميمري أو معهد الشرق الأوسط لأبحاث الميديا، زميلة بارزة ومديرة مركز سياسة الشرق الأوسط في معهد هدسون، وهي تؤلّف حاليّاً كتاباً عن أسباب فشل أوسلو.

ويسعى المعهد إلى «تقديم وصف دقيق وصادق للتطوّرات في الشرق الأوسط مستخدماً مصادر أوّليّة من الجانبين الإسرائيلي والعربي لتوفير تحليل معمّق وذي صدقيّة ومزامن للأحداث والأفكار والتوجّهات».

أصبح المعهد مصدر معلومات يحظى بالاحترام الكبير بالنسبة إلى صنّاع القرار الأساسيين في الولايات المتحدة وإسرائيل، وفي حالات معيّنة، صنّاع القرار في العالم العربي. ففي إحدى الفعاليّات في ٢٤ أيّار (مايو) عام ٢٠٠٣ في فندق «ماي فلاور» في واشنطن، والتي ناقشت موضوع «الديموقراطيّة في فلسطين: البديل لياسر عرفات»، جرى ترتيب أن تقدّم وورمزر وفدا من الناشطين الفلسطينيينن على رأسهم عمر قرسوع، وهو مصرفي من نابلس وناشط من أجل حقوق الإنسان أن يتحدّث قرسوع عن «الديموقراطيّة في فلسطين» وأن يتبعه في الحديث معلّقان هما برنارد لويس وريتشارد بيرل.

والتحق نورمان بودهرتز بمعهد هدسون كزميل رئيسي في أيّار (مايو) عام ١٩٩٥ بعد تقاعده من مجلّة «كومنتري» التي رأس تحريرها منذ عام ١٩٦٠.

ومنح المعهد دونالد رامسفيلد جائزة جيمس دوليتل في احتفال خاص ألقى خلاله ديك تشيني (الذي حصل على الجائزة نفسها عام ١٩٩٨) الكلمة الرئيسية.

المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي

يوفّر هذا المعهد ومقرّه واشنطن، معلومات وتحليلات ومساعدة لمؤسّسة الدفاع والإدارة والكونغرس والإعلام وأعضاء المعهد. ويصمّم هذا المعهد برامجه للترويج للتعاون الأمني الأميركي ـ الإسرائيلي لفائدة البلدين كما يزعم، وفائدة إسرائيل وحدها في الواقع العملي.

ويضمّ المعهد في أركانه معظم المحافظين الجدد في إدارة بوش، ومنهم توماس (توم) نيومان كمدير تنفيذي للمعهد. ويقول المعهد إنّ نيومان ساعده على أن يصبح واحداً من أسرع المؤسّسات اليهوديّة نموّاً في البلاد ويفخر بأنّ

لديه عضويّة ٢٠ ألف شخص. ويعتبر «معهداً بارزاً من معاهد صنع القرار في سياسة الدفاع والأمن القومي ويحظى باحترام واشنطن والكونغرس والبنتاغون. ويشمل مجلس مستشاريه ريتشارد بيرل ومايكل ليدين وستيفن براين وجيمس وولزي وجين كيركباتريك. أمّا شوشانا زوجة براين فهي مديرة في المعهد متخصّصة بالمشاريع الخاصة.

تفويضان أمام المعهد: .

أ ـ تثقيف الشارع الأميركي عن أهمّيّة توفّر قدرة دفاعيّة أميركيّة ناجعة من أجل حماية المصالح الحيويّة الأميركيّة.

ب ـ إطلاع لجنة الشؤون الدفاعيّة والخارجيّة الأميركيّة على الدور المهم الذي يمكن لإسرائيل أن تلعبه وذاك الذي تلعبه في تدعيم المصالح الديموقراطيّة في شرق المتوسّط والشرق الأوسط.

وبعد أن يشرح المعهد أنّه أنشئ نتيجة للدروس المستقاة من حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، يتواصل مع مؤسّسة الأمن القومي والجمهور العام لشرح الدور الذي تستطيع إسرائيل أن تلعبه وذاك الذي تلعبه في تدعيم المصالح الأميركيّة، وأيضاً العلاقة بين سياسة الدفاع الأميركيّة وأمن إسرائيل.

ويتضمّن البرنامج السنوي للمعهد رعاية رحلة إلى إسرائيل للقيادات العسكريّة الأميركيّة المتقاعدة، كما يتضمّن برنامجاً دراسياً في إسرائيل للطلاب العسكريين وغيرهم من طلاب الأكاديميّة البحريّة والأكاديميّة العسكريّة في ويست بوينت وأكاديميّة القوّات الجويّة. كما ينظّم المعهد تبادلاً بين مسؤولي البنتاغون وقيادة الطائفة اليهوديّة ويرعى محاضرات ومؤتمرات في الأكاديميّات العسكريّة على المستوى القومي ومعاهد صنع القرار البارزة في شؤون الأمن القومي. و«تهدف هذه البرامج إلى تسهيل الحوار بين صنّاع القرار الأمني والمسؤولين العسكريين والديبلوماسيين والجمهور الواسع من أجل رفع الوعي بقضايا الأمن القومي».

مؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات

مؤسّسة الدفاع عن الديموقراطيّات، ومقرّها واشنطن، هي مؤسّسة غير ربحيّة تعمل في مجال الأبحاث والتثقيف في موضوع الحرب على الإرهاب. «نوفّر تحليلاً مستقلاً عن التهديد الإرهابي العالمي، ونفحص العوامل التاريخيّة والثقافيّة والفلسفيّة والأيديولوجيّة التي تقف وراء الإرهاب وتهديد حرّيّات الأفراد المكفولة في المجتمعات الديموقراطيّة. لا ننتمي إلى أيّ من الحزبين ولسنا عقائديين».

ويقول ستيفن شوارتز، أحد المحلّلين الرئيسيين في المؤسّسة ومؤلّف كتاب «وجهان للإسلام: بيت آل سعود من التقاليد إلى الإرهاب»، إنّ حملة التضليل السعوديّة تتهجّم على اليهود والمسيحيين وغالبيّة المسلمين في العالم التي لا تعتنق الوهابيّة، المذهب الرسمي في السعوديّة. «على الرئيس بوش ووزير الخارجيّة كولن باول أن يطلبا من السعوديين وقف هذه الحملة فوراً وتقديم الاعتذارات للذين تعرضوا للقذف والتشهير». وشوارتز هذا «كراكوز»، أو مهرّج سبقت الإشارة إلى «أكاديميته» المزعومة.

ويضمّ مجلس الإدارة ستيف فوربز وجين كيركباتريك وجاك كمب. وتتضمّن لائحة المستشارين المميزين نيوت غينغريتش وجيمس وولزي وغاري بوير وتشارلز جاكوبز ودونا برازيل (مديرة حملة الانتخابات الرئاسيّة لال غور عام ألفين) وتشارلز كراوتهامر ووليام كريستول وفرانك غافني وريتشارد بيرل.

مطبوعات المحافظين الجدد

«مجلة كومنتري»

تصف نفسها بأنّها «مجلّة الرأي الشهريّة الأولى في أميركا». وتُعتبر على نحو واسع المنفذ الرئيسي لكتابات المحافظين الجدد. حقّقت هذه المطبوعة الصادرة عام ١٩٤٥ عن «اللجنة الأميركيّة اليهودية»، نفوذاً أيديولوجيّاً مضطرداً

في عهد رئيسي التحرير إيرفينغ كريستول ونورمان بودهورتز، وهما من الأباء المؤسّسين للمحافظين الجدد. واليوم، تدافع المجلّة بحرارة عن دعم إسرائيل، وعن تغيير النظام الحاكم في ست دول على الأقلّ تعتبرها معادية للولايات المتحدة وأمن إسرائيل ومصالحها.

مجلة «ناشيونال ريفيو»

أسّست عام ١٩٥٥ بجهود المحافظ الناضج قبل أوانه وليام أف. بكلي، وتعهّدت الوقوف «ضدّ مجرى التاريخ، والصراخ توقّف!». معادية للشيوعيّة في مواقفها، وكاثوليكيّة في حكمها، وجمهوريّة في أفضليّتها، وفطمت أجيالاً من الزعماء المحافظين. تشديدها المتواصل على القيم الأخلاقيّة التقليديّة والحكومة المحدودة يضعها خارج معسكر المحافظين الجدد، لكنّها في السنوات الأخيرة، تبنّت باضطراد مواقف المحافظين الجدد.

«ويكلي ستاندارد»

يمثّل كتاب «ويكلي ستاندرد» قائمة المشاهير من شخصيّات المحافظين الجدد. يرأسها حاليّاً وليام كريستول وفريد بارنز، وهي شجّعت منذ تأسيسها عام ١٩٩٥ على إقامة إمبراطوريّة أميركيّة. وصوتها أكبر كثيراً من حجمها، فتوزيع «ذي نيشن» الليبراليّة وهو في حدود ١٨٠ ألفاً يزيد ثلاثة أضعاف على توزيع هذه المطبوعة، إلاّ أنّ نفوذها أقلّ كثيراً.

«نيو ريبابليك»

مثل المحافظين الجدد، تضرب جذور «نيو ريبابليك» في مخزون غير فكري على الأرجح. بدأت عام ١٩١٤ كمجلّة ذات ميول تقدُّميّة، فساندت الاتحاد السوفياتي مبدئيّاً وعارضت الحرب الفيتناميّة، لكنّها ساندت لاحقاً سياسة الرئيس ريغان الخارجيّة وحربي الخليج. واليوم، فإنّ تأييدها سياسة خارجيّة أميركيّة يقوم على القوّة ومؤيّدة لإسرائيل وللتدخّل، إضافة إلى احتضانها سياسات محلّيّة ديموقراطيّة وسطيّة، يجعلها صوتاً بارزاً بين المحافظين الجدد.

«ناشيونال إنتريست»

تقول «ناشيونال إنتريست» إنّها «تكون حيث تبدأ الحوارات العظيمة». أسّسها إيرفنغ كريستول عام ١٩٨٥ وهي كمجلّة فصليّة تعني بالعلاقات الدوليّة من خلال منظور واسع يشمل الاختلاف الاجتماعي والدين والتاريخ. وعلى الرّغم من أنّها لا تروج دائماً لقضايا المحافظين الجدذ، إلاّ أنّ مجلس تحريرها يهيمن عليه بعض أكثر الأصوات نفوذاً في الحركة، ومن ضمنهم ميدج ديكتر وصموئيل هنتنغتون وتشارلز كراوتهامر وريتشارد بيرل ودانيال بايبس.

«بابليك إنتريست»

عندما أسّس إيرفنغ كريستول المجلّة عام ١٩٦٥، حدّد أهدافها بالقول إنّها تسعى إلى «مساعدتنا جميعاً حين نناقش قضايا السياسة العامة، وحتى نكون أكثر اطّلاعا ـ خصوصاً عندما يحين الوقت لترجمة هذه المعرفة. وتركّز المجلّة على الثقافة والسياسة المحلّيّة الأميركيّة أكثر من تركيزها على الشؤون الدوليّة. لذا فإنّ المساهمين فيها يعكسون منظوراً أيديولوجيّاً متنوّعاً وواسعاً.

الخلاصة

تجاوز الصراع العربي ـ الإسرائيلي

لن تحتوي إسرائيل أعداءها فحسب، بل تتجاوزهم.

أعرب الكثير من المفكِّرين العرب المعروفين في كتاباتهم عن تفهُّمهم لتعثّر الهويّة القوميّة الإسرائيليّة وضياعها. وهذا التصوُّر استدعى هجوماً، ومنع إسرائيل من تحقيق سلام حقيقي، وقدَّم أملاً لهؤلاء الطامحين إلى تدمير إسرائيل. إن الاستراتيجيّة السابقة(*) أودت بالشرق الأوسط إلى حرب عربية ـ إسرائيليّة أخرى. أمّا أجندة إسرائيل الجديدة، فبإمكانها إطلاق بداية جديدة من خلال التخلُّص من السياسة التي افترضت الإصابة بالإرهاق وسمحت بتراجع استراتيجي، ومن خلال إعادة الاعتبار لمبدأ الاستباقيّة، بدل الردّ وحده أو استيعاب الضربات ضد الأمّة من دون الرد عليها.

إنَّ الأجندة الاستراتيجيّة الإسرائيليّة الجديدة تستطيع صوغ بيئة إقليميّة

(*) المشاركون في المجموعة الدراسيّة عن «استراتيجيّة إسرائيليّة جديدة نحو عام ألفين»:
ريتشارد بيرل، مؤسَّسة أميركان إنتربرايز، رئيس مجموعة البحث.
جيمس كولبيرت، المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي.
تشارلز فيربانكس الابن، جامعة جونز هوبكنز.
دوغلاس فايث، مؤسسة فايث وزيل.
روبرت لوينبرغ، رئيس معهد الدراسات السياسيّة والاستراتيجيّة المتقدّمة.
ناثان ثوروب، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

بطرق تضمن لإسرائيل المجال لتركيز طاقاتها حيث هي بأمسّ الحاجة إليها: إحياء الفكرة القوميّة التي لا تتحقق إلاً من خلال استبدال الأسس الاشتراكيّة لإسرائيل بأخرى أكثر ثباتاً، والتغلُّب على الإرهاق الذي يهدِّد بقاء الأمّة.

في نهاية الأمر، بإمكان إسرائيل أن تعمل أكثر من مجرَّد إدارة الصراع العربي الإسرائيلي عبر الحرب. إنَّ أيَّ كميّة من السلاح أو الانتصارات، لن يوفّر لها السلام الذي تسعى إليه. حين تقف إسرائيل على اقتصاد ثابت وحرّ وقوي وسليم داخليّاً، فإنها لا تعمل فقط على إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، بل تتجاوزه. وكما قال زعيم عراقي معارض أخيراً، فإنَّ على إسرائيل إنعاش قيادتها الفكريّة والأخلاقيّة. إنّها العنصر المهمّ، إن لم يكن الأكثر أهمِّيّة، في تاريخ الشرق الأوسط. إسرائيل ذات كبرياء وغنيّة وصلبة وقويّة، ستكون القاعدة لسلام جديد وحقيقي في الشرق الأوسط.

الملاحق
وثائق مهمة

رسالة إلى كلينتون

٢٦ كانون الثاني (يناير)، ١٩٩٨

وليام ج. كلينتون المحترم،

رئيس الولايات المتحدة الأميركيّة

واشنطن، دي سي،

عزيزي السيِّد الرئيس،

نكتب إليكم لأنّنا مقتنعون بأنّ السياسة الأميركيّة الحاليّة تجاه العراق غير ناجحة، وبأنّنا قد نواجه قريباً تهديداً في الشرق الأوسط أكثر خطورة من أيّ تهديد عرفناه منذ انتهاء الحرب الباردة. ففي خطابكم المقبل عن حال الاتحاد، أمامكم فرصة لاختطاط مسار واضح وحازم لمواجهة هذا التهديد. نحضّكم على انتهاز تلك الفرصة وإعلان استراتيجيّة جديدة تضمن مصالح الولايات المتحدة وأصدقائنا وحلفائنا حول العالم، وتكون غايتها قبل كل شيء، إزالة نظام صدام حسين. ونحن على استعداد لمنحكم الدعم الكامل في هذا المسعى الصعب، لكن الضروري.

إنّ سياسة «احتواء» صدّام حسين أخذت تتآكل باضطراد على مدى الأشهر العديدة الماضية. وكما أظهرت الأحداث الماضية، فإنّه لا يمكننا مواصلة الاعتماد على شركائنا في تحالف حرب الخليج في مواصلة التمسّك بالعقوبات الاقتصاديّة لمعاقبة صدّام عندما يعيق أو يتهرّب من التفتيش الدولي. وعليه، فإنّ قدرتنا على ضمان عدم إنتاج صدّام حسين أسلحة دمار شامل تضاءلت بشكل كبير. وحتى في نهاية المطاف عندما تستأنف عمليّات التفتيش بشكل كامل، وهو ما يبدو الآن مستبعداً إلى حدّ بعيد، فإنّ التجربة أظهرت أنّ من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، مراقبة إنتاج العراق من الأسلحة الكيماويّة والبيولوجيّة. أنّ الفترة المطوّلة التي لم يكن بإمكان المفتّشين خلالها دخول كثير من المنشآت العراقيّة، قلّلت كثيراً من إمكان كشفهم كلّ أسرار صدّام. وبالنتيجة، لن يكون بإمكاننا في المستقبل غير البعيد أن نحدد بمستوى معقول من الثقة إن كان في حيازة العراق أسلحة أم لا.

إنّ عدم اليقين هذا بحدّ ذاته، سيكون له تأثير خطير في عدم استقرار الشرق الأوسط كلّه. ومن نافلة القول إنّه لو حصل صدّام على قدرة لإيصال أسلحة الدمار الشامل، وهذا ما يرجّح أن يفعله إذا واصلنا مسارنا الحالي، فإنّ سلامة الجنود الأميركيين في المنطقة، وسلامة أصدقائنا وحلفائنا مثل إسرائيل والدول العربيّة المعتدلة وجزء مهمّ من مخزون النفط العالمي، ستكون في خطر. وكما أعلنتم بحقّ، سيّدي الرئيس، فإنّ أمن العالم في الجزء الأوّل من القرن الواحد والعشرين ستحدّده إلى حدّ كبير طريقة تعاطينا مع هذا التهديد.

وإذا أخذنا في الاعتبار عظم هذا التهديد، فإنّ السياسة الحاليّة التي تعتمد في نجاحها على صمود تحالف شركائنا وعلى تعاون صدّام حسين، لهي غير مناسبة بشكل خطير. أنّ الاستراتيجيّة الوحيدة المقبولة هي تلك التي تزيل إمكانيّة أن يستخدم العراق، أو أن يهدّد باستخدام أسلحة الدمار الشامل. وعلى المدى القريب فإنّ ذلك يعني الاستعداد للقيام بعمل عسكري، بما أنّ الديبلوماسيّة فشلت بشكل جلي. أمّا على المدى البعيد، فإنّه يعني إقصاء

صدّام حسين ونظامه عن السلطة. وهذا يجب أن يصبح الآن هدف السياسة الخارجيّة الأميركيّة.

إنّنا نحضّكم على تنفيذ هذا الهدف وإن تلفّتوا عناية إدارتكم إلى تنفيذ استراتيجيّة لإزاحة نظام صدّام من السلطة. وهذا يتطلّب جهوداً متكاملة ديبلوماسيّة وسياسيّة وعسكريّة. وعلى الرّغم من أنّنا نعي تماماً المخاطر والصعوبات التي تحيط بتنفيذ هذه السياسة، إلاّ أنّنا نعتقد أنّ المخاطر الناجمة عن الفشل في ذلك ستكون أعظم بكثير. ونعتقد أنّ للولايات المتحدة تفويضاً بموجب قرارات الأمم المتحدة لاتخاذ الخطوات اللازمة، بما فيها الخطوات العسكريّة، من أجل حماية مصالحنا الحيويّة في الخليج. وبكل الأحوال، لا يمكن للسياسة الأميركيّة أن تبقى كسيحة بسبب إصرار مضلّل على تحقيق إجماع في مجلس الأمن الدولي.

نحضّكم على اتخاذ قرار حاسم. وإذا تحرّكتم الآن لوقف التهديد الذي تشكّله أسلحة الدمار الشامل ضدّ الولايات المتحدة وحلفائها، فإنّكم تفعلون ذلك من أجل المصلحة الأمنيّة القوميّة الأساسيّة لبلدنا. أمّا إذا قبلنا بمسار الضعف والانقسام، فإنّنا نضع مصالحنا ومستقبلنا في خطر.

الموقعون

إليوت أبرامز، ريتشار أرميتدج، وليام بينيت، جيفري بيرغر، جون بولتون، بولا دوبرايانسكي، فرانسيس فوكوياما، روبرت كاغان، زلماي خليلزاد، وليام كريستول، ريتشارد بيرل، بيتر رودمان، دونالد رامسفيلد، وليام شنايدر الابن، فين ويبر، بول وولفوفيتز، جيمس وولزي، روبرت زوليك.

رسالة إلى بوش

٢٠ أيلول (سبتبمر)، ٢٠٠١

جورج دبليو بوش المحترم

رئيس الولايات المتحدة الأميركيّة

واشنطن، دي سي

عزيزي السيّد الرئيس،

نكتب إليكم لنشدّد على التزامكم المثير للإعجاب «بقيادة العالم نحو النصر» في الحرب على الإرهاب. نحن نساند بشكل كامل دعوتكم إلى شنّ «حملة واسعة وقابلة للاستمرارِ ضدّ منظّمات الإرهاب وكلّ من يوفّر لها الملجأ أو الدعم». ونحن نتفق مع وزير الخارجيّة باول أنّ على الولايات المتحدة أن تجد منفّذي اعتداء ١١ سبتمبر المريع وأن تعاقبهم، وكما قال علينا أن «نلاحق الإرهاب أينما وجدناه في العالم» و«أن نمسك به من أغصانه وجذوره». كما نتّفق مع وزير الخارجية على سياسة الولايات المتحدة يجب أن لا تقتصر على الإمساك بالمسؤولين عن هذا الحادث فحسب، بل أيضاً استهداف «المجموعات الأخرى الموجودة هناك والتي لا تريد لنا الخير» و«تلك التي نفّذت هجمات سابقة ضدّ موظّفي الولايات المتحدة ومصالحها وحلفائها».

ومن أجل خوض «الحرب الأولى في القرن الواحد والعشرين» بنجاح، وكما قلتَ، من أجل إسداء معروف للأجيال المقبلة من خلال العمل معاً والقضاء على الإرهاب، نعتقد أنّ الخطوات التالية تشكّل أجزاء ضروريّة من استراتيجيّة شاملة.

أسامة بن لادن

نحن نتّفق على أنّ أحد الأهداف الرئيسة، وإن لم يكن الهدف الوحيد، للحرب الحاليّة على الإرهاب يجب أن يكون الإمساك بأسامة بن لادن أو قتله وتدمير شبكة معاونيه. ومن أجل هذا الهدف، ندعم اتخاذ الإجراءات

العسكريّة اللازمة في أفغانستان وتقديم مساعدة ماليّة وعسكريّة كبيرة للقوى المناهضة لطالبان في البلاد.

العراق

نتفق مع بيان وزير الخارجيّة الأخير في أنّ صدّام حسين يشكّل «أحد أبرز الإرهابيين على وجه الأرض». وقد يكون أنّ الحكومة العراقيّة ساعدت بشكل ما في الهجوم الأخير على الولايات المتحدة، لكن حتى لو لم تربط الأدلّة مباشرة بين العراق والهجوم، فإنّ أيّ استراتيجيّة تهدف إلى القضاء على الإرهاب ورعاته يجب أن تشمل جهوداً حاسمة لإزالة صدّام حسين من السلطة. أنّ الفشل في القيام بهذه الجهود سيشكّل استسلاماً مبكراً وربما يكون حاسماً، في الحرب على الإرهاب الدولي. لذلك على الولايات المتحدة أن توفّر الدعم العسكري والمالي الكامل للمعارضة العراقيّة. ويجب استخدام القوّة العسكريّة الأميركيّة لتوفير منطقة آمنة في العراق تستطيع المعارضة أن تعمل منها، كما يجب أن تكون القوّات الأميركيّة جاهزة لدعم التزامنا تجاه المعارضة العراقيّة، وبكل السبل الضروريّة.

حزب الله

حزب الله هو إحدى المنظمات «الإرهابية» البارزة في العالم. ويشتبه في أنّه متورّط في تفجير سفارتي أميركا في أفريقيا عام ١٩٩٨، وهو مدان بتفجير قواعد البحريّة الأميركيّة في بيروت عام ١٩٨٣. ويندرج حزب الله بكل وضوح في خانة المجموعات التي قال وزير الخارجيّة إنّها لا تريد لنا الخير والتي شنّت هجمات سابقة على موظّفين أميركيين ومصالح أميركيّة وعلى حلفائنا. وعليه، فإنّ أيّ حرب على الإرهاب يجب أن تستهدف حزب الله، ونعتقد أنّ على الإدارة أن تطالب إيران وسورية فوراً بوقف كل الدعم العسكري والمالي والسياسي لحزب الله وعمليّاته، وفي حال رفض إيران

وسورية الامتثال، فإنّ على الإدارة أن تدرس إجراءات مناسبة للانتقام من هاتين الدولتين المعروفتين برعاية الإرهاب.

إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة

كانت إسرائيل وستبقى حليفاً صلباً لأميركا في حربها ضدّ الإرهاب الدولي، خصوصاً في الشرق الأوسط. وعلى الولايات المتحدة أن تدعم بالكامل ديموقراطيتنا الصديقة في حربها ضدّ الإرهاب. علينا أن نصر على ضرورة أن توقف السلطة الفلسطينيّة الإرهاب المنطلق من الأراضي الواقعة تحت سيطرتها واعتقال أولئك الذين يخطّطون لهجمات إرهابيّة ضدّ إسرائيل. وحتى تتحرّك السلطة الفلسطينيّة ضدّ العنف على الولايات المتحدة أن لا تقدّم لها أيّ مساعدة.

موازنة الدفاع الأميركيّة

إنّ حرباً جدِّيّة وناجحة ضدّ الإرهاب تتطلّب زيادة كبيرة في نفقات الدفاع. أنّ خوض هذه الحرب قد يتطلّب من الولايات المتحدة الاشتباك مع عدوّ مسلّح بشكل جيِّد، وأن نبقى قادرين على الدفاع عن مصالحنا في مناطق أخرى من العالم. لذلك نحضّ على أن لا يكون هناك تردّد في طلب أموال الدفاع اللازمة للسماح لنا بكسب الحرب.

وطبعاً هناك الكثير الذي يجب فعله. فستكون هناك حاجة إلى جهود ديبلوماسيّة لضمّ جهود دول أخرى في هذه الحرب على الإرهاب. كما ستستخدم الوسائل الاقتصاديّة والماليّة التي في متناول يدنا، وقد تكون هناك حاجة إلى اللجوء إلى أعمال ذات طبيعة عسكريّة. وعلى كل حال وحسب تقديرنا، فإنّ الخطوات المذكورة أعلاه تشكّل الحدّ الأدنى الضروري إذا كان لهذه الحرب أن تخاض بفاعليّة وأن تصل إلى نهاية ناجحة، وهدفنا من الكتابة

هو طمأنتكم إلى دعمنا لكم أثناء قيامكم بما يجب القيام به من أجل قيادة الأمّة نحو النصر في هذه الحرب.

التوقيع

وليام كريستول، ريتشارد ألين، جيفري بيل، وليام بينيت، رودي بوشويتز، جيفري بيرغنر، إليوت كوهين، سيث كروبزي، ميدج ديكتر، ثوماس دونيللي، نيكولاس أيبيرستادت، هيلل فرادكين، آرون فريدبيرغ، فرانسيس فوكوياما، فرانك غافني، جيفري غيدمين، رويل مارك غيريتش، تشارلز هيل، بروس جاكسون، ألي جاكوبز، مايكل جويس، دوونالد كاغان، روبرت كاغان، جين كيركباتريك، تشارلز كراوتهامر، جون ليهمان، كليفورد ماي، مارتن بيريتز، ريتشارد بيرل، نورمان بودهورتز، ستيفن روزن، راندي شوينمان، غاري شميت، وليام شنايدر الابن، ريتشارد شولتز، هنري سوكولسكي، ستيفن سولارز، فين ويبر، ليون وايزلتيير، مارشال ويتمان

بداية جديدة: استراتيجية جديدة لحماية البلاد

التقرير التالي أعدَّته مجموعة دراسيّة تابعة لمعهد الدراسات الاستراتيجيّة والسياسيّة المتقدِّمة، وموضوعه البحث عن «استراتيجيّة إسرائيليّة جديدة نحو العام ألفين». وتنبثق الأفكار الرئيسيّة المهمّة الواردة في التقرير من نقاشات شارك فيها صنّاع رأي بارزون، منهم ريتشارد بيرل وجيمس كولبرت وتشارلز فيربانكس الابن ودوغلاس فايث وروبرت لوينبرغ وديفيد وورمزر وميراف وورمزر. ويعدّ التقرير الذي يحمل عنوان «بداية جديدة: استراتيجيّة جديدة لحماية البلاد» إطار عمل لمجموعة من التقارير التي تبعته وتناولت موضوع الاستراتيجية.

تواجه إسرائيل مشكلة كبيرة، فالصهيونيّة العالميّة التي هيمنت على الحركة الصهيونيّة على مدى ٧٠ عاماً، خلّفت اقتصاداً مشلولاً ومهزوزاً، في حين أنّ الجهود المبذولة لإنقاذ المؤسّسات الاشتراكيّة في إسرائيل - والتي تشمل اتباع سيادة ما فوق قوميّة بدلا من سيادة قوميّة، والسير في عمليّة سلام ترفع شعار «شرق أوسط جديد» - تنسف شرعيّة الأمّة وتودي بإسرائيل وبعمليّة السلام التي أطلقتها الحكومة السابقة، إلى الشلل الاستراتيجي. فعمليّة السلام أخفت الأدلّة على تآكل التكتّل القومي الأساسي - بما في ذلك الإحساس بالإرهاق القومي - وأضعفت حسّ المبادرة الاستراتيجية. أنّ فقدان التكتّل القومي تبدّى بوضوح من خلال جهود إسرائيل لجرّ الولايات المتحدة إلى الترويج محلّيّاً لسياسات غير شعبيّة، ومن خلال الموافقة الإسرائيليّة على التفاوض على السيادة على عاصمتها، والردّ بتهاون على مستوى من العنف شديد ومأساوي، حتى أنّه بات يردع الإسرائيليين عن القيام بوظائفهم اليوميّة العادية، مثل ركوب الباصات لدى توجّههم إلى أعمالهم.

وتأتي حكومة بنيامين نتانياهو بمجموعة جديدة من الأفكار. وفيما هناك من ينادي بالاستمراريّة، فإنّ أمام إسرائيل فرصة لبداية جديدة: تستطيع أن تؤسّس لعمليّة سلام واستراتيجيّة تعتمد كلّيّاً على أسس فكريّة جديدة تؤدّي إلى

استعادة المبادرة الاستراتيجيّة وتتيح للأمّة المجال أمام استخدام كل الطاقة الممكنة في إعادة بناء الصهيونيّة ونقطة بدايتها التي يجب أن تكون الإصلاح الاقتصادي. ومن أجل حماية البلد وشوارعه وحدوده في المستقبل العاجل، تستطيع إسرائيل:

العمل بشكل وثيق مع تركيا والأردن لاحتواء وزعزعة ودحر بعض أكثر التهديدات خطورة. وهذا يتضمّن انفصالاً تامّاً عن شعار «السلام الشامل» باتجاه المفهوم التقليدي للاستراتيجيّة المعتمدة على ميزان القوة.

تغيير طبيعة علاقاتها مع الفلسطينيين، بما فيها التمسّك بحقّ المطاردة الساخنة في كلّ المناطق الفلسطينيّة باسم الدفاع عن النفس، ورعاية بدائل لقبضة عرفات المتفرِّدة على المجتمع الفلسطيني.

صوغ أسس جديدة للعلاقات مع الولايات المتحدة بالتشديد على الاعتماد على النفس، والنضج، والتعاون الاستراتيجي في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز القيم المتأصِّلة في الغرب. وهذا ممكن فقط إذ اتخذت إسرائيل خطوات جدية نحو وقف تلقي المساعدات التي تمنع الإصلاح الاقتصادي.

يتضمّن هذا التقرير فقرات رئيسيّة من خطاب محتمل يحمل كلمة نصّ، وهو يلقي الضوء على البداية الجديدة التي أمام الحكومة الجديدة فرصة للقيام بها. أمّا هيكل التقرير فهو تعليق يفسر الهدف ويبين السياق الاستراتيجي للفقرات.

مدخل جديد للسلام

التبنِّي المبكر لمنظور جريء وواضح للسلام والأمن هو من المسائل الجوهرية لرئيس الوزراء الجديد. وفيما ركّزت الحكومات السابقة وكثيرون في الخارج على مبدأ «الأرض في مقابل السلام» ـ الذي وضع إسرائيل في موقف تراجعي حضاريّاً واقتصاديّاً وسياسيّاً وديبلوماسيّاً وعسكريّاً، فإنّ بإمكان الحكومة الجديدة الترويج لقيم الغرب وتقاليده.

ويتضمّن منطلق كهذا، والذي ستستقبله الولايات المتحدة بشكل جيّد، مبدأ «السلام في مقابل السلام» و«السلام من خلال القوّة» و«الاعتماد على النفس»: ميزان القوّة.

ويمكن طرح استراتيجية جديدة لاستعادة نص المبادرة:

حاولنا خلال أربع سنوات الاقتراب من سلام قائم على شرق أوسط جديد. نحن في إسرائيل لا نستطيع أن نلعب دور الأبرياء في الخارج ثم في عالم غير بريء، فالسلام يعتمد على صفات أعدائنا وسلوكهم. نحن نسكن في جوار خطير، مع دولة هشّة وخصوم أشدّاء. إنّ إظهار تناقض أخلاقي بين جهد بناء دولة يهوديّة، والرغبة في إفنائها بمبادلة الأرض بالسلام، لن يضمن السلام الآن. إنّ مطالبتنا بالأرض التي علّقنا آمالنا بها لألفي عام، هي مشروعة ونبيلة. وليس في يدنا، مهما حاولنا، صنع السلام من جانب واحد. وحده قبول العرب غير المشروط بحقوقنا خصوصاً في بعدها المتعلّق بالأرض و«السلام في مقابل السلام»، سيشكّل قاعدة صلبة للمستقبل.

مطالبة إسرائيل بالسلام تنبع من، ولا تحلّ محلّ، ما تنشده من مُثل. أنّ جوع الشعب اليهودي لحقوق الإنسان ـ والذي يتّقد في هويّته عبر ألفي عام من حلم قديم للعيش حرّاً على أرضه ـ يغذّي مفهوم السلام وينعكس في استمراريّة القيم مع التقاليد الغربيّة واليهوديّة. فبإمكان إسرائيل الآن احتضان المفاوضات، لكن كوسيلة وليس كغاية، لتحقيق هذه المثل وإظهار الصمود الوطني. بإمكانها تحدّي الدول البوليسيّة وفرض الالتزام بالاتفاقات والإصرار على حدّ أدنى من مستويات المحاسبة.

حماية الحدود الشمالية

تتحدّى سورية إسرائيل على أرض لبنان، وإحدى الوسائل الفاعلة التي يستطيع الأميركيون التعاطف معها هي أن تأخذ إسرائيل زمام المبادرة الاستراتيجيّة على طول حدودها الشماليّة بإشغال حزب الله وسورية وإيران

بوصفها أطرافاً أساسيّة في العدوان على لبنان. ويشمل ذلك:

ضرب البنى التحتيّة لأموال المخدّرات السوريّة في لبنان والتي تتركّز كلها في غازي كنعان.

التماثل مع السلوك السوري من خلال التأسيس لسابقة أنّ الأراضي السوريّة لا تملك حصانة ضدّ هجمات من القوّات الإسرائيليّة القريبة، انطلاقاً من لبنان.

ضرب أهداف عسكريّة سورية في لبنان، وإذا ثبت عدم جدواه، فضرب مواقع مختارة في سورية نفسها.

ولإسرائيل أيضاً أن تغتنم الفرصة لتذكير العالم بطبيعة النظام السوري الذي تراجع مراراً عن كلامه وخرق مواثيق عدّة مع تركيا، وخان الولايات المتحدة باستمراره في احتلال الأراضي اللبنانية، في خرق لاتفاق الطائف عام ١٩٨٩. وبدلاً من ذلك، أجرت سورية انتخابات صوريّة وزرعت نظاماً عميلاً وأجبرت لبنان على توقيع «اتفاق أخوة» عام ١٩٩٠ ينهي السيادة اللبنانية. وبدأت سورية بتوطين مئات الآلاف من السوريين في لبنان في وقت تقتل عشرات الآلاف من أبنائه، تماماً كما فعلت خلال ثلاثة أيّام عام ١٩٨٣ في حماة.

وفي ظلّ النفوذ السوري، ازدهرت تجارة المخدّرات اللبنانيّة التي يتلقّى منها ضبّاط الجيش السوري المحليين أموالاً لقاء الحماية. ونظام سورية يدعم منظّمات الإرهاب عمليّاً وماليّاً في لبنان وعلى أرضها. لقد بات وادي البقاع الواقع تحت نفوذ الحكومة السوريّة يمثّل بالنسبة إلى الإرهاب ما يمثّله وادي السيليكون بالنسبة إلى الكمبيوترات. لقد أصبح وادي البقاع واحداً من المنابع الأساسيّة لتوزيع، إن لم يكن، إنتاج أوراق نقديّة أميركيّة مزيّفة بإتقان بحيث يستحيل كشفها.

نص:

المفاوضات مع نظام قمعي مثل سورية يتطلّب واقعيّة حذرة، ولا يستطيع المرء بعقلانيّة افتراض حسن نيّات الطرف الآخر. إنّ من الخطر على

إسرائيل التعاطي بسذاجة مع نظام يقتل أبناء شعبه، ويجاهر بالعداء نحو جيرانه، ويتورّط إجرامياً في التهريب الدولي للمخدرات وفي التزييف، ويدعم أكثر منظمات الإرهاب فتكاً.

ومع الأخذ بالاعتبار طبيعة النظام في دمشق، فمن الطبيعي والأخلاقي أن تتخلّى إسرائيل عن شعار «السلام الشامل» وأن تتحرّك لاحتواء سورية، لافتة الانتباه إلى برنامجها لأسلحة الدمار الشامل، ورافضة مبدأ «الأرض في مقابل السلامِ» بالنسبة إلى هضبة الجولان.

الانتقال إلى استراتيجية ميزان القوة التقليدي

نص:

علينا أن نميّز برصانة وبوضوح بين الصديق والعدوّ. وعلينا أن نتأكّد من أنّ أصدقاءنا عبر الشرق الأوسط لن يشكّكوا في متانة صداقتنا وقيمتها.

تستطيع إسرائيل أن تشكّل بيئتها الاستراتيجيّة بالتعاون مع تركيا والأردن، من خلال إضعاف سورية واحتوائها وحتى ردعها. ويمكن لهذا الجهد أن يركّز على إقصاء صدّام حسين من الحكم في العراق ـ وهو هدف استراتيجي مهمّ لإسرائيل كوسيلة لإحباط الطموحات الإقليميّة السورية. لقد تحدّى الأردن أخيراً طموحات سورية باقتراحه استعادة الهاشميين للعراق، وهو ما أشعل خلافاً أردنيّاً سوريا ردّ عليه الأسد برفع وتيرة الجهود لزعزعة المملكة الهاشميّة، بما في ذلك استخدام التغلغلات. ومؤخّراً أعطت سورية إشارة إلى أنّها وإيران قد تفضّلان أن يكون صدّام ضعيفاً لا يكاد يحافظ على وجوده، وذلك من أجل إفشال موقف الأردن وتقويض جهوده لإزالة صدّام. لكن سورية دخلت الصراع بكوامن ضعف: فدمشق منهمكة كثيراً بالتعامل مع مخاطر معادلة إقليميّة جديدة ستسمح بإحداث إرباكات في الخاصرة اللبنانيّة. كما تخشى من أن يؤدّي «المحور الطبيعي» لإسرائيل من طرف، ولمركز العراق وتركيا من الطرف الآخر، وللأردن في الوسط، إلى حشر سورية

وفصلها عن شبه الجزيرة السعوديّة. وبالنسبة إلى سورية، فإنّ هذا قد يكون مقدّمة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يهدّد وحدة أراضيها.

وحيث أنّ مستقبل العراق قد يؤثّر بعمق في الميزان الاستراتيجي للشرق الأوسط، يصبح مفهوماً أن تكون لإسرائيل مصلحة في دعم الهاشميين في جهودهم لإعادة تعريف العراق، بما في ذلك اتخاذ إجراءات من قبيل زيارة الأردن في أوّل زيارة رسميّة لحكومة نتانياهو الجديدة، حتى قبل زيارة الولايات المتحدة، وأيضاً مساعدة الملك حسين ببعض الإجراءات الأمنيّة الملموسة لحماية نظامه ضدّ التخريب السوري، وتشجيع رجال الأعمال، من خلال نفوذها بين تجمّعات رجال الأعمال في أميركا، على الاستثمار في الأردن لتحويل الاقتصاد بنيويّاً من الاعتماد على العراق، وتحويل انتباه سورية من خلال استخدام عناصر المعارضة اللبنانية لزعزعة الحكم السوري في لبنان. (أرجو أن يتذكّر القارئ أنّ هذا الكلام قيل في ١٩٩٦، وليس في ٢٠٠٤ أو ٢٠٠٥).

والأهمّ من ذلك، أنّ من المفهوم أن تكون لإسرائيل مصلحة في دعم التحرّكات الأردنيّة والتركيّة ضدّ سورية ديبلوماسيّاً وعسكريّاً وعملياتيّاً، ومثال ذلك تأمين تحالفات قبليّة مع القبائل العربيّة التي تعبر الأراضي السورية، والتي تكنّ العداء للنخبة الحاكمة في سورية.

وقد يكون لدى الملك حسين بعض الأفكار التي تساعد إسرائيل في السيطرة على مشكلتها اللبنانيّة، فللأكثريّة الشيعيّة لسكّان جنوب لبنان روابط منذ قرون مع المرجعيّة الشيعيّة في النجف في العراق بدل إيران. وإذا حكم الهاشميّون العراق، فبإمكانهم استخدام نفوذهم في النجف لمساعدة إسرائيل في إبعاد شيعة جنوب لبنان عن حزب الله وعن إيران وعن سورية. ويحتفظ الشيعة بروابط قويّة مع الهاشميين، فالشيعة يوقّرون السلالة النبويّة التي يتحدّر منها مباشرة الملك حسين الذي تسري في عروقه دماء النبي.

تغيير طبيعة العلاقات مع الفلسطينيين

أمام إسرائيل فرصة لتأسيس علاقة جديدة بينها وبين الفلسطينيين. أوّلاً

وقبل كل شيء فإنّ جهود إسرائيل لضمان أمن شوارعها قد يتطلّب توغّلات ساخنة في الأراضي الخاضعة لسلطة الفلسطينيين، وهو إجراء مبرّر يمكن أن يتعاطف معه الأميركيون.

إنّ المفتاح الرئيسي للسلام هو الامتثال للاتفاقات التي تمّ توقيعها. لذا فإنّ لإسرائيل الحقّ في الإصرار على الامتثال، بما في ذلك إغلاق بيت الشرق ومعه نشاطات جبريل الرجوب في القدس. إضافة إلى ذلك فإنّ بإمكان إسرائيل والولايات المتحدة تشكيل «لجنة مشتركة للرقابة على الامتثال» لكي تدرس دوريّاً إن كانت منظّمة التحرير الفلسطينيّة حقّقت الحدّ الأدنى من الامتثال في مناحي السلطة والمسؤوليّات وحقوق الإنسان والقضاء والمسؤوليّة الائتمانيّة.

نص:

نرى أنّه يجب أن تخضع السلطة الفلسطينيّة إلى حدّ أدنى من المحاسبة كأيّ طرف آخر يتلقّى المساعدات الخارجيّة من الولايات المتحدة. فالسلام الثابت لا يحتمل القمع والاضطهاد، والنظام الذي يعجز عن تنفيذ الالتزامات الأساسيّة لشعبه لا يمكن الاعتماد عليه في تنفيذ التزاماته مع جيرانه.

ليس على إسرائيل أيّ التزامات بموجب اتفاقات أوسلو ما لم تَفِ منظّمة التحرير الفلسطينيّة بالتزاماتها. وما لم تتمكّن المنظّمة من الامتثال في هذه الحدود الدنيا، فإنّها لن تمثّل أملاً للمستقبل ولا المحاور الأفضل في الحاضر. وللاستعداد لهذا، ربما أرادت إسرائيل إنشاء بدائل عن أسس قوّة عرفات، ولدى الأردن أفكار في هذا الصدد.

ولتأكيد نقطة أنّ إسرائيل ترى الإشكاليّة في تحرّكات منظّمة التحرير، وليس في الشعب العربي، فلربما تريد إسرائيل أن تبذل جهداً خاصّاً لمكافأة الأصدقاء وتحسين حقوق الإنسان بين العرب. فالعديد من العرب مستعدّون للعمل مع إسرائيل: إنّ فرزهم ومساعدتهم ضروري. وقد تجد إسرائيل أنّ لدى الكثير من جيرانها، مثل الأردن، مشاكل مع عرفات وربما يريدون التعاون. وربما أنّ إسرائيل تريد أن تحقّق اندماجاً أكبر للعرب الموجودين فيها.

تأسيس علاقات أميركيّة ـ إسرائيليّة جديدة

في السنوات الأخيرة، طلبت إسرائيل تدخّلاً أميركيّاً في شؤونها الداخليّة وسياستها الخارجيّة لسببين: مواجهة المعارضة الداخليّة لتنازلات «الأرض في مقابل السلام» والتي لم يستطع الجمهور الإسرائيلي هضمها، ولإغراء العرب بالمال وغفران خطايا الماضي والوصول إلى السلاح الأميركي بالتفاوض معها. هذه الاستراتيجيّة التي استدعت تدفّق المال الأميركي على أنظمة قمعيّة وعدوانيّة، كانت مجازفة مكلفة ومرتفعة الثمن لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، ووضعت الولايات المتحدة في دور ليس لها ويجب ألاّ تكون فيه.

تستطيع إسرائيل تحقيق قطيعة كاملة مع الماضي وتأسيس رؤيا جديدة للشراكة الأميركيّة الإسرائيليّة، مستندة إلى الاعتماد على الذات والنضج والتبادليّة، وغير مرتكزة بشكل ضيّق على الخلافات بشأن الأرض. فالاستراتيجيّة الجديدة لإسرائيل التي تستند إلى فلسفة المشاركة في السلام من خلال القوّة، تعكس استمراريّة مع القيم الغربيّة عبر التأكيد أنّ إسرائيل تعتمد على الذات وليست بحاجة إلى قوّات أميركيّة بأيّ شكل من الأشكال للدفاع عنها، بما في ذلك قضيّة مرتفعات الجولان، بل أنّها تستطيع تدبّر شؤونها. مثل هذا الاعتماد على الذات سيوفّر لإسرائيل حرّيّة أكبر في التصرّف وإزالة مقدار مهمّ من الضغوط التي استعملت ضدّها في السابق.

لتعزيز هذه النقطة، يمكن لرئيس الوزراء في زيارته المقبلة أن يعلن أنّ إسرائيل الآن راشدة بما يكفي لكي تحرّر نفسها فوراً من الدعم الاقتصادي الأميركي وضمانات القروض الطويلة الأمد والتي تمنع الإصلاح الاقتصادي. (المساعدات العسكريّة منفصلة في هذه الخطّة، وحتّى يصار إلى ترتيبات مناسبة لضمان ألاّ تواجه إسرائيل مشاكل الإمداد بوسائل الدفاع عن نفسها). وكما بيّن تقرير آخر للمعهد، لا يمكن لإسرائيل أن تعتمد على ذاتها، وبضربة واحدة، إلاّ بتحرير اقتصادها وتقليص الضرائب وإعداد تشريع مناطق الإنتاج

الحرّة وبيع أراضي القطاع العام واستثماراته، وهي تحرُّكات تلقى دعم قطاع عريض من القيادات الرئيسيّة المؤيِّدة لإسرائيل في الكونغرس، بما فيها رئيس المجلس نيوت غينغريتش.

وبإمكان إسرائيل في ضوء هذه الظروف أن تحقّق تعاوناً أفضل مع الولايات المتحدة لمواجهة المخاطر الحقيقيّة للمنطقة وأمن الغرب. وبإمكان السيِّد نتانياهو تأكيد هذه الرغبة في تعاون وثيق مع الولايات المتحدة في نظام دفاعي مضاد للصواريخ من أجل إزالة التهديد بالابتزاز الذي يمكن حتّى لجيش ضعيف وبعيد أن يمارسه ضد أيٍّ من الدولتين. ولن يؤدِّي هذا التعاون في دفاعات الصواريخ إلى حماية إسرائيل من تهديد راهن فحسب، بل سيوسِّع قاعدة دعمها في أوساط رجال الكونغرس الذين لا يعرفون إلاَّ القليل عنها، لكنّهم متهمون أكثر بدفاعات الصواريخ. ومثل هذا الدعم العريض قد يساعد في جهود نقل سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل إلى القدس.

ولاستشراف ردّ الفعل الأميركي والتخطيط لإدارته وضبطه، يستطيع رئيس الوزراء نتانياهو رسم السياسات والتركيز على المواضيع التي يفضّلها بلغة قريبة للاميركيّين، من خلال صوغها في قوالب الإدارات الأميركيّة في فترة الحرب الباردة، والتي تنطبق جيّداً على إسرائيل. وإذا أرادت إسرائيل اختبار بعض الاقتراحات التي تتطلَّب ردَّ فعل أميركيّاً حميداً، فإنَّ أفضل الأوقات لذلك هو قبل تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٩٩.

شكلت إعادة انتخاب جورج بوش تكريساً لهيمنة الفكر «التكفيري» لـ«المحافظين الجدد»، في وقت كان العالمان العربي والإسلامي يشهدان «انتفاضة» غير مسبوقة لخلايا الحركات الأصولية المسلّحة.

يُقيم هذا الكتاب رابطاً عضوياً بين سياسة الحرب والاحتواء الأميركية ـ البريطانية، وبين فكر سيّد قطب وتلميذه أيمن الظواهري وكل من أسامة بن لادن والزرقاوي. ويتطرق إلى مفكّري كلا التيارين ومنظّريه، ويفكّك نظرياتهم، ويحلل فتاويهم. ويعتبر أن كلا الفكرين يبرّر طرح الفكر الآخر، ويبني رؤيته على شكل كابوس يمثله «الآخر»، ويُقيم سلطته ونفوذه عبر التخويف منه، وتخوينه وتكفيره... وقتله.

كما يسعى الكاتب إلى «فك ارتباط» بين سياسة «المحافظين الجدد»، وبالتالي السياسة الإسرائيلية، وبين غالبية اليهود الأميركيين المؤيدة للسلام. ويرى أن أكثرية هؤلاء لا تؤيد السياسة الأميركية ـ الإسرائيلية، ويعتبر أن أهم المدافعين عن القضية الفلسطينية داخل الولايات المتحدة يتحدَّرون من اليهود الأميركيين.


ISBN 1-85516-790-5
9 781855 167902



